التوافق والصراع في العلاقات الدولية : العلاقات الروسية التركية مثالا

تأليف:

عليـــــان محمود عليان

2016/2015

اصدار المركز الديمقراطي العربي- المانيا- برلين

2007

المركز الديمقراطي العربي : رقم التسجيل

VR 33610 . B

أ. عليان محمود عليان

التوافق والصراع في العلاقات الدولية: العلاقات الروسية التركية مثالا. ألمانيا المركز الديمقراطي العربي للنشر،2016.

الطبعة الأولى 2017

جميع حقوق الطبع محفوظة: للمركز الديمقراطي العربي

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر .

برلين– ألمانيا .

All rights reserved

No part of this book may by reproducted. Stored in a retrieval

System or tansmited in any form or by any meas without prior

Permission in writing of the publishe

الناشر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany:
Berlin 10315 Gensinger Str: 112
Tel: 0049-Code Germany
030- 54884375
030- 91499898
030- 86450098
mobiltelefon : 00491742783717
E-mail:diploma@democraticac.de
P.hD candidate: Ammar Sharaan
Chairman " Democratic German Center

المحتويات

الفصل الاول 6

نظرة عامة حول طبيعة ومفهوم العلاقات الدولية والعوامل المؤثرة فيها داخليا وخارجيا. 6

الفصـــــل الثانـــــــــي 45

السياسة الخارجية للدولة: نظرة عامة 45

الفصـــــل الثالـــــث.....64

التطور السياسي لكل من تركيا وروسيا لما بعد العقد الاخير من القرن العشرين 64

اولا: روسيـــــــــا الاتحادية 64

الجمهورية التركية:.....78

مؤسسات النظام السياسي التركي 78

الفصـــــــل الرابـــــــــع.....94

العلاقات الروسية التركية بصورة عامة، ولما بعد النصف الثاني من القرن العشرين حتى انهيار الاتحاد السوفياتي ، ومرحلة ما بعد انهيا الاتحاد السوفياتي حتى اواخ العام 2015،وبداية العام 2016. 94

الخاتمة 175

مقدمة

بداية لابد من القول ان العلاقات الدولية تتصف بحالة من عدم الثبات والاستقرار بشكل دائم سواء على المستوى الثنائي او الجماعي، وهذ يمكن تفسيره نتيجة لعوامل وتغيرات داخلية لكل دولة، كان يحدث تغيير في النظام السياسي ،وتغير في مواقع القوى السياسية والجماعات ذات النفوذ داخل مجتمع ما والتي تتصدر الواجهة السياسية والادارية في الدولة ، وبخاصة اذ كانت مؤمنة بعقيدة خاصة بها، تريد ترجمة مفردات تلك العقيدة على ارض الواقع بما تمتلكه من قدرات وتسعى الى ايجاده لاستخدامها في تنفيذ اهدافها السياسية والاقتصادية والثقافية على كافة المستويات، او لعوامل خارجية ، تفرض عليها متغيرات ، وبالتالي ليس امامها في كثير من الاحيان الا الاستجابة ، وفي كثير من الاستسلام للقوى الخارجية ، لاسيما بعد هزيمة الدولة عسكريا ، كما حدث نتيجة للحربين العالميتين الاولى والثانية ، لكل من المانيا واليابان ، وايطاليا، حيث كان الاستسلام امام القوى المنتصرة ، وبخاصة التي كانت وما زالت تسير في فلك الولايات المتحدة الامريكية ، وكذلك ما كان عليه الحال بالجمهوريات التي ارتبطت مع روسيا، وشكلت ما كان يعرف بالاتحاد السوفياتي ، الذي تفكك في او اخر القرن العشرين ، بعد انتهاء الحرب الباردة بين القطبين الشرقي والغربي .ولكن ما يجب ان يظل ثابتا هو الحفاظ على المصالح الوطنية والقومية الاساسية والاستراتيجية ، وهذا بالطبع مرتبط بوجود قيادة ذات ولاء وطني خالص، وتغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الفردية او مصلحة الجماعة السياسية التي تنتمي اليها تلك القيادة.

لقد حدت تغيرات في العلاقات الدولية في اواخرالقرن العشرين، وصاحب ذلك الكثير من التغيرات في القيادة السياسية لدى كل من روسيا الاتحادية والجمهورية التركية ، وكان من ابرز التغيرات في القيادة السياسية تمكن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس وزرائه ميد فيديف ، حيث تبادل الاثنان مهام رئيس الجمهورية ورئيس وزراء منذ اواخر التسعينات من القرن العشرين الى الوقت الحاضر (اواخر العام 2015)، ومن ناحية الجمهورية التركية فقد تمكن ارد وغان من الوصول الى السلطة من خلال حزب العدالة والتنمية (وهو حزب اسلامي) كرئيس للوزراء ، وعبدالله غول رئيسا للجمهورية ، ومن ثم اصبح ارد وغان رئيسا للجمهورية ، واحمد او غلو رئيسا للوزراء، ومن ثم حدثت تغييرات في اتخاذ القرارات السياسية داخليا ، وخارجيا، وبخاصة فيما يتعلق بكيفية التواصل بين روسيا وتركيا في مختلف المجالات ، حيث شهدت العلاقات في بداية القرن الحادي والعشرين حالة من التفاهم في اطار

المصلحة الوطنية لكل من الدولتين ، ولكن مع بداية العقد الثاني للقرن الحادي والعشرين ونتيجة للتطورات الاقليمية، فقد شهدت العلاقات الروسية التركية حالة من الضبابية على الرغم من الانفتاح في المجال الاقتصادي ، ولكن على ما يبدو ان المشكلات الاقليمية اخذت تضغط لمراجعة التوجهات السياسية بين الدولتين.

ونظرا لأهمية العلاقات التركية– الروسية ،وتأثيرها على الأقاليم التي تضم تلك الدولتين ، فقد تناولت هذه المسألة من خلال.

الفصـــــل الاول

نظرة عامة حول طبيعة ومفهوم العلاقات الدولية والعوامل المؤثرة فيها داخليا وخارجيا، والتكتلات الدولية غير العسكرية.

الفصـــــــــــل الثـــــــــاني

السياسة الخارجية للدولة : نظرة عامة.

الفصـــــــل الثالـــــــــث

التطور السياسي لكل من تركيا وروسيا لما بعد النصف الثاني من القرن العشرين.

الفصـــــــــل الرابـــــــــــع

العلاقات الروسية التركية بصورة عامة، ولما بعد النصف الثاني من القرن العشرين حتى انهيار الاتحاد السوفياتي ، ومرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي حتى اواخر العام 2015،وبدايةالعام 2016.

الفصل الاول

نظرة عامة حول طبيعة ومفهوم العلاقات الدولية والعوامل المؤثرة فيها داخليا وخارجيا.

مقدمة:

من الثابت ان العلاقات الدولية عرضة للتغيير في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية والامنية ، ومع ذلك فان هذه العلاقات لها اساسيات ومفاهيم عامة، لابد من العمل بموجبها بين مختلف التشكيلات الدولية الثنائية والجماعية ،مع توفر ادوات مناسبة تتم بواسطتها، ترجمة الدولة لاستراتيجياتها العامة

تعريف علم العلاقات الدولية:

هي علم يلاحظ و يحلل بهدف التفسير والتنبؤ لمسير العلاقات بين الدول. كما تُعرف أيضاً بأنها دراسة التفاعلات بين أصناف محددة من الكيانات الاجتماعية و تشمل أيضاً دراسة الظروف المناسبة التي تحيط بهذه التفاعلات، و العلاقات الدولية هي علاقات شاملة تنطوي على مختلف الجماعات في مجال العلاقات الدولة سواء كانت هذه العلاقات الدولية رسمية أو علاقات دولية غير رسمية، وينطوي مفهوم العلاقات الدولية على جميع الاتصالات بين الدول وجميع حركات الشعوب وسلع و أفكار الدول عبر الحدود الوطنية.

وعليه فانه علم يهتم بالملاحظة والتحليل والتنظير من اجل التفسير والتنبؤ، وهو في هذا السياق علم يعنى بدراسة التفاعلات بين أنواع معينة من الكيانات الاجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف الملائمة المحيطة بالتفاعلات، وهذه التفاعلات ليست مقتصرة على مجتمع او جماع بعينها ،اي أنها علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات في العلاقات الدولية سواء كانت علاقات رسمية أم غير رسمية، ولذلك فهو يضع ضمن اطره ونظرته، ما دور القوى الوطنية ،وما لدى الدول من قدرات وامكانات لتعزيز رؤيتها في التعامل مع القوى الدولية في بيل الحفاظ على مصالحها الوطنية والقومية ، وعدم التفريط بها. و إن الدول المختلفة التي تشكل مجموع الدول في العالم لا يمكنها أن تعيش في عزلة عن بعضها البعض، وإن كل دولة لا بد أن تكون لها حركة فاعلة في المجتمع الدولي، وعليه لا بد أن تكون بين الدول مجموعة من الأفعال وردود الأفعال في مجال السلم وما يمثله من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، ومجال الحرب وما يمثله الجوانب التي تتعلق بإعلان الحرب، وحقوق الأسرى، وحقوق المدنيين وقت الحرب وغير ذلك، ومن هنا نستطيع أن نقول أن العلاقات الدولية هي: مجموعة السلوك

والتصرفات المتبادلة بين دولة وغيرها من الدول والجماعات وفقاً لأحكام الشرع[1]. وعليه فانه طالما ان اقامة العلاقات بين الدول وفقا لمعايير واسس ، فانه يبرز هنا دور القانون الدولي في العلاقات الدولية. وعليه سنحاول تقديم تعريف للقانون الدولي بشكل عام ، واهميته ودوره في ايجاد اسس وقواعد ملزمة بين الدول، بحيث تدافع الدول عن حقوقها وتستجيب لواجباتها ازاء المجتمع الدولي

تعريف القانون الدولي واهميته:

القانون الدولي هو مجموعة قواعد قانونية تحكم أو تنظم العلاقات المتبادلة بين أشخاص القانون العام. إن هدف قواعد القانون الدولي العام هو تنظيم العلاقات المتبادلة بين الاشخاص الدوليين الذين يشكلون المجتمع الدولي. في الأصل كانت هذه القواعد تطبق على الدول في علاقاتها المتبادلة لأنها كانت وحدها أشخاص هذا القانون، غير أن تطبيقها توسع ليشمل أشخاصاً غير الدول نتيجة التطور الذي حصل على هيكلية المجتمع الدولي والذي بدء مع إنشاء عصبة الأمم في العام 1919 واستمر لما بعد إنشاء منظمة الامم المتحدة في العام 1945[2]. ومن المؤكد ان للقانون الدولي اهمية تتمثل في ينظم القانون الدولي العام العلاقات المتبادلة ما بين الأشخاص الدولية، حيث يبين أشكال الدول وحقوقها وواجباتها وكيفية حل المنازعات فيما بينها، اضف الى ذلك ان القانون الدولي، لقانون الدولي العام يضع إطار ومعايير لتحديد الدول كممثلين أساسيين في النظام القانوني الدولي .

أصبحت قواعد القانون الدولي تحكم وتنظم العلاقات المتبادلة بين الدول والمنظمات الدولية وغيرها من الاشخاص الدوليين، وهذه العلاقات لا تنحصر بالعلاقات الدبلوماسية بل[3] تشمل كل المجالات التي تهم المجتمع الدولي: السياسية والاقتصادية والقانونية والثقافية والعلمية والتجارية والمالية والتكنلوجية والبيئية والتنموية والاتصال والمواصلات وكذلك حقوق الانسان ، ومن المؤكد ان يستند القانون الدولي من حيث الالتزامات والواجبات والحقوق الى مصادر تدعم فاعلية القانون الدولي على مختلف المستويات، ومن هذه المصادر:

---

[1] د. العشي، منال محمد رمضان، **تعريف العلاقات الدولية**، http://site.iugaza.edu.ps/mashy/courses

[2] د. عبدا لرحيم ،وليد ، **تعريف القانون الدولي العام**، https://sites.google.com/site/walidabdulrahim

المعاهدات: تعتبر المعاهدات المصدر الأول المباشر لإنشاء قواعد قانونية دولية ، والقواعد القانونية الغير المكتوبة بين أشخاص القانون الدولي.

العرف : اذ يعد العرف المصدر المباشر الثاني لا نشاء قواعد قانونية دولية، والعرف الدولي الملزم مجموعة من الاحكام القانونية انبثقت من عادات واعراف عدد صغير من الدول ، ثم تبنتها دول اخرى بالنظر الى فائدتها ، بحيث انتهى قبولها بوجه عام في النهاية الى قواعد جديدة في القانون تنطوي على التزامات معينة. والقانون الدولي العام يوجد له مواز له[4] ، وعليه لابد من القول الى وجود ما يعرف بالقانون الدولي الخاص.

القانون الدولي الخاص

مجموعة القواعد القانونية الداخلية والدولية التي تنظم علاقات الأفراد المتضمنة عنصراً أجنبياً بموجب قواعد موضوعية تبين المحاكم المختصة للنظر فيها، وكذلك القانون الواجب التطبيق عليها، وتحدد جنسية الأشخاص التابعين للدولة ومركز الأجانب فيها، ويستند القانون الدولي الخاص الى عدة مصادر منها:

آ . المصادر الرسمية

الاتفاقات الدولية أو المعاهدات: وهي من المصادر الرسمية الأساسية للقانون الدولي، وتهدف المعاهدات إلى توحيد قواعد تنازع القوانين، المتعلقة بمسألة معينة، وكذلك إلى توحيد القواعد الموضوعية المتعلقة بمسألة معينة، كالأهلية والحالة المدنية. ومن شأن هذا النوع من المعاهدات القضاء على ظاهرة تنازع القوانين بين الدول الأطراف فيها، وذلك لأنها تؤدي إلى توحيد التشريع فيما بينها.

القانون الداخلي: وهو أيضاً من المصادر الرسمية الأساسية، ويقصد به مجموعة القواعد القانونية المتعلقة بموضوعات القانون الدولي الخاص ، وعليه فان القانون الخاص ، هو قانون متميز يطبق علي الأشخاص التي ترتبط فيما بينها بعلاقات ذات طابع دولي، وتميزه ينبع من أنه لا يعالج سوى المشاكل المترتبة علي الطابع الدولي لتلك العلاقة تاركا تنظيمها الموضوعي لأحد الدول التي ترتبط بها وهو قانون يطبق علي الأشخاص الخاصة ،وهذا ما يميزه عن القانون الدولي العام الذي يطبق علي الدول والمنظمات الدولية .وهؤلاء الأشخاص يرتبطون فيما بينهم بعلاقة ذات طابع دولي [5] وعلى اية حال فان القانون الدولي يفرض التزامات على جميع اطراف القانون الدولي ، اي الذين يعملون وفقا

[4] المصدر السابق

[5] صالح ، فواز ، **القانون الدولي الخاص** ،موقع شذرات.

لذلك القانون، وكذلك ما هي حقوق الدول المتعاقدة والمتعاهدة بموجب القانون الدولي ، اذ يوجد العديد من الاليات التي لا بد من ان تتبعها الدولة او الهيئة المرتبطة مع الدول والهيئات والمنظمات الدولية.

اسس الالتزام بالقانون الدولي

وكما اشرنا سابقا الى عدد من المصادر التي يرتكز اليها القانون الدولي العام ، في ممارسة ما يترتب عليه من التزامات وواجبات ، اذ يتكون القانون الدولي من مجمل المبادئ والمعايير القانونية التي تحكم المجموعة الدولية (الدول و المنظمات الدولية) ، ومن اهم المصادر :

1.-الاتفاقيات الدولية العامة والخاصة

2. -العادات الدولية المرعية

3.-مبادئ القانون العامة

احكام المحاكم- المصادر الاصلية : وهى الاتفاقيات الدولية التي تتضمن قواعد معترف بها صراحه من جانب الدول والعرف الدولي ومبادئ القانون العامه2 ، وبالإضافة الى تلك المصادر الأصلية.

المصادر الاحتياطية : وهى احكام المحاكم واقوال الفقهاء و في الأصل، كان الأمر يتعلق أساسا بالالتزامات بين الدول. تتمتع كل دولة بسيادتها و تختار قوانينها و نظام تنميتها بحرية، و من حيث المبدأ لا يحق للدولة أن تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، إلا أنه يمكن للدولة أن تخضع إلى عدة أشكال من القيود الدولية ، من بينها المعاهدات و الاتفاقيات ، حيث يمكن للدول أن تلتزم طوعيا، ومع ذلك توجد قواعد آمرة تتعلق بالإنسان وحقوقه و يتعلق الأمر بالمعايير الإجبارية للقواعد الآمرة التي تمنع خاصة أفعال الاعتداء و العبودية و الإبادة الجماعية، والقرصنة، والفصل العنصري و كذلك إعلانات الدخول في حروب أو المعاهدات التي تهدف إلى المس من الحريات الأساسية للأشخاص، حسب الفصل 53 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات المؤرخة في سنة 1969، و يسبب أي انتهاك للقواعد الآمرة بطلان المعاهدة، و تتحمّل الدولة مسؤولية ذلك، و يمكن أن تشكل هذه القواعد حدا للحرية التعاقدية للدولة ، و يعتبر عقد المعاهدة باطلا أيضا إذا ما خالف قاعدة[6] ملزمة من القانون الدولي، فان القانون الدولي تناول موضوع الالتزام من حيث واجبات كل هيئة متعاهدة في اطاره، من اجل سلامة الاداء وعدم التجاوزات، ولكن في اطار السيدة الوطنية للدولة.

[6] الطويل ، يوسف ، **القانون الدولي العام**، //www.fekerjadeed.net/article

السيادة الوطنية والقانون الدولي

تعتبر السيادة الوطنية ، إحدى أهم المقومات الأساسية التي تبنى عليها نظرية الدولة في الفكر السياسي والقانوني، وإحدى أهم أسس التنظيم الدولي التي تنظم العلاقات بين الدول وتحدد حقوقها وواجباتها. فهناك من يبشر بنهاية السيادة، ومن ينظر بتقليص السيادة أو بنسبيتها، ومن يدافع عن استمرارية السيادة، وهي شرط من الشروط الأساسية لاعتبار أي كيان سياسي دولة، أي عضواً في المجتمع الدولي الدولة ،و السيادة هي التي تخول الدولة الحق بالتشريع وتطبيق قوانينها ومحاكمة الأشخاص والأفعال إقليمها الوطني، والحق بالدخول بعلاقات مع الدول الأخرى وعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية وإرسال ممثلين ودبلوماسيين يمثلونها في الدول الأخرى، والحق بالتمتع بالحصانات والامتيازات في الدول الأخرى وأمام محاكمها، وهذه هي الحقوق التي يشملها مفهوم السيادة في القانون الدولي. والسيادة هي التي تكفل المساواة والتكافؤ بين الدول واحترام الاستقلال السياسي والسلامة الاقليمية للدولة، وتوجب عدم تدخل أية دولة في شؤون دولة أخرى، ولكن ونتيجة للتطورات المتلاحقة التي يمر بها علمنا المعاصر وبخاصة منذ بداية النصف الثاني للقرن العشرين ، لم تظل السيادة مطلقة دون رقيب او حسيب ، لاسيما بعد دخول الدول في اتفاقيات وتعهدات دولية ، وبخاصة في اطار الهيئات والجماعات الدولية ، ومع ذلك ظلت الدولة هي الاساس باعتبارها أداة ضرورية لتنظيم العلاقات بين الدول، اذ لم يتعد امر الاذعان للتعهدات والاتفاقيات الدولية اي ان الدولة لم تعد مطلقة اليد في شؤونها الداخلية كما كانت في الماضي، بل أصبحت محكومة ومقيدة بضوابط وشروط تضمن عدم تعارض إدارتها لشؤونها الداخلية مع التزاماتها ومسؤولياتها الدولية، وعدم المس بحقوق ومصالح الدول الأخرى والأشخاص الدوليين الآخرين[7]. وفي هذا السياق فان السيادة الوطنية من المفترض ان يكون لدى الدولة القدرة في الدفاع عن مصالحها ومواطنيها بالدرجة الاساس في اطارها الاقليمي ، الجغرافي والسياسي ، برا وبحرا وجوا.

وخلاصة القول ان السيادة وضع قانوني ينسب للدولة عند توافرها على مقومات مادية من مجموع أفراد وإقليم وهيئة منظمة وحاكمة، وهي تمثل ما للدولة من سلطان تواجه به الأفراد داخل إقليمها وتواجه به الدول الأخرى في الخارج[8]

[7] د. عبد الرحيم، وليد، **مفهوم السيادة في القانون الدولي**، شبكة المعلومات السورية القومية الاجتماعية/ 2006/5/1

[8] بو بوش، محمد، **أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية**

حقوق الدولة وواجباتها في القانون الدولي

من بين أهم ، بل يمكن القول انه الاهم ، الا وهو حق البقاء، ويعني أن للدولة مطلق الصلاحية في المحافظة على وجودها واتخاذ جميع التدابير اللازمة لدفع كل خطر داخلي أو خارجي يهدد كيانها، والدولة بموجب هذا الحق قادرة على اتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على كيانها وتحقيق الرقي والتقدم كنشر الثقافة وقمع الثورات ومكافحة الأمراض وتحديد الهجرة والدفاع عن نظامها السياسي والدستوري ومنع الأجانب الخطرين من دخول بلادها، أما من الناحية الخارجية فللدولة حماية نفسها من الاعتداءات الخارجية كأن تعد العدة عسكرياً للذود عن حدودها وتعقد مخالفات دفاعية مع الدول الصديقة ولها أن تجند أبناءها. ومن مظاهر حق البقاء:

أ. حق الدفاع الشرعي: حيث ان المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة قد اعطت للدول هذا الحق ولكن ضمن شروط محددة ، ومن اهم الضوابط التي يترتب على الدول ان تراعيها عند استخدام هذا الحق:

1-**التناسب بين رد فعل الدفاع وفعل التعدي:** أي ان تكون الوسائل المستخدمة في الدفاع متناسبة وضرورية (شكل بعض العناصر لا يبرر غزو الاقليم قبلاً

2-**ألا يتحول رد الفعل إلى عمل انتقامي أو تأديبي:** طبقاً للقاعدة التي تنص على انه لا يجوز لاحد ان يقيم العدالة لنفسه.

ب . **حق منع التوسع العدواني:** بمعنى أن لدولة ما الحق في التدخل بالقوة لقمع دولة أخرى من التوسع على حساب جيرانها الضعفاء قد استند هذا الحق استند فكرة التوازن الدولي التي تسمح للدول بالتدخل ضد الدولة التي تهدد سلامة غيرها وتطمع في الاستيلاء على أراضيه أو على جزء منها[9]

واذ كانت هذه بعضا من حقوقها فما هي واجباتها في اطر القانون الدولي العام؟

من المتفق عليه –ولو نظريا– إن جميع الدول متساوية في الحقوق والواجبات وهذا يحتم عدم تدخل الدول في شؤون بعضها، ويكون الغرض من التدخل غالباً رغبة دولة قوية ذات أطماع في إملاء سياسة معينة أو طلب أمر معين من دولة أضعف منها ، وللتدخل أشكال عديدة فقد يكون سياسياً أو عسكرياً وقد يكون فردياً أو جماعياً وقد يكون صريحاً أو خفياً ،ومن أنواع التدخل، التدخل العقائدي والمالي والإنساني، مثل التدخل لحماية حقوق الانسان ونشر الديموقراطية ، ولعل من اكثر سوءا على مثل هذا النوع من

---

www.oujdacity.net/regional-article

[9] منتدى الاوراس الدولي، **حقوق و واجبات الدول في القانون الدولي**، 17 نيسان (ابريل)2012

التدخل ،غزو العراق في التاسع من شهر نيسان (ابريل)عام2003، والمتتبع لما يدور في العراق منذ ما يزيد عن عقد من الزمان يدريك زيف الاسباب، وفي اطار الحقوق، نجد انه يتفرع من حق البقاء عدد من الحقوق الاخرى، من بينها، حق الدفاع عن النفس ، وحق منع التوسع العدواني ،ولذلك من حق كل دولة أن ترد أي اعتداء يقع عليها وذلك بحسب ما نص عليه ميثاق الامم المتحدة، في حالة الاعتداء على احد اعضاء الامم المتحدة ، حيث من المفترض ان يقوم مجلس الامن.

–باتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلام والأمن الدولي ، ولكن لابد من الايضاح ان حق الدفاع عن النفس في استخدام القوة ليس مطلقاً وإنما مؤقتاً لحين اتخاذ مجلس الأمن التدابير اللازمة ، وعند استخدام القوة من قبل الدول يشترط وقوع العدوان عليها فعلاً وأن الخطر جدي وواقع، أو على وشك الوقوع وأن يكون هنا تناسب بين إجراءات الدفاع عن النفس والعدوان أو الخطر، فالعدوان يقصد به هو استخدام القوة المسلحة من جانب دولة ضد سياحة موحدة الاراضي الاقليمية أو الاستقلال السياسي لدول أخرى أو بأي طريقة لا تتماشى مع ميثاق الامم المتحدة ،ولكن هناك حالات الضرورة التي لا مفر من استخدام القوة بكافة انواعها لرد العدوان ، اي حالة الضرورة، وهذا يقع ضمن اطار المساواة بين الدول في الحقوق والوجبات ، في اطار المساواة الافتراضية، حيث يتضح ان التطبيق العملي والواقعي ليس صحيحا ، او يمكن ان يكون ناقصا ، اذ لا يعني المساواة في عدد المقاعد في وزنها، فتعطى لبعض الدول عدد أصوات اكثر من غيرها أو تعطيها نفس عدد الاصوات ولكن تشترط اغلبية اصوات في بعض القرارات على أن تكون لبعض الدول الحق في الموافقة أو يكونوا من ضمن الأغلبية ، اذ ان حق المساواة القانونية لا يعنى المساواة الفعلية فالدول الكبرى ليست متساوية أمام القانون مع الدول الصغرى وهذا هو السبب في عدم فاعلية القانون الدولي عمليا، وفي اطار حق المساوة لابد من التأكيد على حق الاحترام المتبادل ، اذ ان هذا الحق هو نتيجة للمساواة القانونية فمن حق الدولة أن تطلب من الدولة الأخرى أن تحترم كيانها المادي باحترام حدودها الوطنية، وهذا يعني احترام امنها، وسلامة اقليمها، واحترام مركزها السياسي وكرامتها وسلطانها ونظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والادارية والثقافية وعقائدها الدينية ورؤساء دولها ومبعوثيهم ، وهذا ما هو ثابت على انه يأتي ضمن الدفاع الشرعي ، ب طبيعة الحق في الدفاع الشرعي اتجاهان: يقول الأول بأن هذا الحق لم يطرأ عليه تغيير في ظل ميثاق الأمم المتحدة, فهذا الحق ارتبط في ظل القانون الدولي التقليدي بفكرة المصالح الحيوية للدول إذا ما تعارضت مع مصالح غيرها من الدول, ولو اقتضى الأمر الاعتداء على مصالح الدول الأخرى, وذلك في إطار

المحافظة على حق الدولة في البقاء باستعمال وسائل وقائية, وهنا لم يختلف عن نص المادة 51 من الميثاق بإقراره أنه حق طبيعي متأصل, مما يعني عدم تقييد هذا الحق فيما ذهب اتجاه آخر إلى أن هذا الحق قد تغير في ظل الميثاق الذي كرس حظر استخدم القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية حظرا شاملا على نحو يصبح حق الدفاع الشرعي مجرد استثناء فقط.

وعليه، فإذا كانت المنظمة الدولية هي التي تتولى – ممثلة في مجلس الأمن – اتخاذ إجراءات الأمن الجماعي لمواجهة حالات الاستخدام غير المشروع للقوة, فإن حق الدفاع الشرعي ينبغي أن ينظر إليه على أنه مكمل لنظام الأمن الجماعي, ذلك أنه إذا كان نظام الأمن الجماعي لا يستطيع منع الاعتداء أو حالات الاستخدام غير المشروع للقوة من قبل دولة ما, ضد دولة أخرى فإنه لا يقبل أن يلزم الميثاق الدولة المعتدى عليها بعدم رد الاعتداء، وانتظار إجراءات الأمن الجماعي التي تتخذها المنظمة الدولية, خاصة في الفترة ما بين وقوع الاعتداء، واتخاذ إجراءات القسر الجماعية، وهي فترة كفيلة لإنزال الضرر بالدولة المعتدى عليها, لذا فإن حق الدفاع الشرعي أضحى في ظل الأمم المتحدة استثناء على المبدأ العام, مما يتعين معه ألا يلجأ إليه إلا في حالة الضرورة المتمثلة في دفع الأضرار التي تترتب على الاعتداء في الفترة ما بين تحقق وقوعه فعلا واتخاذ إجراءات الأمن الجماعي, حيث أن الضرورة تقدر بقدرها[10]. واذا كانت هذه بعضا من حقوقها ،فان اية دولة عليها واجبات ازاء المجتمع الدولي وبكل تشكيلاته وهيئاته.

واجبات الدول:

يوجد العديد من الواجبات التي ينظمها القانون الدولي بكل مصادره ومواده ، وتشمل:

اولا: **التعاون بين الدول**

من المفترض ان تكون العلاقات بين الدول قائمة على اساس من التعاون والتفاهم ،ومن ثم استبعاد اللجوء الى القوة المسلحة بكافة انواعها، لحل اية نزاعات او خلافات تقع فيما بينها، اذ الخلاف من المتوقع حدوثه ، وان تسعى الى حل تلك النزاعات والاشكالات بالطرق السلمية، وهذا ما يؤكد عليه ميثاق الامم المتحدة، ولذلك فان الامم المتحدة لتدعيم التوجه السلمي لحل الاشكالات بالطرق السلمية ،تم تأسيس محكمة العدل الدولية، وهي محمة دائمة للتحكيم الدولي لفض المنازعات والخلافات بين

[10] د. جاد عبد الرحمن، سامي ، **إرهاب الدولة في إطار قواعد القانون الدولي العام**، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية, القاهرة، 2004، ص: 202 -203.

الدول. وحاولت عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى حظر استعمال القوة واللجوء إلى الحرب ولكن اندلاع الحرب العالمية الثانية بدد هذه الآمال نظراً لما تعرض له العالم من حروب مدمرة، ثم جاء ميثاق الأمم المتحدة فأكد في الفصل السادس في المواد (33 و 38) على دعوة الدول إلى أتباع الأساليب السلمية لفض المنازعات التي قد تعرض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر ورتب على مخالفة هذه المواد فرض عقوبات نص عليها في الفصل السابع في المواد (39 و 51) حيث رتب عقوبات سياسية وعسكرية واقتصادية على كل دولة ترتكب عملاً ينجم عنه تهديد للسلم العالمي أو إخلال به، أو وقوع عدوان على الغير.

ثانياً:تقديم المساعدة للأمم المتحدة لتحقيق الأمن الجماعي

نصت الفقرة الخامسة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة على أن يقدم الأعضاء كامل المساعدة إلى الأمم المتحدة في أي عمل تتخذه وفقاً لأحكام هذا الميثاق، ويمتنعون عن مساعدة أي دولة تتخذ الأمم المتحدة إزاءها عملاً من أعمال المنع أو القمع. فهذا يتطلب من الدول الأعضاء تسخير إمكاناتها في خدمة الأمم المتحدة ولهذا الواجب جوانب سلبية وايجابية ، فمن الناحية السلبية، يتمثل في عدم مساعدة أية دولة تتعرض لعقوبات زجرية من جانب الأمم المتحدة، وفي عدم الاعتراف بالمكاسب المعنوية أو المادية، التي تكون قد حققتها من جراء اعتداءها على الدول المسالمة ، ومن الناحية الايجابي ، فان ذلك يتمثل في ضرورة وضع الدولة كل إمكاناتها في تصرف المنظمة العالمية، فالمادة من الميثاق تنص على أن جميع الأعضاء يتعهدون في سبيل الإسهام في حفظ السلم والأمن الدوليين، ولكن يظل الامر مرتبطا باعتبارات سياسية اي ان هذا الواجب يعد عملاً طوعياً تقدم عليه الدولة بمحض إرادتها, فالدولة غير ملزمة بتقديم المعونة عندما تطلبها المنظمة العالمية. واذا كانت هذه بعضا من حقوق الدولة وواجباتها من خلال علاقاتها الدولية في اطرها القانونية والسياسية والاقتصادية، فما هي حقوق الدول في الدفاع في استخدام القوة في الدفاع عن مصالحها الوطنية والقومية ، وقبل منا قشة استخدام القوة في العلاقات الدولية ،سنتناول عناصر القوة واشكالها التي يمكن للدولة امتلاكها واستخدامها.

تعريف القوة في العلاقات الدولية :

القوة: هي القدرة على التأثير الآخرين وإخضاعهم لإرادة القوي الفاعل للأشخاص الاقوياء في أي موقف اجتماعي كان أم سياسي أم اقتصادي أم ثقافي هم الذين يفرضون إرادتهم وكلمتهم ويسيرون الأمور كما يرونها ووفقاً لمصالحهم الخاصة.

وفي ضوء ما تقدم تعتبر قوة الدولة كشخص من اشخاص القانون الدولي ، من العوامل التي ترسم أبعاد الدور، الذي تقوم به الدولة في المجتمع الدولي وتحدد إطار علاقاتها بالقوى الخارجية في البيئة الدولية[11] وبطبيعة الحال لا يعني ذلك أن الدولة القوية والتي تسير الأمور وفقاً لمصالحها ورغباتها دولة سيئة أو أنانية ، ومن ثمَ فإن العامل المحدد لأخلاقية القوة هو استخدامها في الخير والإعمار دون إلحاق الضرر بمصالح الآخرين.

انواع القوة في العلاقات الدولية:

من المعروف انه يوجد نوعان من القوة يمكن استخدامهما وفقا للمتغيرات في العلاقات الدولية وذلك في اطار تحقيق اهداف الدولة على المستوى الداخلي والخارجي ، والقوتان هما: القوة الناعمة والثانية القوة الصلبة، وفيما سنناقش النوعين على النحو التالي ، وذلك بدءا من مناقشة عناصر قوة الدولة الذاتية:

عناصر قوة الدولة

بداية لابد من التأكيد على أن قوة الدولة نابعة من عدة عوامل ومصادر خاصة بالدولة ذاتها ، وما يمكنها توفيره وتطويره من مستلزمات كي تبقى فاعلة مؤثرة محافظة على سلامتها الإقليمية وسيادتها الوطنية على جميع مكوناتها، بعيدة عن الوصاية والتبعية ، وفي هذا الصدد ، فانه من غير الممكن النظر إلى قوة الدولة وقياس هذه القوة بالاعتماد على عامل واحد فقط وإنما ترتكز على عوامل متنوعة منها ما هو طبيعي ومنها ما هو مكتسب ، فأما المكتسب فهو عبارة عن مجموعة من العناصر تشكل قوة الدولة والتي تزيد وتنقص تبعا لمستوى التقدم الاقتصادي والتكنولوجي ودرجة الاستعداد العسكري وكفاءة القيادة السياسية والروح المعنوية، فهذه العناصر تساهم في تكوين قوة الدولة بشكل مباشر ومؤثر .

وعندما نتحدث عن قدرات الدولة لتلعب دورها داخليا وخارجيا، فان تتلك القدرات تشتمل على ما يلي:

1-**جغرافية الدولة:** حيث يمكن وصف دورها في قوة الدولة من خلال قدرة تلك الدولة على حماية أراضيها ضد ما قد يواجه الدولة من الأخطار والتهديدات أيا كان نوعها، ومصادرها ،وطرق تنفيذ تلك التهديدات .وفي نفس الوقت امتلاك الادوات الفاعلة في التصدي لتلك الاخطار والتهديدات، وترتبط

[11] د. مقلد، إبراهيم صبري ، **العلاقات السياسية الدولية** ، ط 5 ، ذات السلاسل للطباعة والنشر ، الكويت ، 1987 ، ص .163

جغرافية الدولة بالموقع الجغرافي للدولة، وبالعودة الى الحديث عن قوى الدولة ،وبخاصة القوى المادية، يبرز من أهم بل وأخطر تلك القوى التي تمتلكها الدولة موقعها الجغرافي، حيث يعتبر موقع الدولة الجغرافي ،من أهم العوامل التي تؤثر في تحديد قوتها وسياساتها الداخلية والخارجية ،كما يترتب عليه اتخاذ الكثير من القرارات وظهور كثير من النتائج العسكرية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن الحقائق الثابتة هي أن لكل دولة موقعها الخاص بها ، بحيث يميزها عن مواقع الدول الأخرى ، ولذلك فان الآثار الناتجة عن الموقع تختلف من دولة إلى أخرى بصورة عام على أن أهمية الموقع وتأثيراته تتغير بصورة مستمرة مع التطورات التكنولوجية وخاصة فيما يتعلق منها بوسائل المواصلات والحركة. كما يظهر التأثير الجغرافي– السياسي لمواقع الجوار على العلاقات الدولية إذا كان هناك تباين بين الدولتين من حيث القوة ،فإذا تجاورت دولتان احدهما أقوى بكثير من الأخرى ، فإن هذا يعني غالبا خضوع الدولة الضعيفة للدولة القوية، وفي هذه الحالة قد تضطر الدولة الضعيفة إلى تبني سياسة خارجية تتفق مع سياسة جارتها القوية ، أو أن تصبح عرضة لأطماع تلك الدولة، وعليه، يمكن القول إن مجاورة الدول بعضها لبعض يؤثر دائما في علاقاتها في السلم وفي الحرب على حد سواء. ويعتبر الجانب الاستراتيجي لموقع الدولة وتأثيره في الجغرافية السياسية للدولة من أكثر جوانب الموقع حساسية ،لان وقوع دولتين كبيرتين متجاورتين أحدهما في مواجهة الأخرى ،من شأنه أن يوجه السياسة الداخلية والخارجية لكل منها وجهة دفاعية ، وقد يتطور الوضع الدفاعي الى حالة من الاشتباك والصراع المسلح.

وفي تناول موقع الدولة ، فانه لابد من القول ان موقع الدولة درجة يحدد قوتها ونفوذها، فالدول التي تحتل موقعا مركزيا، تستطيع استغلال قدرتها على التحكم في حركة التفاعلات داخل الشبكة لزيادة نفوذها وقدرتها على التأثير في الآخرين. ومن أوضح الأمثلة على ذلك موقع الدولة المتحكمة في منابع الأنهار التي تمتد عبر الحدود إلى دول أخري. فهذه الدولة قادرة على بناء السدود التي تقلل من كميات المياه المنسابة إلى الدول الأخرى، كما أنها قادرة على استغلال ميزتها النسبية في هذه الشبكة المائية لتحسين موقفها في شبكات أخري تتعلق بأنشطة مختلفة، مثل التبادل التجاري .

وفيما يتعلق بالموقع الجغرافي– السياسي للدولة، فانه لابد من التأكيد على اهمية مساحة الدولة، اذ ان مساحة الدولة تشكل معيارا مهما لقوتها وأهميتها، فالمساحة الواسعة تعني وجود كميات وأنواع من

الموارد أكبر مما تحويه المساحة الصغيرة، كما تسمح باستيعاب عدد أكبر من السكان، وتهيئ الفرص والإمكانات للإنتاج المتنوع مما يكفل بدوره توازنا أفضل في النمو الاقتصادي والسياسي للدولة ، وفي الجانب الآخر فان هذه المساحة الشاسعة وما تحتويه على مصادر مادية ، لابد من ان تكون لديها القوة العسكرية الرادعة التي تعمل على ادامة تماسك هذه المساحة ، والحفاظ على وحدتها الجغرافية والسكانية ، بحيث لا يسمح لأية دولة كانت ان تتدخل في اثارة الصراعات بين مكونات الدولة السكانية من كافة الجوانب السياسية[12]، والاثنية والدينية والمذهبية وغير ذلك ، وعند الحديث عن الموقع الجغرافي، فانه لابد من إدراج التضاريس الجغرافية التي يشملها موقع الدولة، من الجبال و الوديان و الأنهار و السهول ، فهي تتحكم بطبيعة النقل و الاتصال داخل الدولة، فكلما كانت سهلة و ممكنة زادت درجة التجانس و الارتباط بين المواطنين ، كما أن سهولة الاتصال الطبيعي تزيد من سيطرة الحكومة على الدولة و كذلك من قدرتها على تجميع قواتها العسكرية و تحريكها في الاتجاه المطلوب ، وعليه فان لجغرافية السياسية تهدف من وراء هذا التحديد أو الوصف إبراز القيمة الفعلية للموقع الجغرافي لأنه في قوتها وفي الكيفية التي تكون عليها مصالحها الحيوية وفي الدو الذي يمكن أن تمارسه في الوسط الدولي، ولا يقتصر الأمر على ذلك ، وإنما تتوقف عليه الكثير من القرارات السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية منها التي تتخذها الدولة يعطي للدولة شخصية خاصة ويوجه سياستها باتجاهات معينة ، وهذا من شأنه ان يحدث تأثيرا حاسما، ومن بين العوامل التي تسهم في تعزيز قوة الدولة ، امتلاكها قوة اقتصادية، فالاقتصاد يعتبر من اهم عناصر بناء الدولة القوية ، فمن غير امتلاك القوة الاقتصادية لن يكون هناك لدى الدولة قوة سياسية، وبالقوة الاقتصادية تحتل الدول مكانة مرموقة في المجتمع الدولي، وما من شك في أن القوة الاقتصادية هي عماد القوة العسكرية أيضا، لأن متطلبات القوة العسكرية تحتاج الى قوى اخرى.

2--الموارد الطبيعية: وهي بذاتها تعكس قدرة الدولة على إنتاج الأغذية ومدى ما يتوافر لديها من المواد الخام اللازمة للاقتصاد الصناعي، وتكمن العلاقة بين الموارد الطبيعية والقوة في قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي ، والموارد الطبيعية هي التي توجد في الطبيعة، والمهم في ذلك كيفية استخدام تلك الموارد في اطار الحفاظ على مصالح الدولة ، وعدم السماح بتهديد تلك الموارد، وحمايتها من المخاط وبخاصة من قبل الدول الطامعة في تلك الموارد.

[12] الظاهر، نعيم. (1999). **الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد**. عمان: دار اليازوري العلمية ص: 3-5

3-**القدرة الصناعية:** وتتعلق بقدرة الدولة الصناعية اعتماد اعلى الموارد الخام ومصادر الطاقة، وفي هذا الخصوص، فان على الدولة ان تعمل على امتلاك القدرات التكنولوجية والعلمية المتطورة لإقامة اسس صناعية مستقبلية ،وقد لا يكون لدى الدولة الموارد الطبيعية لبناء صناعة متطورة، وهنا على الدولة البحث عن موارد طبيعية واقتنائها من لدى الدول التي تمتلكها ، وهذا ما تقوم عليه العديد من الدول ،في استيراد مصادر الطاقة ، المواد الخام.

4-**الاستعداد العسكري:** والذي يعد عنصرا هاما جدا في قوة الدولة ،ويتمثل في التقنية العسكرية ، القيادة العسكرية، كمية وجودة ونوعية القوات المسلحة ، وفي هذا الاطار فانه لابد من ان تعمل الدولة على مواكبة التطورات الحديثة في مجال التصنيع العسكري، والاستعداد الدائم لمواجهة اية احداث غير متوقعة ، وبخاصة اذا كان في مواجهة مع القوى المعادية ، وهذا يتطلب بناء قوة داخلية محصنة ضد اية اختراقات من قبل القوى المحيطة، سواء كان الاختراق ماديا ، عن طريق الهجوم بقوات عسكرية مسلحة، او عن طريق الاستخبارات وعمليات التجسس من قبل الدولة المعادية.

5-السكان : وتتمثل في العدد الإجمالي للسكان و عدد السكان المتراوحة أعمارهم من (20-40 سنة) باعتبار ان هذه الفئة العمرية ، هي الفئة الشابة ، التي يتم الاعتماد عليها في انجاز المكتسبات الوطنية والحفاظ عليها ،و الكثافة السكانية ، وبالنسبة للسكان فان المسالة ليست مرتبطة بالعدد، مع عدم اغفال هذا العنصر السكاني ، ولكن لا بد من التأكيد على ما يمتلكه السكان ومن امكانيات ابداعية وتطويرية في مختلف المجالات العلمية ، وبالتالي لابد من ان تقوم قيادة الدولة بتطوير قدرات هؤلاء السكان، واعدادهم لمواجهة كافة التوقعات والاحتمالات ، وهذا بالطبع لابد ان يتم على اسس علمية وكفاءات عالية.

6-الإرادة الوطنية: التي تعتمد على البنية الموهوبة ، وتتمثل عناصرها في الترابط الوطني، القيادة، الثقة في الحكومة، الاهتمامات الشعبية بالاستراتيجيات الوطنية، وهي متغيرة بطبيعة الظروف والأحوال وينظر الى الارادة الوطنية ، على أنها تتمثل في قدرة واستيعاب الحكومة الوطنية ، والأهم من ذلك ان تكون هذه الارادة قائمة على فهم وادراك اهمية الاستقلال في اتخاذ القرارات داخليا وخارجيا، وعلى مختلف المستويات.

7-**القوى الناعمة**

يرى المتخصصون في فهم مصادر قوة دولة ما، انه لابد من التمييز بين القوى المادية او القوى الصلبة، والقوى الناعمة ، ومن الثابت وجود تباين في عناصر القوة الناعمة (المعنوية) من شعب إلى آخر، وذلك تبعا لعدد من العوامل، يبرز من بينها التماسك الاجتماعي، والوحدة الوطنية، والتاريخ والتراث الذي يجمع بين أبناء الشعب ، وعندما تجتمع مقومات القوة الناعمة لدى شعب ، فانه يصبح نموذجا في التحدي والإبداع والخلق، فالإرادة التي يتمتع بها صانع القرار، أي القائد، هي التي تمكنه من استحضار مقومات القوة المادية في اللحظة المناسبة وتحويلها إلى قدرة مؤثرة في أبناء الشعب وفي الآخرين، وعندما تغيب الإرادة تضيع معها كل مصادر القوى المادية والمعنوية، ومن بين القوى المعنوية للدولة، القوة التكنولوجية وكذلك الثقافة والحضارة و العامل الديني ،وبالنسبة للعامل الديني كأحد عناصر القوة

الناعمة، فإن هذا العامل يلعب دورا هاما ورئيسا في قدرة الدولة على تحقيق أهدافها داخليا وخارجيا[13] وهذا واضح في التوجهات السياسات الخارجية الإيرانية ، وكما حاول الإخوان المسلمين توظيفه في قيادة الدولة في مصر ، ولكن لم يكن ذلك لمصلحة مصر ، حيث تأكدت توجهانهم بعد سقوط نظام حكمهم مؤخرا، بعد عزل الرئيس محمد مرسي عن الرئاسة ، وما تقوم به هذه الجماعة من تعاون مع قوى غربية لتحقيق مصالح لم تكن في المشهد السياسي على الأقل لصالح مصر ، حيث انه مع بداية عام 2015، ازدادت العمليات الارهابية من قبل القوى الدينية المدعومة من قبل الدول المناوئة للدولة المصرية ، وفي مقدمة هذه الدول الولايات المتحدة الامريكية ، حيث اجتمع عدد يتكون من خمسة افراد من قيادات الاخوان المسلمين مع مسؤولين في الخارجية الامريكية ، في اخر شهر يناير 2015 ، وقد تزامن ذلك في اطلاق ((قناة رابعة التليفزيونية)) من تركيا، حيث صدر عن الاخوان من خلال تلك هذه القناة تهديدات بزعزعة الاستقرار في مصر، والتهديد ضد السياح الاجانب والمؤسسات الاستثمارية الاجنبية والهيئات الدبلوماسية العاملة في مصر يوم الاثنين الموافق 2015/2/2 ، وفي الثالث من شهر فبراير 2015، بدأت عمليات التفجير وزرع القنابل في عدة اماكن من مصر، ولم يكن مطار القاهرة ، باعتباره واحدا من البوابات الهامة جدا للدخول والخروج من والى مصر ، حيث تم اكتشاف قنابل في المطار. وفي مراجعة للتطورات السياسية في العالم العربي ، فقد استخدم الدين كعامل مؤثر للقوى السياسية المناوئة داخليا وخارجيا، وفي هذه الحالة تلجأ قيادة

[13] نصيرات، سليمان. **العامل الديني وأثره على الاستقرار السياسي**، صحيفة ديرتنا نيوز ، 2013/6/7

الدولة لاستخدام الدين كعنصر إضعاف للخصم في دولة أخرى ، وهذا ما نلاحظه في الأزمة السورية الراهنة ، فمثلا قامت تركيا بتقديم الدعم لجماعة الإخوان المسلمين السورية، وهو ما يمكن اعتباره نموذجا للتشكيلات السياسية الجديدة في العالم العربي، ولعل ما يقوم به تنظيم داعش في كل من سوريا والعراق ومصر وليبيا وتونس، ولم يكن الاردن ببعيد عن جرائم هذا التنظيم، حيث قام بنشر شريط فيديو يوضح قيام هذا التنظيم ، بتنفيذ حكم الاعدام حرقا بالطيار الاردني ، معاذ الكساسبة ، يوم 2/3/ 2015، علما ان عملية الاعدام الاجرامي بحق الطيار الاردني ،الملازم اول، معاذ الكساسبة قد تمت في 2015/1/3، اي قبل شهر من الاعلان عن جريمة الاعدام. وهذا التنظيم وغيره من التنظيمات الارهابية التي تتستر بالدين الاسلامي بهتانا وظلما ، لا يخفي التعاون المكشوف مع الكيان الصهيوني من قبل جبهة النصرة دليل واضح على آثار استخدام الدين بطريقة خاطئة على الاستقرار السياسي، وفتح الباب امام التدخلات من قبل القوى الدولية في الشأن العربي.

ومن بين مصادر القوة الناعمة لدى دولة ما ، **القوة الحضارية** ، اذ ان الدور الحضاري للدولة ودورها في اغناء الحضارة الدولية والانسانية ،ولكن قدرة فاعلية العنصر الحضاري اليوم، يعتمد على قاعدة هامة ، الا وهي مدى توفر مؤسسات البحث ومعاهد الدراسة ومراكز الحوار والتواصل، إذ يسهم وجود هذه الأطر والمؤسسات في منح المجتمع قوة وقدرة على المشاركة النوعية في حركة العصر، في حين يزيد غيابها من عدم وضوح الرؤية، ويفاقم من التناقضات والصراعات الداخلية، ويجعل المستقبل في كل المجالات فضاء مفتوحا لإرادات الأجنبي ونزعاته في الهيمنة والسيطرة.

ومن بين الوسائل المعنوية ذات الأثر الهام جدا في مواجهة الدول المعتدية، المظاهرات الشعبية والمسيرات السلمية ،ولعل الثورات العربية تعتبر أفضل بيان لما يمكن أن تحدثه ليس على المستوى المحلي بل والعالمي. ولا ننسى ذكر التحركات الشعبية العالمية التي رافقت العدوان الصهيوني على غزة في شهر يونيو وشهر يوليو عام 2014، حيث استمر العدوان الاجرامي الصهيوني احدى وخمسين يوما وكيف كان لها أثر بالغ على رفع معنويات الشعب الفلسطيني، وتشويه صورة الكيان الصهيوني، وإذا عدنا إلى الخمسينات وأوائل الستينات من القرن العشرين، نجد بأن العالم العربي قد شهد مسيرات ومظاهرات ضد القوى الاستعمارية إبان العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 ، وهكذا يمكن القول بأن موازين القوى باتت اليوم مختلفة عن ذي قبل على الأقل من الناحية المعرفية، ودخل اليوم مفهوم

القوة الناعمة كمصطلح في السياسات الدولية، وباتت القوة الناعمة مصدرا من مصادر التغيير على المستوى المحلي والدولي.

القـــــــوة الناعمـــــــــة والسياسة الخارجية للدولة:

بداية لابد من الاشارة الى ان مصطلح القوة ، مصطلح حديث ضمن مصطلحات السياسية الخارجية للدولة والادوات التي تستخدمها الدول في علاقاتها الخارجية لتحقيق اهدافها والدفاع عن مصالحها الوطنية والقومية ،وتعني القوة الناعمة ،القدرة في الحصول على ما نريد من خلال الجذب بدلاً من القسر أو الدفع، وهي أحد مصادر التأثير وهي أيضاً الإغراء والجذب. أن القوة الناعمة مصطلح يستخدم في نطاق نظريات العلاقات الدولية، ويشير إلى توظيف ما أمكن من الطاقة السياسية، بهدف السيطرة على سلوك واهتمامات القوى السياسية الأخرى المستهدفة، وعليه فانه عندما نستخدم القوة الناعمة ، فإننا نهدف ان يستجيب لنا الاخرون وفقا لما نريد، في اطار الحفاظ على المصالح الوطنية، اضف الى ذلك ،أنها العنصر الثابت في السياسة الخارجية. ومن المؤكدان استخدام القوة في ظروف محددة، وأسلوب الإكراه في المواقف التي لا تحقق فيها القوة الصلبة النتائج المرجوة. وهناك من يفرق ما بين بين الأثر الإيجابي والأثر السلبي للقوة الصلبة، على صورة الدولة على الصعيد الدولي، وذلك لتعزيز القوة الناعمة، كما هو الحال بالنسبة لتقديم المساعدات الإنسانية للدول الفقيرة، والقوة العسكرية من خلال المشاركة في عمليات حفظ السلام، وهذا هو الأثر الإيجابي.[14] أما الأثر السلبي على الدولة فهو برأي هؤلاء، يكون بتقويض مصداقيتها، وبالتالي يشوّه صورتها الدولية، حينما تستخدمها في عمل غير شرعي على الساحة الدولية. والقوة الناعمة لها اثار متعددة الجوانب من بينها فيبول المجتمع للمؤسسات والقيم السائدة لدى المجتمع الذي يستخدم الأدوات القوة الناعمة ازاء المجتمعات الاخرى[15].

تعمل القوة الناعمة غالبا في لحظة مناسبة، في إطار من التبادل والتوافق مع أدوات القوة الصلبة الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وإلا كانت النعومة مرادفة للضعف والعجز. وللقوة الناعمة ادوات.

أدوات القوة الناعمـــــــــــة:

من الواضح ان المتابع للعلاقات الدولية والسياسات الخارجية للدول ، يتحقق من ان الدول تستخدم ادوات وآليات القوة الناعمة للوصول الى اهدافها ، ومن ثم تعمل عل خلق وتطوير ما لديها من ادوات

[14] رئيس مجلة النور، **القوة الناعمة والقوة الصلبة** ، مجلة النور، يصدرها الحزب الشيوعي السوري الموحد، العدد 574، 1 كانون اول (ديسمبر)2015

[15] د. خلاصي، حسام الدين، **القوة الناعمة المفهوم والدور في العلاقات الدولية القوة.. "صلبة" و"ناعمة" و"ذكية"** ، فيتو بريس ،2015/12/1.

للقوة الناعمة، وقد اهتمت بهذه القوة الناعمة في العصر الحديث عددا من الدول الغربية ، وبخاصة التي لحقت بها الهزيمة نتيجة للحرب العالمية الثانية، مثل اليابان والمانيا الغربية(قبل توحيدها) في اواخر القرن العشرين بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ودمج المانيا الشرقية مع المانيا الغربية حيث شكلتا المانيا. وعليه فان الذين يمتلكون القوة الناعمة يجعلون الآخرين يعجبون بها فيقدمون له مواقف إيجابية من القِيَم والأفكار ووقتها تتفق رغباتهم مع رغباته، ومفهوم القوة عبارة عن القدرة على التأثير فى سلوك الآخرين للقيام بعمل شيء يتفق مع إرادته، وتصبح القوة الناعمة بالنسبة للدول، هي أن بلدًا ما يكون قويًا ويؤثر في السياسة الدولية لوجود بلد أخرى تحذو حذوه وتريد إتباعه.

الدبلوماسية والقوة الناعمة:

تعتبر الدبلوماسية الجديدة، المسماة بالثقافية أو العامة أو الشعبية، من نتاج تطور الفكر الدبلوماسي والعلاقات الدولية، وبرزت أهميتها خلال العقدين الأخيرين، حينما أدركت دول العالم، مدى حاجتها لتحسين صورتها في الخارج، ولإقناع الرأي العام الخارجي بقيمها وإنجازاتها ونبل " سياساتها . وقد أسهم في إعلاء شأن هذا النوع من الدبلوماسية، انتشار قيم الشفافية والديمقراطية، وتفجر ثورات الاتصال والمعلومات . وبروز لاعبين جدد في العلاقات الدولية، مثل المنظمات غير الحكومية، فضلاً عن الحاجة الماسة لتصحيح الصور النمطية السلبية المستقرة في أذهان الرأي العام عن الآخر، وأهمية بناء علاقات حسنة دائمة ومباشرة مع الشعوب الأخرى، والقوى المؤثرة فيها[16]

ومن بين ادوات القوة الناعمة **الوسائل الاعلامية** ، وبخاصة بعد التطور الهائل الذي احدثته تكنولوجيا المعلومات في ايصال الرسائل التي ترسلها الدولة من خلال مؤسسات متخصصة الى تشكل وسائل الاعلام على اختلافها الواسطة الاساسية لنقل القيم الى الطرف المستهدف ، لا بل تلعب وسائل الاعلام على اختلاف انواعها واشكالها الدور الاساس في جعل القيمة ذات جاذبية عند الآخرين. واذا كان عالم اليوم يتجه نحو الاعلام والمسلسلات والافلام والإنترنت ووسائل التواصل التي يمكنها ان تقدم اقبح الصور على انها الاجمل ، فان الخطر الذي يفرض نفسه على المجتمعات وقيمها يصبح جدياً وكبيرا.

وخلاصة القول ان القوة الناعمة بكل أدواتها، ليست بديلا عن القوة الصلبة، وكما اشرنا فانه يفترض ان تتضمن القوة الناعمة قوة روحية ومعنوية من خلال ما تجسده من أفكار ومبادئ وأخلاق ومن خلال

[16] الحسن، يوسف، **دبلوماسية القوة الناعمة** ، جريدة الخليج الاماراتية ، 21 نيسان(ابريل)2014

الدعم في مجالات حقوق الإنسان والبنية التحتية والثقافة والفن، مما يؤدي بالآخرين إلى احترام هذا الأسلوب والإعجاب به ثم اتباع مصادره، وغالبا ما يطلق هذا المصطلح على وسائل الإعلام الموجهة أو ما يسمى ((الإعلام الموجه)) لخدمة فكر ما، وتعتبر القوة الناعمة من أفضل الأسلحة السياسية العسكرية إذ من خلالها، يمكن السيطرة على الآخرين ويمكن أن تجعلهم متضامنين معك من دون أن تفقد قدراتك العسكرية.

القوة الصلبـــــــــــــــة:

تتألف القوة الصلبة من عناصر القوة المادية العسكرية والاقتصادية، ويمكن التمييز بين مكونين للقوة الصلبة، يتمثل المكون الأول في القوة العسكرية، وتعد من أكثر أشكال القوة الصلبة تقليدية واستخدامًا لتحقيق أهداف الدولة. وتتعدد صور وأشكال استخدام القوة العسكرية علي نحو يمكن معه التمييز بين خمسة أنماط لاستخدامها، تتراوح بين دبلوماسية الإكراه، التي تعبر عن أخف استخدامات القوة، إلى الاستخدام المباشر للقوة العسكرية والتي تعبر عن أكثر الاستخدامات مباشرة ووضوحًا. ويتمثل المكون الثاني للقوة الصلبة في القوة الاقتصادية، وتعني: "استخدام الدولة الأدوات الاقتصادية، لجعل الأخرى تقوم بأشياء لصالحها، ولا ترغب الأخيرة فيها". وترتكز القوة الاقتصادية للدولة علي الناتج المحلي، ونصيب الفرد من الدخل، ومستوى التقدم التكنولوجي، والموارد الطبيعية والبشرية، ومؤسسات السوق. وهناك شكلان رئيسيان لاستخدام القوة الاقتصادية، يتمثل الشكل الأول في العقوبات، وقد تأخذ صورة مقاطعة الواردات، والحظر على الصادرات، وفرض القيود على الاستثمار، ومنع السفر[17].

من الثابت ان التاريخ الانساني منذ الاف السنين لم يخل من صراعات سياسية بين المكونات للمجتمع الدولي ، وكان اللجوء الى القوة العسكرية الاكثر استخداما في الصراعات بين الدول، ذلك ان نشوب الصراع بين الدول أمر طبيعي، حتى وإن تجمّل البعض ووصفوا هذا الصراع بالمنافسة، إذا إنه يظل في حقيقة الأمر صراعاً بكل ما تحمله تلك الكلمة من معاني، لأن الدول تستخدم في هذا الصراع كل إمكاناتها المتاحة لتحقيق أغراضها السياسية.

وقد يتم تحقيق الأغراض السياسية عن طريق اللجوء لخوض الحروب والمعارك والأعمال العدائية لتليين الإرادات، والوصول إلى اتفاقيات تعبّر عن توازن قوى موقعيها أيضاً، أو عن طريق الردع، وهو استخدام وسائل القتال لمنع القتال، وتحقيق الأغراض السياسية، وهذا ما يُعرف بأسلوب (القوة الصلبة).ومقاومة

[17] د. توفيق ، محمد ،المفهوم السياسي للقوة: قراءة في المفهوم وتحققاته في الربيع العربيhttp://ar.qawim.net_

الاحتلال والعدوان إن استخدام القوة الصلبة هو جزء من الصراع، وهو في مجمله عمل سياسي يبدأ بقرار سياسي ويجسّد غرضاً سياسياً يتم التعامل معه، ويجري تقويم استخدام نتائج القوة في إطار النتائج السياسية التي تتحقق، حيث يعرف كل لاعب مكانه الحقيقي في خريطة الصراع في زمن معين.

وخلاصة القول انه من غير الممكن فصل نوعي القوة (الناعمة والصلبة)، ومن المؤكد ان جميع الدول تسعى لامتلاك مختلف مكونات القوة للدفاع عن مصالحها وتعزيز وجودها الجغرافي والسياسي، أما القوة فتعنى تعبئة هذه الطاقات وتحريكها من خلال الإرادة والقرار السياسي، وتبدأ التعبئة من استخدام الأداة الدبلوماسية فالأداة العسكرية... الخ، وبمعنى آخر يمكن أن يكون لدى الدولة قدرة ما، ولكن لا تستطيع أن تحولها إلى قوة لفشل القيادة السياسية أو التنظيم السياسي فيها على التعبئة والتحريك. وعليه ، وفيما سبق يتضح أن القوة الشاملة بهذا المفهوم الواسع عبارة عن محصلة لكل المقومات المادية والمعنوية، وما يوفره التطور التقني للدولة، والتي يتم توظيفها في إطار الاستراتيجية الشاملة لتحقيق أهدافها المختلفة، أو يمكن تعريفها بأنها قدرة الدولة على استخدام كل مواردها المدركة (المحسوسة) وغير المحسوسة والمنظورة (المعنوية) بطريقة تؤثر على سلوك الدول الأخرى.

ومن المؤكد أن لعوامل القوة المتاحة للدولة دور كبير في تحديد مكانتها على الساحة الدولية ، وتستند هذه القوة على امتلاك الدولة إمكانيات (خصائص ، موارد ، قدرات ، مؤسسات) معينة تشكل مقومات القوة القومية تمكنها من التأثير على سلوكيات الدول الأخرى في الاتجاهات التي تحقق مصالحها، كالمساحة الجغرافية ، وعدد السكان ، والموارد الطبيعية ، والقدرات الاقتصادية ، والقوة العسكرية ، والبنية التكنولوجية ، والفعاليات الثقافية، والمؤسسات السياسية ، والحالة المعنوية للشعب ، وغيرها ،لكن على الرغم من أن هذه الإمكانيات المتداخلة تشكل فى مجموعها عوامل القوة الشاملة لأى دولة ، فإن هناك اختلافات أساسية فيما بينها ، ترتبط باعتبارات عملية ، تتصل بالقدرة على استخدامها فى عملية التأثير ، خاصة خلال المواقف التي يتعرض فيها أمن الدولة أو مصالحها الحيوية لتهديدات أو ضغوط حادة من الخارج . واستناداً على تلك الاختلافات ، يتم التمييز في تحليل مقومات قوة أي دولة . أي الإمكانيات العامة التي تستخدمها في عملية ، صنع السياسات الخارجية للدولة، على كافة المستويات ، وفي كافة المجالات[18] ولما كانت السياسة الخارجية لدولة انما في تعكس في الاساس الرؤية الاستراتيجية للقيادة السياسية للدولة ، وتوفير ادوات السياسة الخارجية للوصول الى مكونات الرؤية الاستراتيجية وهذا ما

[18] **عوامل قوة الدولة** ، 7 نوفمبر، 2009 http://bohothe.blogspot.com

سنتناوله في الفصل القادم، وعليه يمكن القول ان حق استخدام القوة في العلاقات الدولية ، ليس بشكل مطلق ، اذ لابد ان يكون لذلك ما يبرره.

يعتبر استخدام القوة في العلاقات الدولية والقوة المسلحة عموما من بين الأساليب التي كانت تستخدمها الدولة لحماية وجودها ضد الأخطار الخارجية، كما اتخذتها الدولة وسيلة لفرض وجهة نظرها على الدول الأخرى وتوضح السوابق الدولية أن القوة قد استخدمت لتغيير أوضاع غير مقبولة أو ضارة أو لاحترام حق يخشى من تجاهله أو عدم الاعتراف به كما لجئ إلى القوة أيضا كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية ولقد كان من مبررات استخدام القوة اعتبار القوة كمظهر من مظاهر السيادة الكاملة نظرا لما أحاط استخدام القوة من أخطار جسيمة بحيث اتجه الفقه وسايرته في ذلك دول منذ وقت بعيد نحو الحد منها وتجنبها . ومن هنا كان حظر استخدام القوة أحد أهم المبادئ التي تقوم عليها المنظمات الدولية التي تهدف إلى تحقيق الأمن والسلم الدوليين، كما أن عهد عصبة الأمم المتحدة لم يغفل على تقنين هذا الاستخدام وجاء ميثاق الأمم المتحدة بعد ذلك لكي يؤكد على منع استعمال القوة في العلاقات الدولية أو التهديد بها وبالرغم من هذا المنع فإن الواقع الدولي لا يبرهن سوى عن مظاهر خرق السلم والأمن الدولي وبذلك لم تعد الدول تتقيد بمبدأ تحريم القوة وأصبحت تستند في أفعالها إلى حقها في الدفاع عن النفس، وبذلك استطاعت القوى العظمى أن تتحكم في واقع القوة على مستوى العلاقات الدولية وتوظفها من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والجغرافية والاقتصادية وبالتالي أصبحت لعبة القوة من صميم اختصاص هذه الدول ولا ينازعها في ذلك أحد بحيث استطاعت أن تفرد قاعدة الانتصار الكامل مع إلغاء الطرف المفاوضة وهذه قاعدة تزعمتها الولايات المتحدة وحلفائها من خلال ممارستهما لمجموعة من الأفعال التي تخالف قواعد القانون الدولي، بحيث نجد أن هذا القانون لم يستطع ضبط سلوك الدول في مجال استخدام القوة بحيث مازالت هناك فجوة بين النظرية والممارسة الفعلية للدول في هذا المجال والمسلم به أن فعالية أي قانون لا تتم إلا بعد نزول الدول تحت طاعة الخطاب القانوني الموجه إليهم، فالدول قد تلجأ أحيانا إلى خرق قاعدة تحريم استخدام القوة أو تحريم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى إلا عن إدراك ووعي كاملين وهو ما يكرس مجموعة من النتائج السياسية والقانونية، من المفترض أن تترتب على الأطراف التي ترتكب مثل هذا العمل فالدول عندما تحكم بتدخل عسكري وبعدم قانونية تدخل الآخر فإنها لا تنطلق سوى من قواعد القانون الدولي ومبادئه على اعتبار أنه يمثل حدا أدنى مشترك بين الدول في الحياة الدولية.

وفي التطورات السياسية بين الدول ، يمكن القول ان الدول تسعى حثيثا إلى ظهور بمظهر من يحترم القانون الدولي ويمتثل لأحكامه وهي تعمل في مجال تحريم استخدام القوة على تبرير سلوكها وإضفاء الشرعية عليه ولم يصدف أن تبجحت دولة من دول أنها لا تعبأ بأحكام القانون الدولي الناظمة لاستخدام القوة وحتى عندما يعلن الساسة في بعض المناسبات أن دولهم لن تتحرى بعد الآن القيود التي يفرضها القانون الدولي على استخدام القوة في العلاقات الدولية فإن هذه الدول التي يمثلونها تكون حريصة على تقديم حجج داخل الأمم المتحدة تدعم موقفها من الناحية القانونية لكن تعطي التبرير المنطقي على أفعال المخالفة لقواعد القانون، وهذا ما يفسر أن القانون الدولي لم يتم وضعه إلا لخدمة الدول العظمى حتى تحافظ على وجودها وبقاء مصالحها على امتداد الكرة الأرضية وهذا ما يظهر أن المعركة لن تنتهي والصراع قائم ذلك أن الإكثار من استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية لن تكون له سوى نتائج متصلة بعدم الاستقرار ولا توازن وهي الحالة التي أصبح المجتمع الدولي يعايشها في ظل المتغيرات الدولية التي استطاعت أن تنعكس على واقع الفعل الدولي الذي أصبح يعاني من كثرة اللجوء إلى القوة العسكرية والتعسف في استعمالها على مستوى العلاقات بين الدول. هذا الأمر سوف يساهم في خلق مجموعة من التغيرات التي من خلالها سوف يعتاد المجتمع الدولي أن ينصت لخطاب التهديد والوعيد الأمريكي الموجه للدول بعينها إذا لم تمتثل لأمور معينة، ومن هنا تطعن الخطورة في الخطاب الأمريكي الذي يهدف إلى خرق السيادة الوطنية للدول وذلك من أجل السيطرة على مقدرات العالم والإمساك بزمام الأمور فيه حتى لا يقف مبدأ السيادة الوطنية عقبة أمام الهيمنة الأمريكية وتوجهاتها وهذا مما سوف يجعل الولايات المتحدة تركز على مبدأ التدخل بدعوى حماية حقوق الإنسان كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وفي ظل هذه الأزمات التي تعصف بالمجتمع الدولي نجد الأمم المتحدة تعيش تهديدا يشبه انقلابا عميقا في المركز والدور، وحتى في مجال التدخل، ومن المؤكد أن جوهر الأزمة التي تعاني منها الأمم ومن خلالها القانون الدولي والشرعية الدولية هي طبيعة العلاقات التي شرعت الولايات المتحدة في تشكيلها غداة انفرادها بقيادة العالم دون منافس أو رادع مما يؤشر لبداية تاريخ جديد للإنسانية إحدى مقوماته سيادة قانون الأقوى واستبعاد القانون الدولي التقليدي وفرض الهيمنة على الأسرة الدولية، فالولايات المتحدة استطاعت أن تحول الأمم المتحدة إلى هيئة أشبه بحكومة ديكتاتورية غير مسؤولة وغير شرعية ومعرضة لإصدار قرارات لا تخضع لرقابة سياسية وقضائية، وأما الشوكة التي قسمت ظهر الأمم المتحدة

وهو العدوان الأمريكي على العراق وهذا العدوان هو الذي كرس النظام الأحادي القطبية وأكد بأن لا معارضة حقيقية تشكل تحديا للقوة الأمريكية ، ولكن على ما يبدوان الوضع اخذ في التغيير مع بداية القرن لحادي والعشرين، وبشكل اكثر تحديدا في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، حيث دخلت الدول الاقليمية في صراعات مع الدول الكبرى، كما حدث بين تركيا وروسيا نتيجة لإسقاط الطائرة الروسية في اواخر شهر نوفمبر 2015، حيث تشارك روسيا بقوة في الصراع ضد الإرهاب وبشكل خاص تنظيم داعش في سوريا (وسنتناول ذلك من خلال العلاقات الروسية– التركية).

وبهذا فإن الأزمات التي تعصف بالأمم المتحدة أضعفت من مصداقيتها وبدورها في حفظ السلم والأمن الدوليين وهذا مما ساعد في ارتفاع الأصوات التي تدعو إلى النظر في هذه الهيئة وجهازها التنفيذي حتى تكون المنظمة في مستوى التحديات المطروحة على مستوى العلاقات الدولية، وذلك من أجل تجاوز عجز مجلس الأمن عن النهوض بالواجبات الأساسية الملقاة على عاتقه في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين.

ومن خلال هذا السياق، يمكن القول أن العلاقات الدولية أصبحت تعبر عن الجانب المتأزم من الوضع الدولي والناتج عن مجموعة من الخلافات وصراعات ومواجهات بين الدول من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية من أجل الاستفراد بالمرتبة الأولى بين الدول المتسابقة. فالحروب والنزاعات أصبحت تشكل عائقا أمام تقدم المجتمع الدولي الذي أصبح يواجه تأويلا مغلوطا وغير صحيح وذلك من خلال قراراته العسكرية التي تكون لها في غالب الأحيان عواقب وخيمة وتساهم في تغذية الصراعات وتشجيع سياسة التسلح والتسابق نحو امتلاك الأسلحة وذلك غالبا ما يتم من أجل السيطرة على مقدرات الآخرين ثم رسم مشهدا دوليا يتوافق مع مصالح الدول القوية دون الاهتمام بمصير السلام والأمن الدوليين وفيما يتعلق بالقوة العسكرية، فإنها في عصر الصراعات الدولية التي تزداد حدة يوما بعد ،اذ لو استعرضنا الاوضاع الدولية المعاصرة ،وبخاصة مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، فإننا نصل الى نتيجة والى عنوان رئيسي لعالمنا المعاصر، انه عالم الصراعات المسلحة داخليا ، وهذا فتح الباب ام الدول المهيمنة ، ان تكون الراعي والموجه لتلك الصراعات ، ويتطور الموقف من قبل الدول المهيمنة الى التدخل العسكري المباشر ، تحت كثير من الذرائع، التي غالبا لا تصمد امام الحقيقة، كما حدث في احتلال افغانستان عام 2001 ، واحتلال العراق في عام 2003 من قبل

الولايات المتحدة الامريكية ، بحجة القضاء على سلاح الدمار الشامل، و بالتالي فتح الباب امام الصراعات الداخلية في تلك الدول ، واتساعها لتشمل العديد من الدول المجاورة.

.وبالرجوع الى العنصر العسكري كأحد عناصر ومكونات القوة للدولة، بل هي أشدها خطرا وأهمية، إذ يمثل الاستعداد العسكري المظهر الرئيسي للقوة في المجال الدولي، ومن البديهي أن تكون أقوى الدول هي أقواها من الناحية العسكرية وهذا ما يجعل الولايات المتحدة وروسيا القوتين الرئيستين في العالم بحيث اقتصر التوازن الاستراتيجي عليهما ،ولا يمكن للدول الأخرى ولو كانت مجتمعة أن تعادل من حيث القوة العسكرية ما تمتلكه إحداهما من هذه القوة وهذا ما يؤكد أن الاستعداد العسكري يضفي الأهمية الفعلية على عوامل القوة الأخرى وبالتالي يكون أساسيا وضروريا لدعم وتنفيذ الدولة لسياستها الخارجية[19]، وعند قراءة العرض العسكري الروسي الذي اقامته القيادة الروسية في بداية شهر ايار 2015،ممثلة بالرئيس الروسي ،فلاديمير بوتين ، وحضره عدد من قادة الدول، والذي كان الاكبر بمناسبة الذكرى السبعين لهزيمة المانيا النازية في الحرب العالمية الثانية ، يدرك ان الدب الروسي ، الذي اخذ يعود الى مكانته الدولية ، أي لم تعد امريكا القطب الاوحد في العالم، وان القدرة العسكرية للدولة عنصر حاسم في لدفاع عن المصالح والسيادة الوطنية.

وبوجه عام، ولكي تحقق القوة العسكرية الهدف من وجودها ، دفاعا وهجوما ، فانه لابد من التوافق العميق بين صاحب القرار السياسي والقيادة العسكرية، والعمل لمصلحة الوطن، وهذا يفترض التوافق في الأساليب والوسائل للتعامل مع اية تطورات والاستعداد لكل الاحتمالات ،وان تعمل القوات المسلحة في أفضل الظروف لتحقيق النصر، مع التأكيد على أهمية الالتزام بالعقيدة العسكرية للأمة، إذ إن العقيدة العسكرية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنظام السياسي للدول، ووضعها السياسي والاقتصادي والثقافي والجغرافي والبشري ، حيث من المفترض أن تتولى القيادة السياسية تحديد المبادئ الأساسية للعقيدة العسكرية، ومن الثابت أن لكل امة عقيدتها العسكرية الخاصة بها، والعقيدة العسكرية تشمل توحيد أساليب القتال ، والأهداف، والتقدير السليم للموقف العسكري، وإعداد الدولة إعدادا متكاملا ، سياسيا، اقتصاديا ، معنويا، وحتى دبلوماسيا ،وهذا يعني قراءة دقيقة وفاحصة للموقف الدولي لكل أبعاده، وبخاصة دول الجوار الإقليمي[20]

---

[19] هويدي، أمين..(1991) **العسكرة والأمن في الشرق الأوسط :تأثيرهما على التنمية والديمقراطية**. القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع. ، ص 75-79

[20] عبد الحميد، صبحي..(1969) **نظرات في الحرب الحديثة** . بيروت: منشورات المكتبة العصرية للطباعة والنشر. ص:14-15

ومما لا شك فيه فإن العامل الحاسم في المواجهة ، انما هو العامل البشري اذ ان ثروة أي أمة وما لديها من إمكانات النمو الاقتصادي والاجتماعي تعتمد في جانب كبير منها على قدرتها على تخطيط القوى البشرية ورسم السياسات الخاصة بها ويتطلب تخطيط الموارد البشرية فهماً كاملاً، لأهداف الأمة وسياساتها وخططها، لتحقيق هذه الأهداف، كما يتضمن تحديد الاحتياجات المستقبلية من القوى البشرية العاملة. ، وعليه فان ذلك يستوجب إحداث إصلاحات في نظم تنمية الموارد البشرية بشكل عام، وفي الأنظمة التعليمية بشكل خاص في ضوء التطورات العالمية الاقتصادية منها، والاجتماعية والسياسية، وفي ضوء الثورة المعرفية، وبخاصة في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات. وخلاصة القول، فإن دور ووزن أي دولة من الدول في المجال الدولي يتحدد بحجم مواردها المادية والبشرية، وامتلاكها القوى المادية والمعنوية التي تضعها في خدمة عملها الدبلوماسي الاستراتيجي، ومن هنا فان على الدولة اليوم أن تكون أكثر اهتماماً بموضوع المكاسب الاقتصادية المطلقة التي تمكن مواطنيها من التمتع بمستوى أعلى من الحياة، وهذا التقدم الاقتصادي يتطلب عالماً مستقراً يكون التعاون لاقتصادي الدولي فيه، والمتأمل اليوم في الوضع الدولي يلاحظ أن القانون الدولي في حاجة إلى من يتقمص دور المحامي من أجل الدفاع عنه وخصوصا أن هناك عدة دول تحاول أن تظهر بمظهر من يحترم القانون والحقيقة أن هناك دول لا تعبأ لأحكام هذا القانون ولكنها في نفس الوقت فإنها تعمل على تبرير سلوكها انطلاقا من أحكام هذا القانون، فالقانون الدولي مازال يشكل قاسما مشتركا بين هذه الدول في الحياة الدولية.

إن الواقع الدولي اليوم في حاجة إلى شركاء وأطراف يؤمنون بحتمية ضرورة توفير مناخ الاستقرار والسلام العالمي وذلك من أجل تحقيق التنمية البشرية وتعزيز فعالية القانون الدولي مع احترام الحريات وحقوق الإنسان وذلك من أجل صون السلم والأمن الدوليين على مستوى العالم بأسره دون اللجوء إلى استخدام القوة في العلاقات الدولية، ولكن ليس اللجوء الى القوة العسكرية هو الحل العملي والبديل في اطار العلاقات الدولية ، حيث بدأت محاولات من خلال اقامة تكتلات اقتصادية بشكل خاص ، اضافة الى مجالات التعاون الاخرى، وفقا للتوافق بين مجموعة من الدول، وذلك في اطار ما يطلق عليه اداة القوة الذكية.

اداةالقـــــوة الذكيـــــــة:

سياسة القوة الذكية في العلاقات الدولية

لا يختلف الباحثون والمهتمون بالعلاقات الدولية على ما يشبه البداهة التي تقول أن التاريخ الإنساني محكوم بالقوة , بل هو في تجسده الواقعي حصيلة صراع القوى والنتيجة المعبرة عن هذا الصراع في مختلف مراحل التطور الإنساني، لكن أشكال القوة ومظاهرها هي التي تختلف من عصر إلى آخر، واليوم يشهد العالم تحّولاً حاسماً مع الانتقال إلى ما يسمى مجتمع المعرفة أو عصر المعرفة ، بحيث أصبحت المعرفة العلمية مع تطبيقاتها التقنية ، بحيث تمكن الدولة من بناء قوة عسكرية و اقتصادية توظيف وإنتاج المعرفة بكفاءة في مختلف المجالات الحياتية ، وذلك ضمن ما يمكنها يتم شريطة ان من امتلاك القوة الذكية ، وهذا ما اصبح شائعا لدى العديد من الدول والهيئات ، والمؤسسات.

القوة الذكية : المفهوم والاهمية:

القوة الذكية هي القوة التي تجمع ما بين القوتين: الناعمة والصلبة، أي الربط بين التسامح والشدة؛ فبالقوة الناعمة يمكن تحقيق الأهداف المرجوة عن طريق الترغيب والجذب والقدرة على الاستقطاب والإقناع, ومن خلال الجاذبية الثقافية أو السياسية أو الإعلامية...الخ للدولة، لإقامة علاقات مع الحلفاء، وتقديم المساعدات الاقتصادية، والتبادل الثقافي مع الدول الأخرى، وخلق رأي عام مؤيد، بينما نجد ان القوة الصلبة، والتي عموما ما تشير الى اللجوء للقوة العسكرية بالحرب المباشرة، وترجمتها السياسية بالمضايقة عبر الهيئات الدولية والإقليمية، وترجمتها الاقتصادية بسبل الضغط والمقاطعة والحصار، التي غالبا ما تمارسها هذه الدولة على تلك، أو تدفع الآخرين لممارستها عليها. مع التلويح الدائم بإمكانية استخدام القوة، اي ان هناك أسبابا ،تقف وراء تأسيس القوة الذكية .

الأسباب التي أدت إلى اتباع سياسة القوة الذكية

يوجد اتفاق عام حول ما تحققه القدرة على تحقيق مردود في الشؤون الدولية من خلال الاستقطاب، أكثر مما يمكن تحقيقه عبر الإكراه،" حيث اصبح من الصعب، في العالم المعاصر، استخدام القوة العسكرية، على الرغم من ضرورتها كسياسة ردع وإكراه، فهي أصبحت صعبة جدا، وكذلك أصبحت الحرب أمرا مكلفاً من الناحية المادية، اضف الى ذلك وجود شعور عام قوي مناهض ومتزايد للحروب، والنفور المتزايد من استخدام القوة .

ومن ناحية اخرى ، فقد تعظمت حاجة الدول المتقدمة لاستقطاب الدول النامية للعمل معها كشريك دولي، لمواجهة التحديات العالمية المشتركة، التي لا تستطيع أية دولة التصدي لها بمفردها مثل التغيرات المناخية، وانتشار الأمراض المستعصية، وتصاعد خطورة العديد من الدول التي لا تراعي الحقوق والواجبات التي يفرضها القانون الدولي ، على الأمن العالمي وغير ذلك من المشكلات الدولية المشتركة، وبخاصة ما كانت تسير عليه الدول الاستعمارية والعنصرية من ممارسات ضد الحقوق الانسانية ،ولقد اخذت المتغطرسة هذه الدول ،تدرك ان الثورة الهائلة في تكنولوجيا المعلومات ، ان لدى الدول النامية ، المقدرة المناسبة على الاختراق تساعد على نقل المنظومة القيمية الغربية إلى كل أرجاء العالم، بعد أن كانت محصورة إلى حد كبير في الغرب ، ولم يقتصر الامر على امتلاك تكنولوجيا المعلومات المتقدمة ، لدى العديد من الدول النامية، بل اخذت تقام مراكز اقتصادية ، بعيدة عن الهيمنة الغربية.

وفي هذا السياق وعن اهمية القوة الذكية في السياسة الخارجية ، تبرز من خلال ما لدى القوة الذكية من ادوات وامكانيات ووسائل ، اذ من بين وسائل القوة الناعمة نشر الثقافة واللغة في أوساط الآخرين ، مستفيدة من المناسبات التي تقام ، ومنها المناسبات واللقاءات الثقافية، والمؤتمرات والمنح الدراسية الجامعية والمساعدات التنموية.

ومما يميز هذه القوة انها تجمع الى حد كبير بين القوتين (الناعمة والصلبة) ، اذ أن القوة الذكية تتلخص في القدرة على الجمع بين القوة الصلبة الصارمة وقوة الجذب الناعمة في استراتيجية واحدة ناجحة، أي أنها تعمل على التوازن بين القوة العسكرية شديدة البأس والقوة الناعمة للدبلوماسية والتنمية والتبادل الثقافي والتعليم والعلوم كافة، وهذه القوة الذكية تتكون من شطرين أساسيين، هما: (القوة الصلبة البحتة) أي استخدام القوات المسلحة بصوة مباشرة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية ، وهذا ما تسعى الادارةالأمريكية لاستخدام ، و(القوة الناعمة) التي تشكل كتلة متكاملة من أدوات ثقافية ودبلوماسية واقتصادية بالإضافة إلى التعاون العلمي والتكنولوجي والصحي وكافة المجالات دون القوة العسكرية من اجل الابقاء على النفوذ الامريكي وتعزي الهيمنة الأمريكية على العالم عبر أساليب ليست عسكرية[21]

التعاون والتكامل في العلاقات الدولية

[21] أغوان، علي بشار ، **القوة الذكية والمجالات التطبيقية في الاستراتيجية الأمريكية** (في مصر، تونس وليبيا) كمثال تطبيقي، دار ناشري للنشر الالكتروني ، 30 تموز (يوليو) 2011

والتكامل في العلاقات الدولية إنما هو أداة لطرح التعاون واستهداف تحقيق الأمن والسلم والمصالح المشتركة، وبعكس قيام التكامل والتعاون الدوليين ، وجود حالة من التوافق بين القوى الدولية الراغبة في اقامة ذلك التكامل والتعاون.

وفي ضوء العلاقات الدولية ، فقد ارتبط مفهوم التكامل ببعد آخر تمثل في الظاهرة الإقليمية، هذه الظاهرة التي تشكل مجموعة مركبة من المواقف والانتماءات والأفكار التي تركز توجه الأفراد والجماعات تجاه ما يعتبرونه إقليمهم، وفي هذا المقام تجدر الإشارة إلى أن القادة السياسيين وفي سبيل توجيه سياساتهم الخارجية يسعون لمعالجة بيئتهم الخارجية من خلال المنظور الإقليمي، وعليه يمكن اعتبار الاتفاقات الإقليمية مثل التحالفات وسياسات التوافق والأسواق المشتركة ومجالات التجارة الحرة استجابات مؤسسية نموذجية .

ينظر الى التعاون والتكامل الدوليين ، على انهما قاعدة لاستيعاب الصلاحيات والسلطات المستقلة للدول الأعضاء وإدماجها ضمن نطاق جغرافي محدد، في وحدة فوق قومية أكبر وأقوى، وبذلك نجد بأن استخدمت امريكا القوة الذكية لتخفي ما تريد من وراء تدخلاتها في الشؤون الداخلية للدول ، وهو مصطلح بدأ استخدامه من قبل الادارة الامريكية مع بداية القرن الحادي و العشرين ، وبشكل خاص بعد احتلال العراق في العام 2003، وصار له رواج أكثر من ذي قبل، كرد فعل على السياسة الخارجية الهجومية لإدارة بوش والمحافظين الجدد، وبديل لها وقد استخدمته هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأميركية (السابقة)في كلمة لها في يناير 2009 وبصفة عامة أصبح معناها يتلخص في قدرة الحاكم على الفوز باقتناع الناس بالسياسة التي يتخذها.

وعليه فان الأوضاع المتغيرة في عالم اليوم، فرضت على الدول استيعاب قيمة الأخذ بما أصبح يسمى بالقوة الذكية، ضمن ممارسات أساليب السياسة والحكم، إدراكا منها أن القوة الذكية هي الطريق – في عالم متغير إلى نجاح الحكم في بلوغ الهدف الذي يضع سياساته لبلوغه[22].

وفي ضوء التسارع في المتغيرات الدولية ،فقد فرض مروجو لما اطلقوا عليه((القوة الذكية))، فقد اصبحت هذه القوة مجال استخدام في كافة العلاقات الثنائية على مستوى الدول ، وكذلك على مستوى المؤسسات المتخصصة في انشطة تجارية وخدمية مختلفة، ومن ثم تكتسب القوة الناعمة مزيداً من الأهمية في عالم اليوم؛ ويتصاعد دورها على حساب أدوات القوة الصلبة في تنفيذ السياسات الخارجية

[22] الغمري، عاطف ،**القوة الذكية في عصر ثورة المعلومات** ، جريدة الوطن القطرية، العدد 7388، 2015/11/25

للدول، ولكنّ هذا لا يعني أنّ القوة الناعمة بسبيلها إلى الحلول محل القوة الصلبة، أو أنها أفضل منها في كل الأحوال، بل تكملها. وهذا هو جوهر أطروحة القوة الذكية؛ فالدول الأكثر تأثيراً وفعالية هي التي توظف نسباً متفاوتة أو مركباً خلّاقاً من أدوات القوة الصلبة والناعمة التي تمتلكها. ويُحدد السياق أو الموقف الذي تواجهه الدولة نسبة عناصر القوة الصلبة إلى عناصر القوة الناعمة في هذا المركب. ومن ذلك، فالقيادة الناجحة هي التي تمتلك ذكاء أو فطنة السياق القدرة على تكييف أدوات القوة المختلفة في مواقف متباينة[23].

وعليه يمكن القول ، ان صانعي قرارات السياسة الخارجية عليهم البحث عن البدائل للوصول الى الاهداف الاستراتيجية ، واقامة تعاون في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية ، وغير ذلك في اطار الحفاظ على المصالح الوطنية والقومية.

تدور نظرية التكامل حول إمكانية إيجاد دول جديدة من خلال دمج الدول القائمة، على أساس إقليمي وربما تتطلع لإيجاد دولة عالمية جديدة على المدى البعيد. وعلى اية حال فان التعاون الدولي لابد وان يقوم على اسس متوافق عليها بين القوى التي تسعى لتحقيق التكامل والتعاون فيما بينها[24]نقصد بالتعاون الدولي تكاتف جميع الدول على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية والامنية وغيرها، وعلى تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا في العالم، وهذا التعاون يقوم على عدة مقومات وأسس ، من بينها:

1-**الأساس الاقتصادي:**

يطلق التعاون الاقتصادي الدولي على مجموعة العلاقات الاقتصادية الدولية التي تنظم تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال ونقل الخبرات ونتائج البحوث والاختراعات والاكتشافات الجديدة والتي تساعد جميعها على تحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو للوحدات المشكلة للاقتصاد العالمي. ومنذ النصف الثاني من القرن العشرين، شهدت الساحة العالمية تحولات وتبدلات في طبيعة تشكيل التحالفات، فتحولت أنظار العالم من إنشاء تحالفات سياسية إلى إنشاء التحالفات الاقتصادية، حيث عكف الدبلوماسيون

---

[23] د. الدسوقي ،ايمن ، **آيدكس والقوة الذكية** ، مجلة درع الوطن ، الامارات العربية المتحدة

201/4/1

[24] بو عشة، عبد القادر .(1999) **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية: دراسة المفاهيم والنظريات**. بيروت: دار الجيل. ،ص:167-169

وصناع القرار السياسي على المضي قدما في تكوين التكتلات الاقتصادية والتجارية، بينما، احتل تكوين التكتلات السياسية والعسكرية مرتبة متأخرة من اهتماماتهم ، وقد استطاع هذا التحول أن يثبت حتميته في أرض الواقع من خلال قيام العديد من الكيانات والتكتلات الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية والاتحاد الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي، وكلها أمثلة على تلك التحالفات الاقتصادية الجديدة.

وتتولى المنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدولية المتخصصة ترجمة المنطلقات إلى أهداف يمكن تحقيقها على ارض الواقع، وتدعو إلى زيادة التعاون الاقتصادي الدولي وتعميقه، وهذا التوجه من اجل التعاون يبقى دعوة دائمة من جهة الدول الفقيرة والمتخلفة تمارسها عبر المنابر الدولية المتعددة في محاولة يائسة لحث الدول الغنية المتقدمة على مساعدتها سواء عن طريق نقل التكنولوجية المتقدمة إليها أو تزويدها برؤوس الأموال اللازمة لتنميتها أو فتح أسواقها أمام منتجات الدول المتقدمة بأسعار عادلة.

ومثال ذلك طبيعة المعونات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية للكيان الصهيوني أو لغيره من الأنظمة التي تخدم المصالح الأمريكية في العالم. ويلاحظ أيضاً أن برامج وخطط المساعدات التي تقرها المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والمصرف الدولي للإنشاء والتعمير وغيرها تخضع أيضاً للمعاملة التمييزية، وذلك حسب المواقف والعلاقات السياسية التي تجمع بين الدولة المتلقية والمنظمات المانحة والتي تسيطر الدول الصناعية على إدارتها ومن ثم فهي تصوغ القرارات والبرامج التي تخدم مصالحها ومصالح حلفائها من الدول المتلقية للمعونة، ولذلك يمكن التأكيد أنَّ المعونات الدولية تخضع لشروط تمييزية وغير عادلة حيث تشير الإحصاءات الدولية إلى أن الكيان الصهيوني يأتي في مقدمة الدول التي تحصل على المعونات الأمريكية لارتباط المصالح بينهما، كما تشير التقارير الدولية إلى ارتباط المساعدات الغربية وخاصة الأمريكية لجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق المستقلة بالتقلبات السياسية وبدرجة خضوع سياساتها الداخلية للإرادة الأمريكية ولقد شهدت العلاقات الدولية.

في القرن العشرين وخاصة في النصف الثاني منه مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي ،وأصبح اليوم من أهم انشغالات الدول والذي يكمن في التكتلات التي تشكلها ، أي أصبحت ضرورة حتمية لا يمكن الاستغناء عنه للحصول على مكانة بين الدول المتقدمة في العلاقات الدولية بعد ما تأكد أنه أسلوب ناجع. فالتعاون الاقتصادي يعني إقامة علاقات متكافئة لخلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق منافع

مشتركة لصالح تنمية الأقطار المشاركة وبلوغ درجة من الاندماج بينها تصل في صورتها المثلى إلى الوحدة الاقتصادية والنقدية. فمن خلال هذا التكتل يمكن توسيع حجم الأسواق، تحسين شروط التبادل التجاري، وزيادة معدل النمو الاقتصادي، وتنويع فرص الاستغلال الموارد وزيادة قابلية استخدمها تجارياً في ميادين الإنتاج المختلفة[25].

و يشير مفهوم التكتل الاقتصادي إلى مجموعة الترتيبات التي تهدف إلى تعزيز حالة التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول من خلال تحرير التبادل التجاري وتنسيق السياسات المالية والنقدية، وتحقيق نوع من الحماية لمنتجاتها الوطنية تجاه العالم الخارجي، بفرض تعريفة موحدة والتفاوض كعضو واحد على الاتفاقيات التجارية العالمية، من اجل تخفيض تكلفة التنمية عبر تخفيض تكاليف الاستيراد وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ،وتحسين المناخ الاستثماري بتوسيع دائرة السوق وتوحيد أو تقارب الرسوم والحوافز الخاصة بالاستثمار، وتنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة ومن أهم التكتلات التي التي شهدتها الساحة الإقليمية والدولية[26]

1-مجموعة الآسيان

مجموعة الآسيان هي اتحاد دول جنوب شرق آسيا، وهى منظمة اقتصادية تأسست في 8 أغسطس 1967 ومؤسسي آسيان هم تايلاند ، إندونيسيا ، ماليزيا ، الفلبين ، سنغافورة، ثم انضمت كل من (سلطنة بروناي وفيتنام وكمبوديا ولاوس وميانمار)، وبالتالي فإن المجموعة تضم الآن عشرة(10) دول، ولقد اتفقت دول آسيان على تقديم المسائل الاقتصادية على المسائل السياسية، ورغم تباين التوجهات السياسية والأنظمة الاقتصادية بين الدول الأعضاء، إلا أنها اتفقت فيما بينها على مصلحتها الحقيقية في تفعيل استغلال مواردها الاقتصادية، وتنسيق المواقف فيما بينها، وتقوية الروابط الاقتصادية والاستفادة من تحويل المزايا النسبية إلى مزايا تنافسية لتثبت دول آسيان ذاتها على المسرح الاقتصادي العالمي وفى فبراير عام 1976 عقدت آسيان أول قمة لها في منتجع جزيرة بالي بإندونيسيا، ووقع قادة آسيان خلال اللقاء على اتفاق الوئام والتعاون في شرقي آسيا وإعلان معاهدة آسيان، وتطبيقاً لهذه الاتفاقات عملت دول آسيان على تدعيم تعاونها في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتبنت استراتيجيات عملية لتحقيق التنمية السريعة في اقتصاداتها، كما اتفق زعماء آسيان في عام على تأسيس مجموعة آسيان

---

[25] الحاج، علي. (2005)**سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه ، ص 270-271

[26] الربيعي، فلاح خلف. **التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية**، جريدة الحوار المتمدن، العدد 2310 :2008/6/12

استناداً إلى ثلاثة مرتكزات هي: مجموعة آسيان الأمنية، ومجموعة آسيان الاقتصادية، ومجموعة آسيان الاجتماعية والثقافية، وفي عام 2005 قرر قادة آسيان وضع ميثاق الرابطة على أمل تحقيق الهدف طويل الأمد للآسيان، وهو أن تصبح كياناً إقليمياً موحداً عن طريق تنفيذ الميثاق، وخلال الاجتماع الوزاري للآسيان في يوليو 2007 بمانيلا بالفلبين اتفق جميع المشاركين على التوقيع على الميثاق في القمة التي تعقد في نوفمبر 2007 في سنغافورة، وتعد قمة آسيان هي أعلى هيئة لصنع القرار 2003.

2-مجموعة الدول الثمانية الكبرى

تضم الدول الصناعية الكبرى في العالم وأعضائها هم: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، روسيا الاتحادية، إيطاليا، المملكة المتحدة، فرنسا، وكندا. يمثل مجموع اقتصاد هذه الدول الثمانية 65% من اقتصاد العالم وأغلبية القوة العسكرية ،وتحتل ما بين 7 الى 8 مراكز الأكثر أنفاقاً على التسلح وتقريباً في مجال الأسلحة النووية عالمياً.

يعود تأسيس المجموعة إلى الربع الأخير من القرن العشرين، بعد الأزمة النفطية في عام 1973 وفترة الركود الاقتصادية التي تبعتها، حيث ظهر مفهوم تجمع للدول الأكثر تصنيعاً. وفي عام 1974، أنشأت الولايات المتحدة المجموعة في تجمع غير رسمي للمسئولين الاقتصاديين من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وألمانيا الغربية واليابان وفرنسا، أما في عام 1975، دعا الرئيس الفرنسي فاليري جي سكار ديستان زعماء حكومات ألمانيا الغربية وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية إلى قمة في رامبو ليت، وفي هذا الاجتماع اتفق الزعماء الستة على تنظيم اجتماع سنوي تحت رئاسة متناوبة، وفي عام (1976) انضمت كندا إلى المجموعة بناء على توصية الرئيس الأمريكي جيرالد فورد، وأصبحت تعرف بمجموعة السبعة. ويمثل الاتحاد الأوربي من قبل رئيس الاتحاد الأوربي وزعيم الدولة التي تتولى رئاسة مجلس الاتحاد الأوربي وقد حضر كل الاجتماعات منذ أن تمت دعوته من قبل المملكة المتحدة في عام 1977 .

وبعد انتهاء الحرب الباردة التي نتج عنها تفكك الاتحاد السوفيتي في عام 1991، أصبحت روسيا الدولة الوريثة الشرعية لهذا الاتحاد، وفي عام 1994، تم دعوة المسئولين الروس لحضور هذا التجمع بصفة مراقب مع زعماء مجموعة السبعة بعد انتهاء القمة الرئيسية، وقد عرفت هذه المجموعة بمجموعة السبعة زائد واحد، وبمبادرة رئيس الولايات المتحدة الأسبق بيل كلينتون، انضمت روسيا بشكل رسمي إلى المجموعة في عام 1997، وأصبحت تدعى بمجموعة الثمانية. .

3-مجموعة العشرين:

أنشئت على هامش قمة مجموعة الثمانية في 25 أيلول / سبتمبر 1999 بواشنطن، في اجتماع لوزراء مالية لمجموعة الدول العشرين، والغرض من هذه المجموعة الجديدة هو تعزيز الاستقرار المالي الدولي و إيجاد فرص للحوار ما بين البلدان الصناعية والبلدان الناشئة، والتي لم تتمكن اجتماعات وزراء المالية مع مجموعة السبعة من حلها. ويمكن التمييز بين مرحلتين مهمتين في تطور مجموعة العشرين. الأولى امتدت خلال الفترة منذ ديسمبر 1999 وحتى نوفمبر 2008، حيث عملت المجموعة خلال هذه الفترة على المستوى الوزاري فقط، شهدت خلالها عقد عشرة اجتماعات على مستوى وزراء مالية الدول ،أما المرحلة الثانية فقد بدأت في نوفمبر 2008 مع تحول المجموعة إلى العمل على مستوى رؤساء الدول الأعضاء، حيث عد اجتماع القمة الأول في واشنطن (14- 15 نوفمبر/2008)، ثم عقد اجتماع القمة الثاني في لندن (1- 2 أبريل 2009)، وعقد الاجتماع الثالث بمدينة بطرسبرج (24- 25 سبتمبر 2009). وكان لتحول المجموعة من العمل على المستوى الوزاري إلى مستوى القمة دلالات مهمة بالنسبة لمستقبل المجموعة[27]

4-مجلس الوحدة الاقتصادية العربية:

يعمل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وهو الهيئة المنوط بها تنفيذ أحكام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية منذ إنشائه وممارسته لمهامه في3 /6 / 1964علي تحقيق التكامل الاقتصادي العربي بشكل متدرج ومتوازن ، وصولا إلى الهدف المنشود وهو تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية، وقد أولى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية منذ منتصف السبعينات اهتماما خاصا حول موضوع إنشاء الاتحادات العربية النوعية المتخصصة، ودعمها وذلك بالنظر لما لهذه الاتحادات من دور هام وباعتبارها أحد الوسائل العملية للتنسيق والتوحيد ، وهي من الأهداف الرئيسية التي تسعي اتفاقية الوحدة الاقتصادية إلى تحقيقها : واعتمد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في مجال تطبيقه لأسلوب التنسيق القطاعي على ثلاثة أساليب:

--1-إقامة مشروعات عربية مشتركة في مجالات الأنشطة الإنتاجية والخدمية

---

[27] Schumacher C., and Gnath K. (2009). **From the G8 to the G20: Reforming the Global Economic Governance System**. CARNET Working Paper, No. 73/09.

ويراجع أيضا: سعيد، عبد المنعم، فرحات، محمد فايز. (2010). **مجموعة العشرين وإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي**. مجلة كراسات استراتيجية. موقع الأهرام الرقمي، 2014/4/3

2-إقامة اتحادات نوعية متخصصة في مجال الأنشطة الإنتاجية والخدمية

3-التنسيق في مجال السياسات الصناعية والزراعية والمالية والنقدية

--5-السوق العربية المشتركة

تم إصدار قرار إنشاء السوق العربية المشتركة من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتاريخ 1964/8/13م، من منطلق أن السوق مرحلة من مراحل تحقيق الوحدة الاقتصادية بين الدول تمهيداً لوحدتها السياسية لاحقاً. وضمت السوق العربية المشتركة في بداية انطلاقها: الأردن والعراق وسورية ومصر والكويت. ثم اتسعت عضويتها لتشمل كل الدول العربية، ولكن السوق لم تُفعَّل على نحو كامل وإنما اقتصر التعاون الاقتصادي العربي على بعض الاتفاقيات الجزئية السابقة لقرار إحداث السوق العربية المشتركة واللاحقة له والتي يمكن إذا فُعِّلت على نحو سليم أن تسهم في تفعيل اتفاقية السوق لاحقا ، وذلك بغرض الاستجابة للتحديات الاقتصادية. كما واجهت الدول العربية المستقلة عدداً من المشكلات الاقتصادية التي دفعتها إلى إقامة السوق، منها: :

1-نمو الإنتاج، بسبب التقدم التقني وإدخال آلات جديدة بطاقة إنتاجية عالية تضيق بها الأسواق القطرية، فكان لابد من البحث عن سوق واسعة يمكن أن توفر للصناعات الناشئة طاقة استيعاب المنتجات مع إمكانية التخصص في الإنتاج.

2-ارتفاع تكاليف الإنتاج، بسبب تطور الآلات والتجهيزات وتوسع الطاقة الإنتاجية أصبح الاكتفاء بإنتاج كميات قليلة من المنتجات لتلبية الأسواق القطرية الضيقة، يؤدي إلى توزيع أعباء الإنتاج على عدد قليل من المنتجات، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وزيادة أعباء المنتجات وتقليص قدرتها التنافسية.

3-تفاقم مسألة البطالة: ترتب على تطور المستوى التقني ورفع إنتاجية العمل من ناحية، وزيادة كفاية الآلات من ناحية ثانية، نقص في الطلب على اليد العاملة، في الوقت الذي كان عدد السكان يتزايد بشدة وهجرة اليد العاملة الزراعية إلى المدن تزداد زيادة ملحوظة .

4-عقبات التنمية القطرية: واجهت الدول العربية عقبات عديدة في عملية التطوير والتنمية، ومن هذه العقبات: انخفاض معدل نمو الدخل، ضيق السوق عن استيعاب الإنتاج الكبير، المنافسة بين المنتجات المتماثلة في الدول العربية، نزوح الفائض الاقتصادي من الدول العربية باتجاه الدول المتطورة، عدم الانسجام في توزيع الإمكانات والثروات العربية، ففي بعض البلدان تتوافر قوة العمل، وفي بعضها

الآخر يتوافر رأس المال، وفي دول أخرى كميات واسعة من الأراضي الخصبة ومن الثروات الباطنية، بحيث أن بلداً واحداً، مهما اتسعت مساحته، لا يمكن أن يشكل وحدة اقتصادية متكاملة قادرة على تحقيق التنمية بمفردها.

وخلاصة القول إن التكتل الاقتصادي مفيد للدول المشاركة فيه ويضمن لها الحصول على مزايا تنافسية تضمن لدول التكتل مراكز تفاوضية تجارية وسياسية مميزة، كما تضمن لها أسواقا دائمة، لكن لا يعني ذلك أن التكتلات الاقتصادية ليست بلا مخاطر، فالنمو غير المتوازن بين التكتلات سيوجد مشكلة اقتصادية ذات بعد إقليمي واسع، تصعب معه السيطرة على تأثيراتها، إذ إن حدوث مشاكل سياسية في أي دولة من دول التكتل قد تقود الدول الأخرى إلى تنازلات أو تضحيات كبيرة لم تكن تقبل تقديمها لو كانت خارج التكتل، كما أن المخاطر من تحول التنافس على الأسواق بين الكتل الاقتصادية إلى صراع اقتصادي خطير قد تقود إلى سياسات خطرة مثل سياسة إفقار الخصم، وهي سياسات تتحول إلى صراع عسكري كبير بين الكتل الاقتصادية، لم تزل تغذيها نزاعات ثقافية عميقة التأثير.

الأساس السياسي:

ارتكز التنظيم الدولي الإقليمي في مفهومه على المنطق القائل بأن الحل الفعال للمشكلات ذات الطبيعة الإقليمية الخاصة لا يوفره ولا يضمنه إلا دخول الدول التي تعنيها هذه المشاكل في ترتيبات إقليمية محددة، على أن يتوافر لها القدر الملائم من إمكانات العمل الدولي المشترك ورغم صحة هذا المنطق و واقعيته النسبية، إلا أنه لا يمكن تصور قيام وحدة أو تكتل مشترك بين دول تختلف مع بعضها في مجالات كثيرة وفي مقدمتها الأنظمة السياسية التي تحكم هذه الدول دون أن تعتري هذه المسألة العديد من الصعوبات والتحديات ، بل قد يصل الأمر في بعض مراحل الإنشاء والتأسيس إلى درجة الشلل أو الإحباط[28] ومن بين المنظمات الاقليمية التي انشئت على اساس سياسي.

منظمة الدول الأمريكية

يرجع تاريخ فكرة تأسيس هذا الاتحاد إلى أواخر القرن التاسع عشر، وفي عام 1910 أعلن في بيونس يريس عاصمة الأرجنتين تشكيل هذا الاتحاد ، حيث توسع نشاط الاتحاد ليشمل مختلف

[28] د. مقلد، إسماعيل صبري.(1985) **الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية. ،ص 456 وما بعدها

المجالات، وفي عام 1928 تم توقيع ميثاق الاتحاد ، بحيث يتم العمل على التوفيق بين المصالح الاقتصادية للدول الموقعة على الميثاق، والاستمرار في تدعيم وسائل الاتصال والتعاون والتضامن ، وذلك من خلال هيئات خاصة بالاتحاد ، بحيث يعقد الاتحاد مؤتمرات دورية بناء على التواريخ التي يحددها مجلس الاتحاد. وفي عام 1948م، أنشأت الدول المنتمية إلى اتحاد الدول الأمريكية منظمة الدول الأمريكية، ثم أصبح اتحاد الدول الأمريكية، الأداة الدائمة، والمركزية والأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية، وكان أيضًا الهيئة الدائمة لمؤتمرات الدول الأمريكية، الخاصة بمنظمة الدول الأمريكية ويمكن إيجاز أهم مراحل تطور وإنشاء منظمة الدول الأمريكية بالنقاط التالية

1-منذ الإعلان عن مبدأ مونرو الذي أطلقه الرئيس الأمريكي السابق مونرو وسمي باسمه عام 1823م، أصبح إسناد حق التضامن الأمريكي لهذا المبدأ مألوفا لدى الساسة الأمريكيين وكان الهدف الأساسي الذي سعى إليه مونرو من هذا المبدأ هو ضرورة وضع حد للتدخل الأوروبي في شئون القارة الأمريكية ، وقد تضمن في الواقع من جهة أخرى رغبة الولايات المتحدة في تحويل أمريكا اللاتينية إلى منطقة نفوذ ، وقد سيطرت هذه الفكرة على جون كوينسي آدامز، وزير الخارجية الأمريكية فى عهد مونرو. -2 منذ عام 1845 اتخذ مبدأ مونرو صفة إيجابية هامة، وهي حق الولايات المتحدة فى التدخل في شئون أمريكا اللاتينية .

3-بعد انتهاء الحرب الأهلية التي عرفت بحرب الانفصال ، شهدت الولايات المتحدة تقدما اقتصاديا ضخما غير مسبوق في التاريخ من حيث المدى والسرعة، وقد شمل التقدم جميع فروع الإنتاج دفعة واحدة، وشعر الأمريكيون بقوتهم التي ولدت في نفوسهم روح العظمة والزهو مما دفعهم إلى الخروج من حالة العزلة التي فرضتها ظروف تنمية الولايات المتحدة في الداخل وتوطيد أركان الدولة الاقتصادية والسياسية

4-دعا جيمس بلين ثماني عشرة دولة أمريكية في نوفمبر 1881 لحضور مؤتمر يعقد في واشنطن في عام 1882 لمناقشة التدابير الخاصة لمنع الحرب بين الدول الأمريكية وجاء على لسان بلين أن الهدف من الدعوة لهذا المؤتمر هو إقرار السلام ومنع الحروب في شمال وجنوب القارة الأمريكية وتشجيع العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية.

5-اقترحت الحكومة الأمريكية في جدول أعمال المؤتمر إقامة اتحاد جمركي ونقدي بين أعضاء المنظمة التي اقترح إنشاءها الكونغرس الأمريكي والحكومة الأمريكية، وإنشاء خط جديد قاري يربط الأرجنتين

بالمكسيك، وقبول مبدأ التحكم الإجباري لفض المنازعات بين الدول الأعضاء ، وقد أبدت دول أمريكا اللاتينية تحفظات كثيرة على خطة الولايات المتحدة، فقد لمست فيها رغبة السيطرة والتسلط.

6-لم تقف سياسة التدخل الأمريكي عند هذا الحد ولكنها اتخذت طابعا استعماريا تقليديا ألا وهو الاستيلاء على أقاليم كانت مملوكة لدول أوروبية ضعيفة واهم مثال لذلك قضية كوبا ، حيث احتلت امريكا جزيرة غوانتنامو ، والتي تستخدمها كمعتقل ، وحيث ازدادت شهرة هذه الجزيرة بعد عام 2001 ، اثر احداث سبتمبر 2001 ، لذلك نجد كوبا بعد اعلان امريكا عن رغبتها في فتح صفحة جديدة في العلاقات مع كوبا في اواخر عام 2014 ، في عهد الرئيس / باراك اوباما ،قد تقدمت بطلب اعادة هذا الاقليم الى موطنه الاصلي وهو كوبا.

2-جامعة الدول العربية

يعود تأسيس جامعة الدول العربية إلى أواخر عام 1945 ،وذلك بعد انتصار الحلفاء ضد المانيا وحلفائها ، وخلال مسيرتها التي تمتد إلى ما يقرب من سبعة عقود ، عقدت جامعة الدول العربية العديد من مؤتمرات القمة وشكلت هيئات ومنظمات من اجل تحقيق التعاون والتضامن بين الدول العربية ، ومن ابرز مؤتمرات القمة التي عقدت مؤتمر القمة الذي دعا إليه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في بداية عام 1964، وصدر عنه العديد من القرارات من أبرزها تشكيل القيادة العربية الموحدة لمواجهة الكيان الصهيوني لتحويله مجرى مياه نهر الأردن ،وتشكيل الدفاع العربي المشترك ، على أن مشروع القيادة العربية الموحدة والدفاع المشترك لم يعد قائما ، ولم يتم تفعيل الدفاع المشترك منذ عدة عقود، وبخاصة بعد توقيع اتفاقيات الصلح مع الكيان الصهيوني مثل اتفاقية كامب ديفيد عام 1979، واتفاقية وادي عربة عام 1995 بعد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، ومن ذلك التاريخ ، اخذت الجامعة تسير في حالة من التراجع والانكفاء بالنسبة للقضايا العربية ، وفي طليعتها قضية فلسطين ، بل اكثر من ذلك اخذت تتبنى مبادرات عربية(السعودية) للتطبيع مع الكيان الصهيوني ، بل اكثر من ذلك ، فإنها لم تتخذ كواقف مهمة اثر اعتداءات هذا الكيان على لبنان عام 2006 ، وقطاع غزة منذ عام 2008 ، وكان اخرها مثالا على عدم اعطاء القضية الفلسطينية اهمية اثر الاعتداء الصهيوني في شهر يونيو عام 2014 على قطاع غزة، ومن ثم لم تعد قضية فلسطين المركزية لدى الجامعة العربية ، ومن الامثلة على تراجع جامعة الدول العربية، انه منذ

ما يزيد عن ثلاثة عقود لم يتم عقد اجتماع لمجلس الدفاع العربي المشترك ، وحتى بالنسبة للأمن الوطني على مستوى كل قطر ، لم تتمكن معظم الدول العربية ، من الحفاظ على تماسكها الداخلي ، وظهور صراعات سياسية اخذت أبعادا سياسية وعسكرية اقليمية ودولية ، مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ، وبخاصة في الدول التي تتبنى النظام الجمهوري ، وهذا لا يعني ان الانظمة السياسية الاخرى في منأى عن احتمال حدوث صراعات ،وفوق ذلك فان الكثير من الدول العربية ، وبشكل خاص دول الخليج العربي.، قد انساقت وراء التوجهات الامريكية ، للدخول في صراعات مع القوى الارهابية، والمشاركة في دفع نفقات التحالف الذي اقامته امريكا في شهر اغسطس2014.

3-مجلس التعاون لدول الخليج العربي

يرجع تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربي الى مبادرة من دولة الكويت ،ففي عام 1975 زار الراحل/ الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح ولي عهد الكويت ورئيس وزرائها في تلك الفترة أبو ظبي بتاريخ 16 مايو 1975، وأجرى مباحثات مطولة مع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات(في ذلك الوقت)، حيث صدر بيان مشترك دعا إلى تشكيل لجنة وزارية مشتركة يرأسها وزيرا خارجية البلدين وتجتمع مرتين في العام على الأقل.

وفي مايو عام 1976م، دعا الراحل الشيخ/ جابر الأحمد الصباح إلى "إنشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية، وإيجاد نوع من الوحدة القائمة على أسس سليمة ومتينة لمصلحة الشعوب في المنطقة واستقرارها. "وبمبادرة تقدمت بها الكويت في الفترة التي انعقد بها مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في العاصمة الأردنية عمان في نوفمبر 1980، بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر والكيان الصهيوني عام 1979، حيث تم نقل مقر الجامعة العربية من القاهرة الى تونس، عرضت فيها دولة الكويت تصورا استراتيجيا خليجيا للتعاون المشترك في جميع المجالات وتم إرسال هذا التصور لجميع الدول المعنية لدراسته، حيث تمخضت فكرة إنشاء المجلس خلال قمة لدول الخليج العربي تم انعقادها على هامش مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف بالمملكة العربية السعودية في الفترة 25-28 يناير من عام 1981 . وفي يوم 4 نوفمبر 1981 عقد مؤتمر في العاصمة السعودية الرياض ضم وزراء خارجية كل من: الإمارات، قطر، البحرين، عمان، السعودية والكويت، وتمت الموافقة على إنشاء مجلس للتعاون يضم الدول الست المذكورة لبلورة وتطوير

التعاون والتكامل فيها بينها في مختلف المجالات، وقد قرر وزراء الخارجية الستة عقد اجتماع آخر لهم في مسقط في مارس عام 1981، حيث عقدت لجنة الخبراء المختصة بوضع النظام الأساسي للمجلس في مسقط يومي 7-8 مارس 1981 لاستكمال مناقشة مشروع النظام الأساسي على إثر ورقتي عمل تقدمت بهما كل من عمان والكويت، وقد توج اجتماع مسقط بصدور النظام الأساسي لمجلس التعاون والإقرار بالمصادقة عليه من الدول الأعضاء الستة .

لقد مثل إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي تعاملا واعيا من الدول الستة الأعضاء مع ما جرى من تطورات إقليمية ودولية على الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية خاصة في العقد الثامن من القرن العشرين منذ بدايته، ولهذا التعامل أبعاد سياسية ساهمت في الإسراع من تنفيذ فكرة إنشاء مجلس التعاون، منها ما ارتكز على عوامل ذاتية تخص الدول الستة الأعضاء ،ومنها ما ارتكز على عوامل إقليمية ودولية فرضتها وزادت من أهميتها الحرب العراقية الإيرانية التي اندلعت في شهر سبتمبر من عام 1980م والمخاطر التي ترتبت عليها.

4-مجلس التعاون العربي

مجلس التعاون العربي هو حلف عربي تم تأسيسه في بغداد في 16 فبراير 1989 بعد انتهاء حرب الخليج الأولى بين العراق وايران التي استمرت ثماني سنوات(1988-1980)، ليجمع كلاً من العراق والأردن واليمن الشمالي ومصر العائدة حديثًا إلى الحضن العربي في وقته (بعد تجميد عضويتها بالجامعة العربية إثر إبرام السادات المعاهدة التي اطلق عليها معاهدة السلام مع الكيان الصهيوني) اتفاقية كامب ديفيد، 1979. تم تأسيس هذا الحلف بعد مجلس التعاون الخليجي. كان مخططًا لمجلس التعاون العربي أن يقوم بدور ريادي في المنطقة لولا الحروب التي أتت عليها، حيث كانت الرغبة في توثيق عرى التعاون والتكامل الاقتصادي فيما بين أعضائها. لم يدم هذا الحلف إلا لبضعة أشهر فقط حيث انفرط عقده بمجرد غزو العراق لجارته وشقيقته دولة الكويت في الثاني من اغسطس (اب) 1990

5-منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي:

أسس القادة الإفريقيون الأوائل منظمة الوحدة الأفريقية في الخامس والعشرين من مايو من العام 1963 وفي عام 1981 تم تأسيس "الجماعة الاقتصادية الأفريقية" لتعميق الروابط الاقتصادية بين الدول الأفريقية.

تأسست منظمة الوحدة الأفريقية من أجل تعميق وتعزيز التضامن الإفريقي وحل قضايا القارة السياسية والاقتصادية والأمنية في إطار إفريقي ،ومن ثم برزت فكرة تطوير المنظمة الأفريقية لتصبح اتحادا أفريقيا يؤسس لإنشاء ولايات متحدة أفريقية عبر الإسراع في إنجاز الوحدة الأفريقية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والأمنية بين جميع الدول الأفريقية ، ففي 9 سبتمبر من العام 1999 إنشاء الاتحاد الأفريقي، وفي عام 2000 عقدت قمة أفريقية في مدينة لومى اعتمد فيها القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، واعتمدت الخطة لتنفيذ الاتحاد الإفريقي في قمة لوساكا التي انعقدت في عام 2001 ، وفي نفس الوقت تم تنفيذ مبادرة إنشاء الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والتي تعكس رؤية أفريقيا وفلسفتها لعملية التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويمهد الاتحاد الإفريقي لبناء إطار مؤسسي أفريقي جماعي يؤسس فيما بعد لتكوين ولايات متحدة أفريقية في المستقبل القريب.

6-الاتحاد الأوربي:

ازدادت محاولات الوحدة في أوروبا بعد التجربة المريرة التي عاشتها إبان الحرب العالمية الأولى ، واعتبرت الوحدة الأوروبية مشروعا فكريا نادى به كبار المفكرين والفلاسفة ورجال الدين قبل أن يتحول إلى مشروع سياسي تسهم في قيامه مؤسسات مدعومة من رؤساء الدول والحكومات وقطاع كبير من النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول الأوروبية .

وقد جاء الاتحاد الأوروبي كنتيجة للتعاون والاندماج الذي بدأ منذ عام 1951 ما بين ست دول، وبعد حوالي خمسين عاما وست موجات من الإضافات أصبح عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي اليوم 27 دولة ، وقد شاع استخدام مصطلح الاتحاد الأوروبي منذ أن اجتمعت الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في مدينة ماستريخت الهولندية في يوم 7 فبراير 1992، حيث وقعت الدول على ما سمي باتفاقية ماستريخت للوحدة الأوروبية بجوانبها النقدية والاقتصادية والسياسية، ودخلت حيز التنفيذ عام 1993 انضمت رومانيا وبلغاريا للاتحاد الأوروبي عام (2007) ليصبح عدد الأعضاء سبعا وعشرين عضوا

وهكذا نجد الكثير من التشكيلات السياسية والاقتصادية قد ظهرت إلى حيز الوجود للتعامل مع مختلف القضايا، وذلك لإحساس الدول أنه من غير الممكن بقاء دولة منعزلة أو مغلقة على نفسها.[29]

الفصـــــــــــــل الثانــــــــــــــــــــــــــي

السياسة الخارجية للدولة: نظرة عامة

مقدمة:

تقيم الدول علاقاتها الدولية على اسس من خلق ادوات للتعامل مع الدول الاخرى، والتي من المفترض انها قائمة على اسس من العقيدة السياسية والامنية والعسكرية خاصة بالدولة، مع الحفاظ على مصالحها الوطنية، وفي نفس الوقت لا تهمل مسالة هامة في العلاقات الدولية ، الا وهي انه عندما تقوم الدولة في بناء سياسة خارجية ، لابد وان تأخذ بين الاعتبار ما ترسخ منذ عدة قرون، الا وهو النظام الدولي، حيث تتصرف الدول والجماعات وفقا لرؤية سياسية في اطار ما يعرف بالسياسة.

تعريف السياسة:

هي الإجراءات و الطرق المؤدية لاتخاذ قرارات من أجل المجموعات و المجتمعات البشرية ومع أن هذه الكلمة ترتبط بسياسات الدول و أمور الحكومات فإن كلمة سياسة قد تستخدم أيضا للدلالة على تسيير

[29] **من أبرز المحاولات الدبلوماسية للسعي إلى الوحدة الأوربية بعد الحرب العالمية الأولى**: (1) دعوة الكونت النمساوي كودين هوف كاليرجي عام 1923 لإقامة ولايات متحدة أوروبية تأسيا بالنموذج الأمريكي. (2) دعوة وزير الخارجية الفرنسي بريان في خطابه أمام عصبة الأمم بتاريخ 29 ديسمبر 1929 إلى قيام اتحاد أوروبي يعمل في إطار عصبة الأمم بهدف تشجيع التعاون بين الدول الأوروبية مع الالتزام بالمحافظة على سيادة تلك الدول. (3) مشروع مارشال الأمريكي الذي قدمه الجنرال جورج مارشال وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1947 في جامعة هارفارد والذي اشترط على دول أوروبا أن تتفق على حجم المساعدة المطلوبة وأن تنسق عملية إنعاشها الاقتصادي، وأن تقلص الحواجز التجارية بينها، وقد أثمرت هذه الدعوة عن انعقاد مؤتمر الدول الأوروبية في باريس في شهر يوليو من عام 1947 حي تم وضع تقرير عن التعاون الاقتصادي في أوروبا الغربية وصدر بموجبه قانون العون الأمريكي لأوروبا المعروف باسم مشروع مارشال والذي تقرر تنفيذه على مدى أربع سنوات من عام 1948- 1951. (4) اقتراح وزير الخارجية الفرنسي روبير شومان عام 1950 خطة لتحقيق السلام في أوروبا لتفادي تكرار تجربة الحرب من خلال الدعوة إلى تحقيق التعاون والتكامل لربط المصالح الأوروبية بصفة عامة وبين فرنسا وألمانيا على وجه الخصوص، وقد تم اختيار مجالي الفحم والصلب وبالفعل تم تكوين المجموعة الأوروبية للفحم والصلب في شهر إبريل من عام 1951 وقد عدت

هذه الخطوة المؤسس الحقيقي للاتحاد الأوروبي. المصدر: محمد أمين، إلياس طاهر. مرجع سابق. ص 56-57، ويراجع أيضا: عفيفي، هشام. (1995). **الاتحاد الأوروبي**. القاهرة: منشورات الغالي. ص 5-6 د. نافعة، حسن. (2004). **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

أمور أي جماعة و قيادتها و معرفة كيفية التوفيق بين التوجهات الإنسانية المختلفة و التفاعلات بين أفراد المجتمع الواحد بما فيها التجمعات الدينية و الأكاديميات و المنظمات ، وعليه فان السياسة يقصد بها رعاية شؤون الامة على كافة المستويات والمجالات الداخلية والخارجية، وعليه فان رعاية شؤون الدولة خارجيا من قبل الدولة، فيقصد بها ما هي علاقة تلك الدولة مع تلك الدول الاخرى، ومن ثم فان هذه مهمة صانع القرارات السياسية والتخطيط الاستراتيجي للحفاظ على مصالح الامة، على المستوى الخارجي، وتوفي الامكانات والقدرات وصولا الى الاهداف الاستراتيجية للدولة، وهذه ما يفترض ان تقوم عليه السياسة الخارجية.

السياسة الخارجية والعوامل المؤثرة بها :

السياسة الخارجية هي مجموعة الافعال وردود الافعال التي تقوم بها قيادة السياسية في البيئة الخارجية الدولية وذلك في اطر العلاقات الدولية ، اذ ان مفهوم السياسة الخارجية مبني على الخطة او الاستراتيجية العلنية وغير العلنية، ومن ثم فان هذه الخطة من المفترض ، بل يجب ان تلتزم بها القيادة في الدولة، والعمل على توفير الامكانات المادية والعسكرية والبشرية، انطلاقا من مبدأ السيادة الوطنية، والجدير بالذكر ان هذا التوجه ليس مقتصرا على الدول، بل نجد ان الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الاقليمية والمنظمات الدولية بما تملكه من شخصية اعتبارية لها سياستها الخارجية الخاصة التي قد تتفق او تختلف مع الدول التابعة لها، وعليه لابد ان تقوم السياسة الخارجية على اسس وترتكز على منطلقات وقواعد ومعايير كي تقوم الدولة او الهيئة المعنية بتقييم اداءها خارجيا في اطارالحفاظ على المصلحة الوطنية، وانطلاقا من مبدأ السيدة الوطنية.

وعليه فان السياسة الخارجية لبلد ما هي مجموعة الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الأخرى في العالم. وبشكل عام تسعى الدول عبر سياساتها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي وأهدافها الفكرية الأيديولوجية وازدهارها الاقتصادي، وقد تحقق الدولة هذا الهدف عبر التعاون السلمي مع الأمم الأخرى أو عبر الحرب والعدوان والاستغلال للشعوب الأخرى، وقد شهد القرن العشرين والعقدين الاول والثاني من القرن الحادي والعشرين ،ارتفاعاً ملحوظاً في درجة أهمية السياسة الخارجية وأصبحت كل دول العالم اليوم تعتمد التواصل والتفاعل مع أية دولة أخرى بواسطة صيغة دبلوماسية ما، من خلال الادارة المكلفة بمتابعة اهداف السياسة الخارجية للدولة.

وعند تناول السياسة الخارجية بشكل عام ، فانه من غير الممكن عزل التخطيط واداء السياسة الخارجية عن البيئة الداخلية للدولة او المجتمع،اذ من المفترض ان تشكل السياسة الخارجية للدولة أحد الآليات الهامة لضبط وتطوير مصالح الدول على صعيد العلاقات الدولية من جانب وعلاقاتها مع وحدات النظام السياسي الدولي من جانب آخر. وبهذا السياق يمكن تعريف السياسية الخارجية للدولة بأنها تلك الآليات السياسية ،الاقتصادية ، العسكرية والثقافية الضامنة لمصالح الدولة القومية في المحيط الدولي والهادفة الى توطيد أمنها الداخلي وسيادتها الوطنية . وانطلاقا من ذلك لابد من التأكيد على ان السياستين الخارجية والداخلية للدولة يشكلان المحتوى القانوني لمبدأ السيادة الوطنية وتأكيدا على شخصية الدولة القانونية، وذلك لما يحدث من تغيرات في النظام الدولي من تغيرات وتطورات وهكذا فان السياسة الخارجية للدولة انما هي مرتبطة بخطط الدولة وايجاد الوسائل المناسبة ، وتلعب المصلحة الوطنية دورا رئيسيا في ذلك ، اضافة الى حتمية توفر قيادة وطنية، تمتلك القدرة على تحمل المسؤولية.

المصلحة الوطنية:

تعتبر المصالح الوطنية القوة الدافعة والمحددة لاتجاهات السياسة الخارجية للدول، والمضمون السليم للمصلحة الوطنية، يجب الاحتكام اليه من قبل صانعي الاستراتيجية البعيدة المدى، وان تكون من اهم الركائز التي تقوم عليها السياسة الخارجية، وهكذا نجد أن "المصالح الوطنية" تمثل المقام الأول في مركب علاقات الدولة الخارجية، وإن إدامتها وتعزيزها هي غاية السياسة الخارجية، وبذلك أصبح مفهوم "المصلحة الوطنية" من أكثر المصطلحات شيوعا في القاموس السياسي والدبلوماسي يستخدمه السياسيون، وصانعو القرار، والمحللون، والمعلقون، وحتى الجمهور غير المختص عند الحديث عن العلاقة بين دولتين .وعليه لابد ان يتم استخدام مصلحة وطنية في اطار ما يتم توفيره من قدرات للتحقق من مدى الاولوية في السياسة الخارجية، وليس مجرد شعارات لا تصمد امام الواقع، والا يستخدم كأداة لفرض الهيمنة على مجموعة او اقلية في الدولة، او وسيلة للتدخل في شؤون الدول الاخرى .

ومن المؤسف انه يتم استخدام مصطلح المصلحة الوطنية بشكل غير لائق، من أجل تبرير قرار اتخذ بشأن مسألة بناء على أهداف أو رغبات زعيم أو قيادة أو حسابات شخصية لقائد أو مصالح حزبية

ضيقة لفئة، أو أقلية ذات نفوذ في الدولة والمجتمع. وفي هذه الحالة يكون مفهوم المصلحة الوطنية عبارة عن فتوى نفسية لتلك القيادة أو جزء من آلة الدعاية لزعيم أو مسؤول معين أو حزب أو فئة[30].

وتتبلور السياسة الخارجية للدولة في استقلالها عن الدول الاخرى وعدم الخضوع لها، ويتضح ذلك بشكل جدي وواضح من خلال اتخاذ القرارات التي تحدد اهدافها الخارجية، وعليه لابد وان تكون القرارات خدمة للمصالح الوطنية، وعليه لابد ان تؤدي كل القوى المجتمعية وادواتها الدور الوطني، في السياسة الخارجية ، دونما تبعية لأية جهات خارجية ، مع توفير الادوات المناسبة لتنفيذ اهداف السياسة الخارجية للدولة ، وهذه مسؤولية القيادة السياسية للدولة.

أدوات السياسة الخارجية

بداية لابد من القول ، ان اية دولة لابد وان تمتلك العديد من الادوات في السياسة الخارجية ما يمكنها من الحفاظ على اهداف سياساتها الخارجية التي تتمحور حول الحفاظ على مصالحها الوطنية والقومية، وادامة تلك ، المصالح وتعزيزها وعدم التهاون في ذلك، وبالتالي لابد وان تمتلك الدولة ما يتناسب وتلك المصالح، وهذا بدوره يستوجب قيام صانعو الاستراتيجية الوطنية والقومية بمتابعة التطورات المتلاحقة ، التي تعيشها السياسات العالمية، في المحيط الدولي .

صاحب حالة تغيير البيئة العالمية للسياسة الخارجية عموما، قيام الدول بمختلف نظمها السياسة والاقتصادية، اعادة تقييم مصادر وامكانيات وأدوات سياستها الخارجية ،كي تتمكن من مواكبة التغيرات في البيئة الخارجية المحيطة بها ، ومن ثم تطوير ادواتها ، وتبني ما يمكن الاستناد اليه في تحركاتها السياسة في منها المادية وغير المادية (المعنوية) ومن بين الأدوات المعنوية تبرز شخصية القائد او الذي يتولى مهام ومتابعة تنفيذ اهداف السياسة الخارجية، اذ لا تستطيع دولة مهما بلغت مواردها وامكانياتها ان تتكفئ على نفسها ، وتعيش بالتالي في عزلة كاملة عن بقية الدول الاخرى[31]

وكما هو ثابت من ان السياسة الخارجية تعكس حالة توازن القوة بين الدول ،وتجسد ذلك التوازن في العلاقات الدولية ، وتعمل القيادة السياسة بالاستعانة بعدد من المؤسسات المتخصصة (الدور المؤسسي) التي تقيمها الدولة، والادوات الأخرى في متابعة التطورات الدولية والتي من المفترض ان

[30] د. بو بوش ، محمد ، **مفهوم المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية المغربية**، مجلة الفقه والقانون

[31] د. خشيم، مصطفي عبدالله ابا القاسم، **المفهوم الجديد للسياسة الخارجية** ، ليبيا المستقبل، 22 شباط (فبراير) 2012

تكون الادوات عاملة في اطار الدولة التي تنتمي اليها ، ومن اجل المصلحة الوطنية ، وسنناقش اولا دور المؤسسات ، ومن بينها:

اولا :دور المؤسسات

1-**هيئات المعلومات التجسسية:** تعتبر هذه المؤسسات الاساسية في الدولة التي يفترض انها تعمل على توفير المعلومات لصانع القرار السياسي ، والتي في ضوئها يتم وضع أسس الاستراتيجية

للسياسية الوطنية والقومية ، ونظرا لأهمية هذه المؤسسة ، فلابد أن يتمتع القائمين عليها بدرجة عالية من سرعة التفاعل والتخليل والتواصل ، والامانة والولاء للدولة . وهذا يتضمن توفير بيانات تفصيلية مدعمة بالحقائق عن طبيعة الأوضاع السياسية الدولية والمخاطر التي تواجه الامن القومي ،وما يدور في العالم من تطورات سياسية وامنية واقتصادية وعلمية ، ويمكن أن تقوم أجهزة الاستخبارات والمعلومات ببناء علاقات مع قوي المجتمع الذي تسعي للحصول على معلومات عنة

2-**مراكز الأبحاث:** تتجلي أهمية هذه المراكز من انها توفر لصانعي القرارات السياسية أساسا للتعامل مع المتغيرات الدولية ،في ضوء ما ينعكس علي المصالح الوطنية والقومية ، وبخاصة ما يتعلق بقوي الدول الإقليمية والدولية إذ من المفترض ان توظف تلك المراكز قدراتها العلمية ومواردها وطاقاتها العملية البشرية بشكل خاص ،من أجل خدمة مصالح بلادها الوطنية والقومية الاستراتيجية ،وهذا يشمل بالطبع مختلف الجوانب الاقتصادية والعملية والامنية والسياسية والدفاعية والعقيدة العسكرية التي تحكم سلوكيات القيادة السياسية للدول المحيطة بشكل خاص ،والدول على مستوي العالم بشكل عام ، ومن ثم تقديم التوصيات في ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها من تلك الدراسات.

3-**القدرات التكنولوجية:** التطورات المعرفية والعملية لتي يشهدها العالم يوما بعد يوم ،والعمل علي إقامة تكتلات متنوعة سواء على مستوي المنطقة والإقليم أو المستوي الدولي ،حيث تسعي الدول التي تربطها مصالح اقتصادية وسياسية وامنية وثقافية إلي إقامة تلك المؤسسات ومن ثم فإنه لابد من التفاعل مع تلك الهيئات والمنظمات الدولية إذ من غير المكن ان تعيش دولة ما في عزلة عن بقية المكونات الدولية ،فما يحدث في بلد أو منطقة ما او اقليم سيكون حتما له انعكاسات علي بقية الدول وبخصاصة الدول المحيطة بتلك الدولة وعلية لابد من المشاركة ان امكن في تلك المنظمات والهيئات

الدولية بكافة تخصصاتها وتوجهاتها لاسيما ان من هذه المنظمات تتبني قرارات مهمة في سبيل حل الكثير من المشكلات الدولية المعاصرة وهكذا فانه يصبح من الواضح ان السياسية الخارجية لدولة ما تقوم بعمل مزدوج وبشكل متكامل فهي تساهم في صنع السياسية الدولية ومن جهة اخري تعمل على توظيف القرارات التي تصدرها المؤسسات الدولية مثل مجلس الامن والمؤسسات المالية (صندوق النقد الدولي) (البنك الدولي) في خدمة مصالحها الاستراتيجية [32] وإذا كانت هذه. في إطار الدراسات والمتابعة عن طريق مؤسسات متخصصة بحثية واستخباراتية واكاديمية ما هو دور الادوات الأخرى؟

ومن بين الادوات الهامة التي يمكن ان تتحمل المسؤولية الرئيسية في رسم ومتابعة وتقييم و تدعيم السياسة الخارجية ، القيادة السياسية في الدولة.

ثانيا: القيادة السياسية والسياسة الخارجية :

تتنوع الآراء حول دور الزعامة منها ما يرى أنها العامل الأساسي في ذلك، ومنها ما يرى أنها عنصر ذو تأثير محدود، ولكن لا شك أن الشخصية القيادية تلعب دورا مؤثرا في رسم ابعاد وادوات السياسة الخارجية وفي عملية صنع القرار الخارجي وذلك إلى جانب عوامل قوة الدولة الأخرى ، حيث ان لكل عامل دور ولكن بطريق متفاوتة.

وبالرجوع الى التطورات التي شهدتها الدول منذ النصف الثاني من القرن العشرين ، نجد ان هناك الكثير من الزعامات الوطنية لعبت دورا مؤثرا في السياسات الخارجية لدولها على تباين النظم السياسية،

فمثلا النظم الديمقراطية كنظم مقيدة لظهور الزعامة نظرا لوجود قوى رسمية في مواجهتها (البرلمانات) إلى جانب قوى الحياة السياسية غير الرسمية (أحزاب وجماعات ضغط ومصالح) ورغم ذلك فإن شارل ديجول قد أثر تأثيرا بالغا على السياسة الخارجية الفرنسية فمثلا على الرغم من انتماء فرنسا لحلف الأطلنطي فقد رفع ديجول شعار وحدة أوروبا في مواجهة الهيمنة الأمريكية، وكذلك تلعب الزعامة دورا بالغا في النظم الشمولية حال الاتحاد السوفيتي من عهد ستالين إلى ما قبل جورباتشوف ،كما تلعب **الزعامة دورا هاما في دول العالم الثال**ث حيث كان للرئيس الراحل/ جمال عبدالناصر في مصر دور بارزا في توجيه السياسة الخارجية ، وبخاصة فيما يتعلق بالقضايا العربية بشكل خاص، وقضايا عدم

[32] حاتم، لطفي، **السياسة الخارجية لمراكز الهيمنة الدولية** ، موقع الناس ، 24كانون الثاني(يناير)2011

الانحياز بشكل عام ، وكذلك فيدول كاسترو في كوبا، ونهرو في الهند وغيرهم ، حيث تعتمد الزعامة على شخصية القائد وقدرته على مخاطبة جميع أفراد الشعب والتعبير عن تطلعاته[33]،ولذلك لابد من الاهتمام بمواقف القوى المجتمعية التي تتولى القيادة السياسية ادارة شؤونها ،وتبدو اهمية كفاءة وولاء صانعي السياسة الخارجية ، من حقيقة اهمية السياسة الخارجية للدولة، إن ما يميز قرارات السياسة الخارجية عن بقية القرارات هي أنها تخضع لتفاعل فريد من نوعه ألا وهو التفاعل بين البيئة الداخلية والخارجية وما يحتويه ذلك التفاعل من ضغوط مختلفة ومتعارضة.

وأن عملية صناعة القرار الخارجي تختلف من دولة إلى أخرى حسب تركيبة النظام السياسي للدولة. إلا أنه رغم هذا الاختلاف في النظم السياسية للدول فإن هناك أصولاً مشتركة في صنع السياسة الخارجية. فبغض النظر عن طبيعة النظام السياسي يشارك في صناعة القرار الخارجي عدد من الأجهزة الحكومية والتي عادة ما يكون لها مفاهيم ومواقف مختلفة. . . إلا انه خلال عملية صناعة القرار تقلل التناقضات بين الأجهزة المختلفة وتقرب وجهات النظر بقدر الإمكان. .

عموماً يمكن أن نميز بين مجموعتين تساهمان في صنع السياسة الخارجية. المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية. المؤسسات الحكومية تتمثل بالسلطة التنفيذية وما يتبعها من أجهزة فرعية مثل الوزارات والمؤسسات العامة، وكذلك السلطة التشريعية وما تشمله من لجان مختلفة. أما المؤسسات غير الحكومية فهي تشمل الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، والإعلام، والرأي العام.ـ

ان عملية صنع السياسة الخارجية ليست عملية سهلة، لما لها من انعكاسات داخلية وخارجية ، وهي في طبيعتها اختبار عملي لقدرة صانعي السياسة الخارجية على وضع الاستراتيجية الممكن تنفيذها ، ومن ثم امتلاك القدرات المختلفة، لترجمة التصورات والاحتمالات الى حقائق ملموسة، وهي عملية تمر من خلال عدة خطوات لابد ان تكون متكاملة منظمة حسب كل مرحلة وعليه لابد من التأكيد على:

1- أن السياسة الخارجية نظام يشتمل على مجموعة من الأنشطة التي تطوره الدول لتغيير سلوكيات الدول الأخرى ولأقلمه أنشطتها طبقاً لمتغيرات البيئة الخارجية.

[33] المسار ،**السياسة السعودية في الدائرة العربية** ،

http://www.kingkhalid.org.sa/

2-صنع السياسة الخارجية هو مجموعة القواعد الدستورية والقانونية التي تحدد أسلوب تعامل الدولة مع الأطراف الخارجية الأخرى

3-أنها مجموعة القواعد المختارة للتعامل مع مشكلة أو حدث معين، حدث فعلاً، أو يحدث في الحاضر، أو يتوقع حدوثه في المستقبل ، وعليه فانه من المفترض أن تتم عملية صنع السياسة الخارجية في سياق زمني ممتد يشمل ما حدث وما يحدث وما سيحدث وفقا للقواعد التي تنظم العمل في نطاق السياسة الخارجية، وبالتالي ، فانه طالما ان اثار ترجمة اهداف السياسة الخارجية وفقا لإمكانيات الدولة، لا بد وان يفتح مجالاً واسعاً أمام الابتكار والمبادرة في مجال صنع السياسة الخارجية حيث أنه يتيح الفرصة لوضع الخطط والتفضيلات مقدماً بحيث تشكل مجموعة من القواعد المرشدة عند اتخاذ القرارات[34]

وخلاصة القول ،أن السياسة الخارجية تعكس قوة المجتمع والدولة، ويصعب أن يكون لدولة ضعيفة سياسة خارجية مستقلة ونشطة، وفي هذا السياق لابد من الاشارة انه لا يوجد اتفاق حول مفهوم وعناصر القوة وكيفية استخدامها فليست القوة ناتج اقتصادي كبير وأسلحة وعتاد فحسب، ولا تقتصر ممارستها على الحاق الأذى وخلق المشاكل. بل تشمل وضوح الرؤية، والمنهج العملي الذى يرى الفرص ويستطيع الاستفادة منها، والقدرة على حل المشكلات وتقديم المساعدة، كذلك لا يمكن لسياسة خارجية أن تنجح ما لم تستند إلى رؤية واضحة وواقعية لدور وقيم المجتمع والدولة، ولطبيعة العلاقات الإقليمية والدولية التي تهدف لترسيخها، وأن تحظى هذه الرؤية بدعم وتأييد شعبي يمكن الحكومة من تحمل تبعات السعي لتنفيذها، المالي منها والسياسي والبشرى ،وامتلاك القوة بمختلف اشكالها مما يدعم توجهات الدولة ومن خلال رؤيتها للمصالح الوطنية والقومية ،عند تبني سياسة خارجية، تعكس التوجهات العامة في الدولة، وهنا لابد من التأكيد على ولاء وكفاءة صانعي ومنفذي مفردات السياسة وبخاصة الالتزام بما تسعى اليه الدولة في سياستها الخارجية.واستخدام القوة بما يتناسب والاهداف الاستراتيجية لسياسة الدولة الخارجية، وبخاصة اللجوء الى القوة العسكرية.

[34] نوال ، **السياسة الخارجية** ، 1 كانون الاول (ديسمبر)2010

http://onlypoliticalscience.blogspot.com

القوة العسكرية والسياسة الخارجية

إن امتلاك القوة بكافة أشكالها مسالة هامة جدا ، ومن بين هذه القوي ،والقوة العسكرية ، فهي وسيلة هامة للردع أي منع اية دولة من الاعتداء ولا يتوقف الامر على الردع بل التصدي لأي عدوان ومن ثم فلابد ان يتم بناء وتطوير القوة العسكرية بكافة عناصرها كوسيلة حاسمة للدفاع عن المصالح الوطنية والقومية اصبح استخدام القوات المسلحة ظاهرة عامة بين قوي المجتمع الدولي ، وكما اشرنا فان استخدام القوة العسكرية بشكل مباشر، ليس الدخول في الحروب والاشتباكات المباشرة مع القوى المعتدية، بل تستخدم من اجل تحقيق المصالح الوطنية والقومية.

يتم استخدام القوات المسلحة في اشكال مختلفة منها: دفاعية ، هجومية ورادعة، وفي ضوء مراجعة استخدام القوات العسكرية في حالة الهجوم، يتحقق اهمية هذه الاداة ، لاسيما انها اداة حاسمة في الوصول الى الاهداف الاستراتيجية التي تحددها القيادة السياسية من خلال التفاهم مع القيادات العسكرية. ومما زاد من أهمية القوات المسلحة كأداة للهجوم ،هو نجاح هذه السياسة في تحقيق عدد من الاهداف القومية للدول التي اخذت بها[35]. ومما لاشك فيه ان القدرة العسكرية والتوازن الاستراتيجي هما مسألتان ترتبطان بحسابات ضربات الردع، فالخلل في اي منهما ، يقلص قدرات الدولة على الاحتفاظ بوسائل الردع المناسب ، ويحدث خللا بموازين القوى، ومن هنا يظهر الدور الحاسم الذي تقوم عليه قيادة الدولة ، وبالتالي لا بد من ان تمتلك تلك القيادة ، الارادة السياسية ،سواء من اجل بناء القوات المسلحة ، بكل احتياجاتها ومتطلباتها، او بالكيفية التي يتم من خلالها بناء واعداد القوات المسلحة ، وعلى كافة المستويات وعليه فان توفر الإرادة السياسية، هي الوسيلة المثلى للتخطيط المستقبلي من اجل امتلاك وسائل الردع لحماية كيان الدولة في مواجهة القوى المعادية او المنافسة[36]، وكما هو معروف ،

---

[35] مركز السلام للثقافة الدبلوماسية ، **وسائل السياسة الخارجية**

www.Siironlinr.org

[36] سلامة، عثمان، **مفاهيم القدرة لعسكرية والتوازن الاستراتيجي والردع** ، المكتب الاعلامي لرئاسة الاركان بالجيش الليبي، 20تشرين الثاني (نوفمبر) 2012

فان مهمة تبني عقيدة عسكرية ، تقع على عاتق الاختصاصيين العسكريين، شريطة ان يكون لدى هؤلاء القدرات المهنية والوظيفية ، وقبل ذلك صدق الولاء الوطني ، بوضع العقيدة العسكرية التي تنبثق من العقيدة السياسية للدولة وتستند البها، وينبغي أن تتضمن العقيدة العسكرية المعتمدة في جيش ما، تحقيق الاهداف السياسية للدولة، عند التطبيق والدخول في الحرب، ولذلك فان العقيدة العسكرية تختلف من دولة لأخرى، تبعا للنظام السياسي ولاقتصادي والمصالح والعلاقات والأعداء الحقيقيين والمحتملين ، لأن العامل الاساسي الذي يؤخذ في الحسبان عند وضع العقيدة العسكرية، هو العدو الحقيقي او المحتمل، لكي يتم التدريب في اوقات السلم ،على كيفية مواجهته عند نشوب الحرب ، فاذا لم يحدد العدو ، فانه لن يكون هنالك هدف محدد تتدرب القوات المسلحة من اجله[37].

والقوة العسكرية لا يتم استخدامها في بعض الاحيان طواعية، ولكن في كثير من الاحيان لا يستخدمه الطرف الاضعف، اما الطرف الأقوى ، فانه يمتلك خيار التهديد بالحرب في ظل تقديراته الخاصة لحجم ما يمكن ان يحصل عليه مقابل خسائره المحتملة.

يمكن أن يتم استخدام القوة العسكرية من خلال اساليب عدة، من بينها : التهديد لو التلويح باستخدامها، واذا لم يفلح التهديد باللجوء الى استخدام القوة العسكرية ، فلربما يلجأ صاحب التهديد ، الى الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية، وعلى اية حال، فان المسالة ليست النوايا ، وانما الفعل. فالهجوم وهو استراتيجية مثيرة تهدف الدول من خلالها الى تحقيق اهدافها ازاء الأطراف الأخرى بالقوة المادية ، وذلك بتدمير القوات، او احتلال الاراضي ،او الاستيلاء على الموارد ، فهدف الهجوم هو قيام دولة بالحصول على ما تريده من الدولة الأخرى فعليا[38]، واذ كانت القوة العسكرية، بتلك الأهمية ، فانه لابد من التخطيط، ووضع استراتيجية وآليات حاسمة بعيدا عن التردد، عندما يقتضي الامر، وهنا لابد من انتهاج سياسة قائمة على (الحشد ، الحزم ، الحسم) ، وهذا نهج هام من اجل حماية الحق والكرامة ، ولكن الشيء المرادف للقوة العسكرية ، القوة الاقتصادية ، فالمسألة الاقتصادية في غاية الأهمية. وخلاصة القول ان القوة العسكرية تعكس وضع الدولة المؤثر على كافة المستويات الدولية .

---

[37] السعدون، واثق محمد براك ، **تأثير المحددات السياسية في صياغة الاستراتيجية العسكرية " سلسلة القيادة للعمليات العسكرية الامريكية نموذجا**" مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، 24 تشرين الثاني (نوفمبر) 2013

[38] مجلة الدفاع الوطني ، الجيش اللبناني ، **القوة وأثرها في الاحلاف الدولية وصراعاتها**، الاول من شهر تموز (يوليو) 2009

تستخدم القوات المسلحة في اكثر من مظهر، اذ تستخدم وقت السلم للضغط والردع، وما يترتب عليهما

ويزيد من قناعة المواطن العادي بأهمية النفقات وتحمل آثارها فعدم دخول القوات المسلحة في حرب دفاعية أو هجومية لا يعني توقف فاعليتها بل ان استخدام القوات المسلحة في السلم للضغط والردع يفوق استخدامها في الحرب ذلك ان القتال استثناء والسلام هو القاعدة كوسيلة للضغط والردع وقت السلم هو الذي يبرر النفقات الباهظة عليها، ووهنا يظهر دور القوة الاقتصادية للدولة في تحقيق الاهداف الاستراتيجية لسياسة الدولة.

تعكس الحالة الاقتصادية لدولة مضى استقلاليتها وسيادتها في تبني القرارات ذات المصلحة الوطنية والقومية وكلما تمتع الدولة بمزايا وقدرات اقتصادية افضل من غيرها فإن مما لاشك في ذلك ان يعزز موقفها الدولي في فرض توجهاتها وهي بلا شك وسيلة هائلة الاهمية في يومنا المعاصر لما للاقتصاد من عوامل مؤثرة في السياسيات الدولية وترتبط هذه القدرة يعدد هائل من الوسائل والأنشطة الخاصة كالتصدير والاستيراد والسلع والخدمات ومنح المساعدات الاقتصادية وتبادل الثروة والمعاملات المالية وادوات الحماية التجارية والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية ومنح الأفضليات التجارية كوضع الدولة الاكثر رعاية وادوات تحديد سعر صرف العملة الوطنية والاستمارات الماشرة وغير المباشرة في الخارج واشكال المفاوضات كافة الخاصة بتظليم التعاملات الاقتصادية والتعاون الاقليمي فقد أصبح الاقتصاد محور عمليات تفاعل واسعة النطق بين الدول لا يؤثر فحسب على رفاهية الشعوب وإنما على أمن الدول والقوة الاقتصادية لها مكوناتها واستخدامها بكفاءة.

وبالرجوع إلى التطورات التي يشهدها العالم ونظرا للتعقيدات التي يشهدها العام وبخاصة ما يتصل في الأزمات الاقتصادية فالاقتصادية هو اساس القوة وبدون القوة الاقتصادية لن يكون هناك قوة سياسية وبالقوة الاقتصادية تحتل الدول مكانة مرموقة في المجتمع الدولي القوة الاقتصادية هي اساس القوة العسكرية ايضا لا متطلبات القوة العسكرية تحتاج الة ميزانيات ضخمة لا تسطيعها كثر من الدول والعامل الاقتصادي بات اليوم هو اساس التفرقة بين الدول وتصنيفها بين متأخرة ومتقدمة يضاف لذلك ان الدولة القوية اقتصادية تستطيع ان تساهم في تقديم القروض والمساعدات للدول الضعيفة والصغيرة مما يعزز من مكانتها في العلاقات الدولية وعلية فإن الامن الاقتصادي لا يتحقق بغير تعظيم القدرة

الانتاجية اللازمة لتوفير الموارد فالتعلم الايجابي من الاخرين مسالة هامة لاسيما هناك الكثيرين من الدول قامت على تطوير رؤيتها لمفهوم الأمن القومي مع نهاية الحرب العالمية الثانية[39].

يرتكز الأمن الاقتصادي على مقومات ثابتة وقوية ومن بينها واقع البيئة الاقتصادية العالمية سواء من خلال اداء دور رئيسي في وضع القواعد الحاكمة للعلاقات الاقتصادية الدولية او باستخدام ادوات القوة الاقتصادية للتأثير علي السياسات الاقتصادية للبلدان الأخرى ويتطلب الأمن القومي امتلاك القدرة الاقتصادية الكافية لبناء القوة السكرية وامتلاك القدرة الصناعة التكنولوجية واستخدام الامن القومي تتضمن استخدام الأدوات والموارد العسكرية لتوليد منافع وتحقيق اهداف اقتصادية واستخدام الادوات والموارد الاقتصادية لتحل محل او تكمل الوسائل العسكرية في تحقيق اهداف الامن القومي.

وخلاصة القول ان الوضع الاقتصادي في دولة ، يقدم دليلا واضحا وحاسما على قوة الدولة الاقتصادية، كما يعطي متوسط الدخل القومي للفرد ايضا مؤشرا عن مدى التقدم في الدولة ، كما تضيف موازين التجارة الخارجية دلائل توضح مدى قوة الدولة في المجال الدولي. تعتمد قوة الدولة الاقتصادية على قوتها في مجالات الانتاج المختلفة من موارد الطاقة، والتعدين، والصناعة ، والزراعة، والخدمات الانتاجية وكذلك الخدمات الاجتماعية التي يجب ان تقدمها الدولة لكل من يقيم على ارضها ، وبخاصة مواطنيها[40]

وعندما نتأمل قوة اقتصادية دولة ما، فان هذه القوة مرتبطة بعناصر هامة ، ومن بينها، الجغرافية الدولة توجه اقتصادها الذي بدوره يوجه سياستها الاقتصادية، حيث انه من الثابت من ان الاقتصاد يتدخل في توجيه وقيادة الدولة والمجتمع نحو حياة أفضل وقت السلم ، ويساهم في تقدير قيمة الدولة وقت الحرب، وبالاعتماد على الناتج القومي للدولة ودخل الفرد ،ومدى تحقيقها للاكتفاء الذاتي، مع الأخذ بعين الاعتبار امكانية الوصول الى المواد الخام وقت السلم ووقت الحرب، ومدى قدرتها على ايجاد بدائل عند توقف الاستيراد.

[39] د. عبدالعليم، طه، **الاقتصاد ركيزة الامن القومي والانساني**، الاهرام اليومي ، كانون الثاني (يناير)2015

[40] المنتدى العر بي للدفاع، **القوة الشاملة للدولة وطبيعة حسابها** ، 7 نيسان(ابريل)2011.

وعليه يمكن القول ، ان الادوات والعوامل الاقتصادية والقوة الاقتصادية تساعد في بناء القوة العسكرية، او على الاقل تتحمل كلفة حيازة مثل هذه القوة العسكرية، اذ أن قوة الدولة تبنى اولا وقبل كل شيء على قواعد صناعية، ثم يأتي بعد ذلك العامل السكاني[41].

اصبح الاقتصاد اكثر اهمية وفاعلية في بناء المجتمعات الوطنية والقومية، وتوجيه ورعاية المجتمعات، فكلما كان اقتصاد الدولة قويا، كلما عزز سيادتها واستقلالها ، اضف الى ذلك فان الاقتصاد يلعب دورا حاسما في صياغة توجهات الدولة داخليا وخارجيا ، وهذا يتطلب التأكيد على حتمية وضرورة اقامة التكامل والتوافق بين مختلف الادوات السياسية للدولة ، وان تكون المظلة السيادة الوطنية والحفاظ على المصالح الوطنية والقومية.

وعليه فان من بين ما يجب القيام به من قبل صاحب القرار السياسي، واعني بذلك ان تسخر القيادة السياسية للدولة، وان تسخر قدراتها الاقتصادية لحل المشكلات الاجتماعية ، وبناء مجتمع يقوم على العدالة والمساواة الحقيقية،[42]

وفي ترجمة اهداف الدولة الخارجية، لابد من توافر أدوات مساندة بشكل رئيسي اضافة لما تمتلكه من ادوات وانواع مختلفة من الادوات والقدرات ، وهنا يبرز دور الوسائل الاعلامية في ترجمة الخطط الدولة الاستراتيجية الى حقائق من خلال توجيه الراي العام الداخلي والخارجي ، بالاعتماد على وسائل التواصل والوسائط الاعلامية. وهذا ما سنناقشه تاليا.

<u>الاعلام والسياسة الخارجية</u>

ان غاية الاعلام الاساسية والحاسمة، هي الاقناع بالاعتماد على الحقائق الثابتة عن طريق المعلومات والحقائق الأخرى، اذ لم يعد من الممكن اخفاء المعلومات او تلفيقها وتزويرها، او اكراه المشاهد او المستمع على تبني وجهة نظر معينة ، ما لم تكن قائمة على الصدق والحقيقة. لقد افرز عصر المعلومات نمطا اعلاميا جديدا، وبلغت وسائله الحديثة غايات قصوى في عمق الأثر وقوة التوجيه،

[41] جنسن، لويد ، <u>المحددات الاقتصادية وأثرها على السياسة الخارجية</u>، ترجمة الدكتور/ محمد السيد سليم

[42] هاشم، نورا جليل ، <u>قياس قوة الدولة: اطار تحليلي لقياس قوة الصين مقارنة بالدول الكبرى</u>، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية – جمهورية العراق . المجلة العربية للعلوم السياسية ، 25 كانون الثاني (يناير) 2010

وشدة الخطورة الى احداث تغيرات جوهرية في دور الاعلام ،وجعلت منه محورا اساسيا في منظومة المجتمع [43]

لقد احدثت التطورات التكنولوجية الحديثة ثورة في وسائل الاعلام والتواصل ، ومن ثم زادت اهمية الوسائط الاعلامية في التوجيه السياسي على المستويين الداخلي والخارجي ،ويتمتع الإعلام بأهمية خاصة كوسيلة من وسائل تنفيذ السياسة الخارجية للدول الكبرى، تتناسب وحجم مصالح هذه الدول على الصعيد الدولي، وتعاظم دورها وتأثيرها في السياسة على الساحة الدولية، فهي تعمل من خلال وسائل الإعلام المتطورة التي تملكها، وتوجهها إلى تحقيق أهداف سياستها الخارجية وحماية مصالحها في الخارج، مما يفسر أن العلاقة بين الاتصال الخارجي والسياسة الخارجية علاقة ارتباط وثيقة ومتكاملة بحيث أن كلا منهما يتدخل في الآخر ليشكل بعض أبعاده إن لم يكن أغلبها ويلاحظ أن هذه العلاقة

تبدو منعدمة وجزئية في العالم العربي، حيث أن السياسة الخارجية في المفهوم العربي قائمة على أساس التحركات السرية المعقدة التي تبدأ وتنتهي في الخفاء بين الكواليس بعيدا عن أعين الجماهير، يغلفها التكتم وهذا يجعل العلاقة بين وسائل الإعلام والسياسة الخارجية علاقة مستقلة.

يعد الإعلام من الوسائل الفعالة لتنفيذ السياسة الخارجية للدول ..كما تقوم البعثات الدبلوماسية المعتمدة، بوظيفة إعلامية بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال إصدارها للنشرات الإعلامية، أو ما تتناقله وكالات الأنباء العالمية من تصريحات أو ما تنشره الإذاعات المسموعة والمرئية والصحف والمجلات واسعة الانتشار، التي أصبحت بمتناول الجميع بسبب التطور العلمي والتقني الهائل الذي حدث خلال التسعينات من القرن الماضي[44] ويعتبر الإعلام الدولي جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية للدول المستقلة المتمتعة بالسيادة الوطنية الكاملة، ووسيلة فاعلة من وسائل تحقيق بعض أهدافها السياسية الخارجية داخل المجتمع الدولي ويخدم الإعلام الدولي المصلحة الوطنية العليا للدولة، وفقاً للحجم والوزن والدور الذي تتمتع به هذه الدولة أو تلك في المعادلات الدولية القائمة، وتأثيرها وتأثرها في الأحداث العالمية المستجدة كل يوم. وخاصة عند نشوب أزمات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو اضطرابات

[43] حسونه، نسرين، **الاعلام الجديد: المفهوم والوسائل والخصائص والوظائف**، شبكة امين الاعلامية.

[44] بو بوش، محمد ،**أي دور للإعلام في السياسة الخارجية المغربية؟**

Source : http://www.oujdacity.net

اجتماعية تطال تلك الدولة، أو الدول المجاورة لها، أو تطال مناطق المصالح الحيوية للدول الكبرى في أنحاء مختلفة من العالم، أو في حال حدوث كوارث طبيعية أو أوبئة وأخطار بيئية تهدد الحياة على كوكب الأرض، ككارثة الانحباس الحراري الذي يهدد البشرية اليوم.

وفي هذا الصدد لابد من القول ان العلاقة بين الاعلام والسياسة الخارجية علاقة تكاملية، وبخاصة للسياسة اذا كان صانع الاستراتيجية للسياسة الخارجية ، قادرا على توجيه الاعلام خدمة لتلك التوجيهات، بحيث يحقق ايجاد مناخ عام لدى الراي العام الدولي، مساندا للدولة، وتعريف شعوب العالم بالواقع الثقافي والفكري والحضاري لهذه الدولة، من اجل تفسير وجهات نظرها السياسية بالنسبة الى المشكلات والقضايا الدولية والاقليمية والمحلية، ومساندة سياستها الخارجية، وعليه لابد من وضع الخطط الاستراتيجية ومتابعة تنفيذها ، وتقييم ادائها، ولابد ان تمتلك الوسائل الفعالة، وهنا يأتي دور الإعلام الموجه لتحقيق ذلك، فالإعلام الدولي وسيلة هامة لتنفيذ السياسة الخارجية للدول، وللقيام بهذه المهمة الصعبة والهامة جدا، لابد من اجراء الدراسة المتأنية للأوضاع الدولية والممارسة الاعلامية التي تربط بين توجهات الدول ومساعيها في السياسة الخارجية والقدرة على التأثير في الراي العام ، وهذا يستوجب التنسيق والتعاون والتكامل بين كافة الوسائل التي تستخدم في السياسة الخارجية، ومنها، الدبلوماسية[45]

الدبلوماسية والسياسة الخارجية:

الدبلوماسية مجموعة المفاهيم والقواعد والاجراءات التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين، بهدف خدمة المصالح العليا (الامنية والاقتصادية) والسياسات العامة، وللتوفيق بين مصالح الدول بواسطة الاتصال والتبادل، واجراء المفاوضات السياسية، وعقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. تعتبر الدبلوماسية اداة رئيسية من ادوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية، وهي التأثير على الدول والجماعات الخارجية، بهدف استمالتها، وكسب تأييدها بشتى الوسائل، والدبلوماسية هي عملية سياسية تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية[46]، وهي علم وفن، لأنه يرتكز على مواهب خاصة عمادها اللباقة والفراسة وقوة الملاحظة.وهذا يتم في اطار ما يعرف بالنظام الدولي.

---

[45] محرر الشؤون الجامعية ، **الاعلام الدولي والسياسة الخارجية** ، صحيفة الوسط ، البحرين، العدد(297)30 حزيران (يونيو) 2003.

[46] د. خميس، حنان، **معنى او مفهوم الدبلوماسية، دراسات دولية،**
www.traidnt.net

النظام الدولـــــــــــــي:

النظام الدولي مجموعة الوحدات السياسية سواء على مستوى الدولة ، او ما هوا صغر واكبر، التي تتفاعل فيما بينها بصورة منتظمة ومتكررة لتصل الى مرحلة الاعتماد المتبادل ، مما يجعل هذه الوحدات تعمل كأجزاء متكاملة في نسق معين، وبالتالي فان النظام الدولي، يمثل حجم التفاعلات التي تقوم بها الدول والمنظمات الدولية[47].

ولذلك ظهرت دعوات قوية من قبل الاختصاصيين في مجال العلاقات الدولية ، انه لابد من وجود مرجعية يتم الاحتكام اليها مع بداية القرن العشرين، وقد ادت هذه الدعوات الى تبني اسس للنظام الدولي لاسيما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ومرورا بالحرب الباردة حتى العقد الاخير من القرن العشرين،

وفي هذه المرحلة ما بين 1945-1989، ظهرت الايدولوجية كإحدى اهم الظواهر في المجتمع الدولي، وأخذ الانقسام داخل النظام الدولي يأخذ طابع الصراع الايدولوجية ، بين المعسكرين الشرقي والغربي ، وظهر بينهما العالم الثالث او دول عدم الانحياز[48].

تشكل السياسة الخارجية للدولة أحد الآليات الهامة لضبط وتطوير مصالح الدول على صعيد العلاقات الدولية من جانب وعلاقاتها مع وحدات النظام السياسي الدولي من جانب آخر . وبهذا السياق يمكن تعريف السياسية الخارجية للدولة بأنها تلك الآليات السياسية ،الاقتصادية ، العسكرية والثقافية الضامنة لمصالح الدولة القومية في المحيط الدولي والهادفة الى ت ومن ابرز الخصائص الذي اتصف بها النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء ما كان يعرف بحلف وارسو(نسبة الى عاصمة بولندا) ، ظهر ما عرف بالعالم أو النظام الدولي أحادي القطبية ، حيث استأثرت الولايات المتحدة بمفردها في رسم السياسات والتوجهات الدولية، ولكن انه منذ بداية القرن الحادي والعشرين ، اخذت

ملامح علم جديد وبالتالي نظام عالمي جديد تتشكل وتتعمق ، فقد ارتفع عدد الدول التي انضمت الى الامم المتحدة الى ما يزيد عن مأتي وثلاثة دول(203)، وهذا العدد يشمل جميع القارات، ودخول قوى كبيرة ات قدرات اقتصادية وعسكرية وعلمية، وامتلاك الصن وروسيا السلاح النووي ، وقد اخذت روسيا

---

[47] أ. د البخاري، محمد ،**الإعلام الدولي والسياسة الخارجية** ، 26اب(اغسطس)2009
http://bukharimailru.blogspot.com

[48] شنكا، هشام ، **حق تقرير المصير واستخدام القوة في العلاقات الدولية**، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية 20/ 9/ 2009.

تمارس دورا جديدا وبالتالي وطيد أمنها الداخلي وسيادتها الوطنية . وانطلاقا من ذلك لابد من التأكيد على ان السياستين الخارجية والداخلية للدولة يشكلان المحتوى القانوني لمبدأ السيادة الوطنية وتأكيدا على شخصية الدولة القانونية، خلق حالة من الارباك لدى صانعي السياسة لدى الدول الغربية ، وبخاصة في الولايات المتحدة الامريكية، حيث فقدت الأخيرة نفوذها لدى دول امريكا اللاتينية، ولم يعد يسمع لها صوتا لدى هذه المجموعة، ولم يبق لديها الفعل الحاسم الا لدى عدد من الدول العربية، ومع ذلك لم يعد كما كان عليه من ذي قبل، والجدير بالذكر ان السياسة الروسية ، فرضت وقائع حاسمة في كثير من مناطق الصراع[49] .

ومع بداية القرن الحادي والعشرين، اخذت ملامح العالم الجديد تتشكل، وذلك بتعدد مصادر السلطة على مستوى العالم، نتيجة لتصاعد قوة الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية، اضف الى لك ان العالم المعاصر يعيش ظاهرة خطيرة تتمثل في انتشار ظاهرة الارهاب الى درجة العولمة الارهابية، وعلى راس القوى الارهابية الكيان الصهيوني الذي يؤدي دورا ارهابيا على مستوى العالم وهو فعل ليس قطريا ولا اقليميا ، وبخاصة تمدد في العالم العربي، ولاسيما التي تطل على البحر الأبيض المتوسط (سوريا، لبنان ، مصر ، ليبيا ، تونس والجزائر) اضافة الى العراق الذي يعاني من صراعات داخلية منذ عشرات السنين، نتيجة للتدخلات الخارجية سواء من قبل الدول المجاورة او الدول الاستعمارية الغربية، وفي هذا الصد لعبت المنظمات التي تدعي الديموقراطية والدفاع عن حقوق في التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، كأداة عير مباشرة للسيطرة على الدول لصالح القوى الاستعمارية. وعليه فان المرحلة الحالية منذ بداية القرن الحادي والعشرين تشهد حالة من الاستقطاب، وبالتالي ازدياد حالة التنافس، بين القوى الرئيسية الدولية التقليدية والدول الصاعدة، وهي منافسة بشكل واضح وفعال ضد الولايات المتحدة الامريكية ,ان بناء نظام عالمي جديد متعدد الاقطاب ، لابد وان يتم على اساس من الوفاق السياسي بين الدول ،ومع ذلك فان التفاؤل قد لا يمكن تحقيقه عمليا ، حيث مؤشرات الصراع المسلح تشير الى زيادة الصراع المسلح داخليا ،وبخاصة لدى عدد من الدول العربية (العراق ، سوريا، اليمن ، ليبيا)، مما لا يبشر بالاستقرار الدولي.

[49] المرجع المشار اليه أعلاه.

الوفاق السياسي الدولي:

لعل من بين المسائل المثيرة للاستغراب ،ان اكثر الدول استعماريا واعتداء على حقوق الشعوب، عدد من الدول الغربية ، وعلى رأسها بريطانيا ، ولكن منذ فترة فقدت مكانتها واصبح كل ما تتمناه بريطانيا ان يكون لها دور في ادارة الازمات الدولية، وتلحق بركب الدول الاخرى للقتال ضد داعش ، حيث تشارك من بداية شهر ديسمبر 2015 في العمليات الجوية ضد داعش في سوريا من قواعد لها في بريطانيا ، بعد ان وافق مجلس العموم البريطاني على القيام بذلك مفوضا الحكومة البريطاني ، على الرغم من خروج مظاهرات في بريطانيا تطالب بعدم التدخل البريطاني في سوريا ، لأنهم يشككون في اهداف الحكومة البريطانية ، اذ أن الوفاق مع أمريكا كان وما يزال هم بريطانيا سياسيا والسير في مشاريعها، وقد بدا ذلك واضحا في الموقف البريطاني من التوجهات الأمريكية الى تبنى مشروع اقامة دولتين في فلسطين ،حيث فجأة نجد ان بريطانيا التي تنادي بحقوق الانسان والسيادة للدول بإعطاء الصهاينة بدءا بوعد بلفور، منذ حوالي مئة عام، وتحديدا في 2/ نوفمبر/ 1917،وما تبعه من اجراءات لا انسانية ولا اخلاقية في سبيل استيلاء الصهاينة على فلسطين، وهناك الكثير من المواقف التي نجد فيها بريطانيا تسير تابعة لأمريكا، كما حدث في الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003، وتدميره حيث شارك طوني بلير (رئيس وزراء بريطانيا سابقا) مع جورج بوش الابن رئيس الولايات المتحدة السابق، في احتلال العراق .

يتوقف تأثير الدول العظمى في السياسة الدولية على القوات الذاتية للدولة، ووزنها في السياسة العالمية ، ومن الواضح ان أمريكا تخطت الدول الكبرى في قوتها الذاتية ، وشلت نفوذ تلك الدول بتجفيف منابع عظمتها ، خصوصا ان بريطانيا وفرنسا تستمدان قوتهما من خارج حدوده، وعليه فلا يوجد للدول الكبرى أي تأثير في القضايا الدولية ، الا بتفويض من الولايات المتحدة الامريكية، كما حصل من تدخل بريطاني في الشأن العراقي ، ومع فرنسا في الشأن الليبي، والروسي في الشأن السوري، وتدخل اللجنة الرباعية في القضية الفلسطينية[50] ، ومحاولة التدخل البريطاني في الشأن الليبي بعد المجزرة التي ارتكبها تنظيم داعش الارهابي في اعدام اكثر من عشرين مصريا في ليبيا في الخامس عشر من شهر فبراير 2015، والغريب انه عندما توجهت مصر بإنشاء تحالف

[50] أسيد، ابو ، **اختلاف الآراء حول الموقف الدولي وتفسير الاحداث والوقائع الجارية** ، صوت الامة ، 11/30

دولي لمحاربة الإرهاب الدولي في ليبيا من خلال مجلس الامن، نجد عددا من الدول الغربية اعترضت على ذلك، علما انها ومن خلال حلف شمال الاطلسي ، وبمساعدة عدد من الدول العربية، ونتيجة لذلك تم تدمير الدولة الليبية ، وتمدد داعش في كثير من اجزاء الدولة الليبية، وفوق هذا ، فان هذا التنظيم الارهابي ،يسعى للتدريب على قيادة الطائرات الحربية في ليبيا للسيطرة على مختلف اجزاء ليبيا وما يترتب على ذلك من مخاطر على الدول المجاورة ، لاسيما بعد تسلل مجموعة ارهابية في اواخر شهر نوفمبر 2015 عبر الحدود الليبية الى تونس ومهاجمة حرس الرئاسة التونسية.[51]

هذه السياسة الخارجية التي تضع قواعدها الدولة المعنية بشكل خاص، وفي ذلك في اطار المجتمع الدولي وبما يمتلكه من هيئات ومنظمات، اصبحت مرجعية هامة جدا، ولكن تظل السياسة الخارجية لدولة ما ، خاضعة للنظرة السياسية للقيادة في الدولة، التي من المفترض، ان تظل المصلحة الوطنية والسيادة الاساس، في علاقاتها الدولية ، اي لابد ان تكون اهاف الدولة نابعة من قبل قيادتها مع توفير الادوات والقدرات للدفاع عن تلك الاهداف ،دون تبعية للأخرين.

[51] قناة الميادين الاخبارية ، 2015/12/1.

الفصـــــــــــل الثالـــــــــــث

التطور السياسي لكل من تركيا وروسيا لما بعد العقد الاخير من القرن العشرين

اولا: روسيـــــــــــــــــــا الاتحادية

مقدمة

مما لا شك فيه ان اية تحولات تقع في الاقليم الروسي لها انعكاسات مؤثرة على دول الجوار بشكل خاص، وعلى المستوى الدولي بشكل عام ، وهذا يعود الى الموقع الاستراتيجي وما تمتلكه روسيا من قدرات وامكانات لها تأثيراتها المباشرة على التطورات المتعددة الجوانب التي يعيشها العالم، اضف الى ما تسعى القيادات الروسية الى القيام عليه عبر مختلف القرون على كافة المستويات.

ومن الثابت ان روسيا ليست دولة حديثة بل هي دولة قائمة منذ عدة قرون ، وتمارس دورها الدولي وفقا لما لديها من قدرات وامكانيات ، ولذلك فان التطورات السياسية التي مرت بها وتمر بها روسيا، جاءت نتيجة لعدة عوامل داخلية وخارجية ، وربما كانت ومازالت روسيا تسعى كي تمتلك من أدوات وقدرات لتكون قادرة على ممارسة دورها البارز في الخريطة السياسية الدولية ، وبشكل خاص الدول المحيطة بها. ومن هنا فان هناك العديد من العوامل تسهم في دفع القيادات الروسية عبر تلك القرون ، من تبني سياسات داخلية وخارجية ، بهدف تعزيز دورها اقليميا ودوليا ، لذا فمن النادر –وبشكل في عالمنا المعاصر– الا نجد دورا لروسيا في اية تطورات عالمية سياسية وعسكرية واقتصادية. ومن بين العوامل الفاعلة في مسار روسيا موقعها الجغرافي ، وغيرها من العوامل.

في مجال السياسة الخارجية لعبت روسيا دورا هاما وبخاصة في الفترة التي نشبت فيه الحرب العالمية الثانية ،فقد اتصفت السياسة الخارجية بتفاقم خطر الحرب لتفاقم خطر النازية. وقد سعى الاتحاد السوفييتي في البدء إلى عزل هتلر بتحالفه مع الدول الغربية. وبعد أن أصبح الاتحاد السوفييتي عضواً في عصبة الأمم (1934) أبرم معاهدات تعاون متبادل مع كل من تشيكوسلوفاكية وفرنسا[52].

(1935). لكن جهوده للتقارب مع الدول الغربية الأخرى اصطدمت بمناهضة غالبية قادتها للشيوعية، إذ رفضت بريطانية إبرام أية اتفاقية مع الاتحاد السوفييتي واكتفت فرنسا بمعاهدة عامة جداً من دون أية التزامات عسكرية. وعلى الرغم من ذلك فقد وقعت فرنسا وبريطانيا معاهدة مع هتلر وموسو لينى تخلت

[52] عادل عبد السلام، صباح كعدان، **الاتحاد السوفياتي ،التاريخ ،الف باء** الاخبار ،13نيسان/ابريل/2014

بموجبها لألمانيا عن إقليم السوديت التشيكوسلوفاكي (أيلول 1938). وأدى عدم إخطار الاتحاد السوفييتي بهذه المعاهدة إلى تعزيز شكوك ستالين في نوايا الغربيين بإطلاق يد ألمانيا في الشرق، مما دفع ستالين إلى عقد معاهدة عدم اعتداء متبادل مع هتلر (آب 1939). وتضمنت هذه المعاهدة بنوداً سرية منحت الطرفين حق «تحديد مناطق منفعة متبادلة»: بلدان البلطيق وفنلندة والجزء الشرقي من بولندا وبسارابية، وهي أقاليم كانت تشكل جزءاً من الإمبراطورية الروسية عام1913[53]

الموقع الجغرافي

ويرى المختصون في الدراسات الاستراتيجية والجيوسياسية ، أن الموقع الجغرافي يؤثر تأثيرا مباشراً في السياسة الخارجية لأي دولة ، تجاه الدول الأخرى وقد يكون عاملاً من عوامل قوة الدولة أو ضعفها، قد يؤدي إلى نمو الدولة وازدهارها وقد يكون سبباً في تخلفها وفقرها، ومن الممكن أن يجعل الدولة محل أطماع الدول الأخرى، وأيا كان الموقع الجغرافي ، فان اهميته تظهر فاعليتها من خلال التوجهات السياسية الداخلية والخارجية للقيادة السياسية للدولة ، وخاصة في رسم السياسة الخارجية، وهذا ينطبق على روسيا الاتحادية.

السياسة الخارجية الروسية

وعند التأمل في السياسة الخارجية الروسية فان المحور الاساسي من أهدافها العامة هو التأكيد على السلامة الاقليمية و أمن روسيا من خلال صيانة وتقوية سيادتها ووحدتها الإقليمية، وتحقيق مكانة مرموقة على الساحة الدولية، ا لاسيما ان روسيا (الاتحاد السوفياتي سابقا) كانت احد القطبين الرئيسيين عالميا ، اثناء الحرب الباردة ، التي انتهت بشكل واقعي وفعلي ، في اواخر القرن العشرين ، بعد تفكك الاتحاد السوفياتي ، وبالتالي اصلح العالم محكوما بقطب واحد ، ممثلا بالولايات المتحدة الامريكية ، ولكن على ما يبدو انه مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين،اخذت خريطة العالم السياسية تتغير ، وظهر معها تكتلات مهمة جدا، كان وما يزال لروسيا الدور اذ تنطلق من كونها كانت قوة عظمى، وتسعى لاستعادة هذه المكانة ، وتكون واحدة من أهم مراكز التأثير في العالم المعاصر كما تهدف السياسة الروسية إلى تشكيل نظام عالمي مستقر وديمقراطي، وخلق شروط خارجية تساعد عملية التنمية داخل روسيا، بما يطور من اقتصادها ويحسن

[53] المرجع المشار اليه اعلاه.

من مستوى معيشة سكانها ومن ثم، يأتي العمل على إقامة علاقات جيدة مع دول الجوار، والسعي لإزالة ومنع ظهور عوامل التوتر والصراعات، خاصة فى المناطق المجاورة لها، والبحث عن مصالح مشتركة مع مختلف دول العالم فرادى أو جماعات، فى إطار عملية إنجاز المهام المحددة كأولويات للأمن القومي الروسي ولذلك، تسعى روسيا لإقامة علاقات شراكة وتحالف من أجل تحسين التعاون الدولي، ودعم كل ما من شأنه المحافظة على مصالح المواطنين الروس فى الخارج والتعريف بروسيا بما يساعد على فهمها بشكل إيجابي على المستوى الدولي وفى هذا الإطار، تسعى روسيا إلى نشر اللغة والثقافة الروسية[54](

ومما لاشك فيه، وعند قراءة التاريخ السياسي منذ عدة قرون لروسيا ، لا يمكن الا وان يقف متأملا فاحصا للعوامل التي تحرك صانعي القرار الروسي في السياسة الخارجية تجاه مختلف القضايا والمشكلات الاقليمية والدولية ،وبالنظر الى القرن الحادي والعشرين، تعتبر روسيا الجديدة واحدة من الدول الفاعلة والمؤثرة في النظام الدولي الراهن، فعلى الرغم من بعض المشاكل التي تواجهها حاليا والمتعلقة أساسا بتبعات الأزمة الاقتصادية العالمية وبعض المشاكل الأمنية التي يسعى المسؤولون الروس إلى علاجها ،الا انها تمتلك أكثر من ورقة رابحة ،و تتمتع بثقل سياسي يمثله المقعد الدائم في مجلس الأمن الدولي[55] ، والقيادة الروسية وهي تخطط لتوجهاتها الخارجية ، تضع وتوفر لديها الكثير من الوسائل.

محددات وأدوات السياسة الخارجية الروسية

الرجوع الى ما اسفرت عنه الحرب العالمية الثانية ، وبشكل خاص في اواخر الاربعينات وبداية النصف الثاني من القرن العشرين ، اخذت الصورة او الخريطة السياسية الدولية تتغير ، واخذت دول الحلفاء التي انتصرت على المانيا ، وان من بين تلك الدول الاتحاد السوفياتي (سابقا) في تبني سياسات خارجية ، استنادا الى رؤيا ومرتكزات خاصة بها ، ودخل العالم في صراع الاقطاب ، حيث تشكل قطبين رئيسيين ومعسكرين رئيسيين ، هما المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ، والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي (سابقا) ، وتصاعدت حدة التوتر بين المعسكرين ، وكاد التوتر فيما بينهما ان يؤدي الى الدخول في صراع عسكري ننوي ، وكان من اكثر

[54] صدقي عابدين ، السيد ، **السياسة الروسية في آسيا. الأهداف والتحديات** ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، 1تشرين اول/ اكتوبر/2007

[55] آيات عبد السلام ،صابر ، **التوجهات للاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة** ، جسور الدراسات ، 16نيسان/ ابريل/ 2012

المحطات سخونة في القرن العشرين الازمة الكوبية ، بعد أن نشر الاتحاد السوفياتي في عهد خروتشوف صواريخ في كوبا ،و كانت سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية موجهة نحو السعي للحصول على التفوق الاستراتيجي على الفريق الخصم، وهذا من خلال دعم استراتيجية الردع والسباق نحو التسلح في محاولة دائمة لتفادي أي خلل أو تغيير يطرأ على مسألة توازن القوى بحيث تأخذ ضرورة المواجهة العقائدية بين الاشتراكية والرأسمالية النصيب الأكثر أثناء اتخاذ أي قرار فيما يخص السياسة الخارجية.

وبالتالي فقد ظلت سياسة الردع القائمة على استعراض القوة تسيطر على مرحلة الثنائية القطبية مع الحرص على عدم الدخول في مواجهة مباشرة ،ما أدى إلى تبني سياسة خارجية تحكمها الأسس العقائدية والتحدي في ظل دبلوماسية تدعمها قوة السلاح. ولكن هذا الواقع تغير بعد تفكك الاتحاد السوفياتي ، وتراجع المد الشيوعي ، وبخاصة بعد ارغام الاتحاد السوفياتي على الانسحاب من افغانستان ، وتفكك الاتحاد السوفياتي ، وانهيار حلف وارسو ،وبالتالي تقوقعت روسيا الى حد ما في اطار جغرافي ضيق الى حد ما، ولكن ذلك لم يكن نهاية الدور الروسي في العالم ، اذ مع بداية القرن الحادي والعشرين ، اخذ الدب الروسي ينتفض، وينظر بجدية الى الوصول الى المياه الدافئة.

اذا ومع انهيار الاتحاد السوفياتي ، لم يعد المذهب العسكري او العقيدة العسكرية هي التي تحرك وتوجه صانع القرار السياسي في روسيا ، ولكن ذلك لا يعني ، الانكفاء عسكريا وللأبد ، ، ففي الجانب السياسي لم يعد المذهب العسكري يربط بين أمن روسيا ومصالحها بأمن ومصالح المنظومة الاشتراكية، حيث اتخذت قضية الأمن والمصالح طابعاً قومياً خالصاً، كما لم تعد الولايات المتحدة الأميركية وحلف الناتو أعداء فعليين للأمن القومي الروسي وإن كان ينظر بعين القلق لمشروع الناتو بالتوسع نحو الشرق، بيد أنه شدد في الوقت نفسه على المخاطر والتهديدات المحلية والإقليمية للأمن الروسي التي مصادرها حركات الانفصال الداخلية ونزعات بعض دول الرابطة للانتماء إلى المؤسسات الغربية كحلف الناتو والاتحاد الأوروبي، واحتمالات تعرض رعايا روسيا ومصالحها للأضرار الناجمة من الاضطرابات والقلاقل التي يمكن أن تحصل بين دول الرابطة[56]

[56] نجيب السعد ، محمد ، **الدب الروسي ينتفض: قراءة في العقيدة العسكرية الروسية** ، المركز الوطني للأبحاث واستطلاع الرأي ، سوريا،27/نيسان/ابريل 2014

وعندما نتحدث عن التحولات السياسية في العلاقات الدولية ، فانه لا يمكن اهمال الدور الهام التي تقوم عليه القيادة السياسية وصناع القرار السياسي في تلك الدولة، وهذا بالطبع ينطبق على القيادة الروسية التي تسلمت مقاليد السلطة ، بعد ابعاد بوريس يلتسين عن السلطة في روسيا الاتحادية، في اواخر العقد الاخير من القرن العشرين، حيث قام على ادارة الدولة الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي كل من فلاديمير بوتين ومد فيديف، وفي العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ، امسك بوتين بزمام الامور في روسيا بمعاونة مد فيديف ، حيث رسم ملامح واسس ومنطلقات السياسة الداخلية والخارجية، واضعا نصب عينيه المصلحة الوطنية، وانه لابد من ان تعود روسيا الاتحادية كقوة منافسة وفاعلة في العلاقات الدولية، والتمدد الى مختلف المناطق والاقاليم الدولية على اسس من العقلانية، ولذلك فان المحددات التي تبنتها لقيادة الروسية في التعامل مع التطورات الدولية شملت ما يلي:

1-اضفاء الطابع القومي على السياسة الخارجية الروسية، والتأكيد على ضرورة استرداد روسيا المكانة التي افتقدتها منذ قيامها، وإنهاء الانفراد الأمريكي بموقع القمة. وحسب رؤية القيادة الروسية، فيجب إتباع خطة استراتيجية وعقلانية تفضي إلى إحلال التعددية القطبية محل هذا الانفراد، وعلى نحو يتناسب أكثر واتجاهات العالم الجديد.

2- السعي إلى علاقات متميزة وتعاون استراتيجي مع أصدقاء الاتحاد السوفييتي السابقين، لا سيما الهند وإيران والصين.

3- الاتفاق مع دول الجوار الإقليمي حول كيفية إقرار السلام والاستقرار في المنطقة، وفي مختلف المناطق الدولية.

4-وضعت القيادة الروسية الجديدة ، نصب اعينها ،انه لابد الا وان تعود روسيا الى المركز الهام جدا الذي كان يحتله الاتحاد السوفياتي ، كواحة من ابرز القوى الدولية ، وفي اطار الثنائية القطبية، وبالتالي الى اماكن الانتشار التي وصل اليها الاتحاد السوفياتي في كافة المجالات ، وفي كافة المناطق والأقاليم الدولية ، والعمل على توفير الوسائل التي تمكن روسيا ، من تحقيق ذلك ، سواء من خلال الخبرات التكنولوجية العلمية ، والقدرات العسكرية والاقتصادية، وبإقامة التكتلات والتحالفات الاقتصادية ، والتعاون العسكري ،وذلك بهدف تعزيز وفرض النفوذ الروسي في كافة الاماكن الدولية.

وكان من أهم الخطوات التي اتخذها لتقوية سياسة بلاده الخارجية في مواجهة القوى العالمية الكبرى الأخرى اندماج روسيا في العديد من نشاطات السياسة الخارجية مثل مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى، ومنتدى آسيا- باسيفيك للتعاون الاقتصادي، ورابطة الأمم لجنوب شرق آسيا، ومؤتمرات القمة الروسية مع الاتحاد الأوروبي[57].

ونحن نتحدث عن العناوين الرئيسية للسياسية الخارجية الروسية وبخاصة في اواخر القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين ، فلابد من الاشارة الى ادوات السياسة الخارجية التي تستخدمها القيادة الروسية في ترجمة المحددات لسياسة روسيا الاتحادية لجعل تلك المعتقدات والمنطلقات الى حقائق ملموسة ومع بداية الألفية الثالثة، بقيادة الرئيس فلاديمير بوتين، الذي وضع وثيقة للتصور الاستراتيجي لسياسة "روسيا" الخارجية مع بداية توليه السلطة، تستند على ثلاثة مبادئ:

1-إعطاء أولوية لتطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب؛ كي لا يخضع لهيمنة قوى عظمى واحدة، هي الولايات المتحدة الأمريكية.

2- تقوية الروابط مع حلفاء روسيا القدامى، وكذلك مع دول قارة أسيا الفاعلة، وفي مقدمتها الصين والهند واليابان، لتأكيد مصالح روسيا في مجالها الحيوي.

3-الالتفاف على توسيع حلف الناتو باتجاه شرق أوروبا ومنطقة البلقان، وبحيث تنهي الى حد كبير مسالة الهيمنة الأمريكية على صناعة السياسة الدولية.

وعليه فان هذه القيادة الروسية ، وضعت نصب عينيها حتمية تطوير ادوات السياسة الخارجية بما يتوافق مع هذه التوجهات، وابتكار ادوات تتوافق مع التحولات الجديدة والمتلاحقة على المستويات الاقليمية والدولية.

والقيادة الروسية الجديدة تدرك اهمية امتلاك قوة عسكرية متطورة، ولذلك استحوذت الصناعة العسكرية الروسية على حيز رئيسي من جهود بوتين من أجل إعادة تنظيم هذه الصناعة وزيادة فاعليتها فى تعزيز قوة الآلة العسكرية الروسية، وهو ما انعكس فى تخصيص موارد أكبر لهذه الصناعة مع إسناد

[57] د. مهدي الراوي، عبد العزيز ،"**توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة**"، دراسات دولية، العدد 35، ص ص 162- 163

مهام وأدوار جديدة لها فى السياسة الروسية إلا أن ذلك كله لا ينفى أن قطاع الصناعة العسكرية الروسية يظل معرضا لمشكلات تكنولوجية ، الروسية، مقارنة بالأمريكية، الأمر الذى قد يحد مستقبلا من قدرة روسيا على منافسة الولايات المتحدة في مجال مبيعات السلاح التقليدي على الساحة الدولية[58]. ، ينظر الى البعد العسكري على انه أكثر أبعاد الأمن القومي فاعلية ووضوحاً، كما أنه البعد الذي لا يسمح بضعفه أبداً؛ لأنه يؤدي إلى انهيار الدولة وتعرضها لأخطارٍ وتهديدات عنيفة قد تصل إلى حد وقوعها تحت الاحتلال الأجنبي، أو إلغائها تماماً وضمها إلى دولة أخرى، أو تقسيمها إلى دويلات صغيرة، أو اقتسامها مع الآخرين، ويرتبط هذا البعد بباقي أبعاد الأمن القومي ارتباطاً وثيقاً؛ لأن ضعف أي من الأبعاد الأخرى يؤثر في القوة العسكرية ويضعفها، بينما قوة هذه الأبعاد تزيد من القوة العسكرية للدولة التي هي جوهر أمنها الوطني.

تحافظ القيادة الروسية على منطلقات ومحددات اساسية من اجل تحقيق المصلحة الوطنية الروسية والتي تتمثل في ،وتعطى هذه النظرية الاهتمام الأكبر لحماية مصالح وحقوق المواطنين الروس في الداخل والخارج. وقد حرص الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في الوقت نفسه علي تأكيد التمسك بالمبادئ الرئيسية لنظرية السياسة الخارجية التي سبق وأعلنها خلال ولايتيه السابقتين ومنها الشفافية والوضوح والبرجماتية والتصميم علي تحقيق وحماية المصالح القومية, مشيرا الي ضرورة تنفيذ ذلك دون الانزلاق الي أية نزاعات أو مواجهات مع الاخرين والتعاون مع كل شركاء روسيا علي أساس مبدأ المساواة والاحترام المتبادل آلي جانب مراعاة الدور المحوري للأمم المتحدة وسيادة القانون الدولي.

وتسعى روسيا الى تهدئة الاوضاع الدولية، وهذا من شأنه ان يجعلها التحرك بهدوء وتحقق ما تريد، وتتلخص الاهداف الرئيسية للاستراتيجية الروسية إلى استراتيجية إقليمية وأن روسيا بحاجة ماسه لتهدئة الصراعات الخارجية إلا ما يرتبط منها بعوامل تنهك القطب الأوحد في العالم شرط عدم الانغماس الروسي فيها وأن المطلوب هو لملمة الجراح الداخلية وبناء أسس الدولة القومية وإصلاح الوضع الاقتصادي وأن الدور الروسي الجديد الذي تسمح به القدرات الاستراتيجية للبلاد هو في حدود المحيط الإقليمي الآسيوي والأوروبي ، و بناء الدولة القومية الروسية يتطلب المحافظة على قدر هامشي من أشكال الحرب الباردة –وإن اختلف شكلها وأدواتها وطرق معالجتها –بهدف تحقيق مصالح الدولة القومية

[58] ابراهيم محمود ، احمد ،**الصناعات العسكرية الروسية. تدعيم الاقتصاد والمكانة** الدولية،1/شباط/فبراير/ 2007، الأهرام الرقمي ، القاهرة

الروسية وليس الصراع والطموح الدولي –وأن أحد أهم أساليب هذه الحرب الجديدة يتمثل في تعزيز النزعات الاستقلالية لأوروبا والصين وغيرها[59]

وفي العلاقات الخارجية وكيفية متابعة الدور السياسي خارجيا ، تنطلق القيادة الروسية من أنه لابد ان تعتمد أساسيات السياسة الخارجية الجديدة في معظمها علي ضرورة استخدام الأشكال والمناهج العصرية للعمل السياسي الخارجي، بما في ذلك الدبلوماسية الاقتصادية، وإدخال ما يسمي بعناصر القوة الناعمة والاندماج الواعي في التيارات المعلوماتية العالمية. وفي يوجد تأكيد من قبل صانعي القرار السياسي الروسي قائما على التمسك بالمبادئ الرئيسية لنظرية السياسة الخارجية التي تستند الى مفاهيم هامة ، منها الشفافية والوضوح والبرجماتية والتصميم علي تحقيق وحماية المصالح القومية[60].

وبدا الرئيس فلاديمير بوتين باتباع توجهات جديدة في السياسة الخارجية بهدف إعادة إحياء الدور الروسي في النظام الدولي من جديد ، وذلك من خلال:

1–العمل على بناء القوة الذاتية الروسية بشكل مستقل ، والنظر إلى تلك القوة وحدها على أنها المحدد لوضع روسيا في السياسة الدولية

2–رفض بوتين السياسة الأميركية الأحادية الجانب والمطالبة بإنشاء نظام عالمي ديموقراطي، أي متعدد الأقطاب، والعمل على تقوية دور القانون الدولي.

3–معارضة روسيا الغزو الأميركي للعراق سنة 2003، وهي أدانت الضربات الجوية الأميركية البريطانية في 1993 و1998 و2001، وكان التأكيد الروسي الدائم على ضرورة الانسحاب من الأراضي العراقية وحل القضية في إطار الشرعية الدولية ومن خلال الأمم المتحدة، وحق الشعب العراقي في تقرير المصير من خلال ارادة شعبية حرة..

4– بناء شراكة استراتيجية مع الصين في إطار منظمة شنغهاي للتعاون والتي تضم دول آسيا الوسطى، وشمل ذلك مشاركة نفطية لمد خطوط نقل النفط الروسي من سيبيريا إلى الصين، مع السعي إلى إعطاء المنظمة بُعداً عسكريا.

---

[59] ابراهيم محمود ، احمد ،**الصناعات العسكرية الروسية. تدعيم الاقتصاد والمكانة** الدولية،1/شباط/فبراير/ 2007، الأهرام الرقمي ، القاهرة

[60] قارة الجزائري ، الأمجد ، **القوة الروسية الصاعدة و مستقبل الهيمنة الأمريكية على العالم ،** مجله الابتسامة البريدية

5-الاضطلاع بدور أقوى في منطقة الشرق الأوسط والتحول من سياسة الحياد السلبي إزاء قضايا المنطقة إلى سياسة المبادرات، وقد أشار بوتين إلى أنه يسعى إلى تحقيق سياساته الجديدة من خلال الحوار القائم على المساواة بين الأطراف وبما يحقق مصلحة الجميع[61].

والقيادة الروسية في توجهاتها الداخلية والخارجية، فإنها تعمل في اطر نظام سياسي يحدد مهام كل الاطراف المشاركة في الحياة العامة السياسية الروسية داخليا ، وخارجيا ، حيث تبنت روسيا الاتحادية نظاما سياسيا خاصا بها ، يقوم على التعاون فيما بين مكونات تلك النظام السياسي.

تشكيل النظام السياسي الروسي:

ونحن نتناول تشكيل هذا النظام الذي تم اقراره بعد انكماش روسا ضمن جغرافية روسيا الاتحادية، وحدودها السياسي، لابد من تناول الاحزاب السياسية الروسية ، ودورها في تشكيل هذا النظام ، سواء الاحزاب المؤيدة للسلطة السياسية الحاكمة، او المعارضة، ولذلك سنسعى لإلقاء نظرة سريعة على تلك الاحزاب:

الاحزاب السياسية الروسية

اولا: حزب روسيا الموحدة

تأسس الحزب في 1 ديسمبر/ كانون الاول عام 2001 باتحاد عدة حركات سياسية ، وأعرب رئيس روسيا فلاديمير بوتين في شهر أكتوبر/تشرين الاول 2007 في موسكو عن موافقته على ان يترأس القائمة الانتخابية لحزب "روسيا الموحدة" ، حيث بعد ذلك تولى بوتين رئاسة الوزراء ، حيث وبادر في ربيع عام 2011 إلى تشكيل الجبهة الشعبية الموحدة لعموم روسيا وذلك بغية توسيع القاعدة الجماهيرية لحزب "روسيا الموحدة[62].

وبالمراجعة للنتائج التي اسفرت عنها الانتخابات البرلمانية والرئاسية ، يتبين ان حزب روسيا الموحدة احتل المرتبة الاولى في مجلس النواب الروسي (الدوما)، مدار الجزء الأكبر من العقد الأخير، سيطر حزب روسيا الموحدة، على الحياة السياسية في روسيا الاتحادية ويدعم حزب روسيا

[61] روسيا والنظام الدولي وارتدادات الربيع العربي ، جريدة الحياة، ٢٥ / أيلول/سبتمبر/2014

[62] http://arabic.euronews.com/2012/04/25

الموحدة الكرملين وبوتين بصورة شخصية. وقد قبل رئيس الوزراء ترشيح الحزب له في الانتخابات الرئاسية العام المقبل، ووافق الرئيس الحالي فلاديمير ميد فيديف على أن يكون المرشح الأبرز للحزب في الانتخابات البرلمانية.

ويتبنى الحزب الاستقرار السياسي والاجتماعي الاقتصادي، ويسعى إلى عودة روسيا كقوة عظمى، كما يصف نفسه بأنه حزب وسط محافظ تعتمد أيديولوجيته على القيم الروسية التقليدية والاعتقاد بأن لروسيا هوية خاصة[63]

ثانيا: الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي

يعتبر الحزب الشيوعي الخليفة الأيديولوجي للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي، ويعد الحزب اليساري الأكبر والأكثر شعبية في روسيا. ويتولى غينادي زيو غانوف قيادة الحزب منذ تأسيسه عام 1993. ويأتي الحزب في المركز الثاني من حيث عدد المقاعد بالبرلمان الروسي، إذ لديه 57 نائبا في مجلس ال ويلقى الحزب الشيوعي تأييدا كبيرا بين كبار السن والطبقة العاملة والمتقاعدين، ولاسيما في المناطق الريفية. ولكن يبذل الحزب في الفترة الأخيرة مساعي دؤوبة لجذب ناخبين ونشطاء من الشباب.

ولا يزال الحزب يستخدم خطابا يعود إلى الحقبة السوفياتية، ويوجه انتقاداته للرأسمالية، ويركز بدرجة كبيرة على جوانب وطنية وعلى الهوية الروسية دوما. يتبنى هذا الحزب العديد من الاهداف التي يسعى الى تحقيقها ، ومن بينها

1.-سلطة الشعب تعني السلطة الدستورية للأغلبية الكادحة

2-العدالة التي تمثل حق العمل للجميع، وتضمن التعليم المجاني والرعاية الطبية وكذلك السكن الجيد والاستجمام والتأمين الاجتماعي.

3-المساواة القائمة على تحرير العامل من الاستغلال واضطهاد الإنسان لأخيه الإنسان، وإزالة كافة اشكال الطفيلية الاجتماعية . أن تكون المصانع ومواقع الإنتاج الكبيرة ملكية عامة وليست خاصة

4-الروج الوطنية والمساواة بين القوميات والصداقة بين الشعوب.

[63] محطة ال بي بي سي ،**الأحزاب الروسية المشاركة في الانتخابات البرلمانية** ، 4/كانون الاول/ 2014

5- بناء الاشتراكية المجددة في المستقبل البعيد.

وهكذا فان الحزب الشيوعي في روسيا اتحادية ينطلق في مواقفه من خلفية تاريخية وثقافية تم اتباعها منذ عدة عقود ، وبخاصة في عهد الاتحاد السوفياتي ، حيث كان الحزب الوحيد الذي يمارس أنشطة مسموحه بشكل علني في الاتحاد السوفياتي (سابقا)، أرضيته الانتخابية الحالية: الجمع بين المثل السوفيتية والديمقراطية ويطالب بدور متزايد للدور[64].

ثالثا :تحالف القوي اليمينية

تشكل هذا التحالف رسميا في مايو (أيار) 2001 من ممثلي الاحزاب اليمينية التي خاضت متفرقة الانتخابات السابقة لمجلس الدوما في ديسمبر 1999. وقد تزعم القائمة الانتخابية لهذا التحالف كل من بوريس نيمتسوف الذي سبق ان شغل منصب نائب رئيس الوزراء في منتصف التسعينات وايرينا خاكامادا نائبة رئيس مجلس الدوما الحالي واناتولي تشوبايس الذي طالما اثار جدلا واسع النطاق في الساحة السياسية الروسية بسبب برنامجه المتعلق بالتخصيص في مطلع التسعينات والذي آلت بسببه ثروات روسيا من النفط والغاز والمعادن الى حفنة محدودة من اثرياء روسيا الجدد . اتخذ هذا التحالف سياسة مناوئة للرئيس فلاديمير بوتين في المرحلة الرئاسية الاولى..

رابعا: **الحزب الديمقراطي الليبرالي الروسي**

يأتي هذا الحزب في المركز الثالث بمجلس الدوما، في الانتخابات البرلمانية التي تمت في عام 2011 ، حيث حاز على 40 مقعدا. ويتزعم الحزب فلاديمير جيرينوفسكي، أحد أبرز الشخصيات بالساحة السياسية الروسية منذ وقت طويل.

ولا يميل الحزب إلى توجيه انتقادات صريحة إلى بوتين أو مد فيديدف، بل يمثل بالأساس أداة سياسية يستخدمها جيرينوفسكي. ورغم تغير آراء رئيس الحزب على مدار الأعوام، إلا أنه لا زال يعتبر زعيما شعبيا.

[64] ايلاف ، وكالة نوفستي ،**الحزب الشيوعي الروسي يدخل منعطفا هاما**، 6/ نيسان(ابريل) 2007

وخلال الفترة السابقة للانتخابات الحالية، ركز الحزب على الدفاع عن مصالح العرق الروسي، ولكنه ظل بصورة عامة حريصا على عدم الانزلاق إلى خطاب قومي صريح ، ويرى الديمقراطي الليبرالي أنه الحزب اليميني الوحيد الصادق في روسيا. ويدعم وجود حكومة قوية، وينتقد "تراجع هيبة الدولة وتردي الأخلاق"، كما يتخذ منحى صريحا في معادة الغرب. وترتكز قاعدة دعم الحزب بين ذوي الدخل المنخفض، ولاسيما في المناطق الريفية والمدن الصغيرة[65].

وفي تطلعات القيادة الروسية الجديدة ، وبخاصة مع بداية العقد الثاني من القرن العشرين ، وبالاعتماد على قدراتها الداخلية وتحالفاتها الخارجية ، فان روسيا اندفعت في القضايا الدولية وبخاصة منطقة الشرق الاوسط (المنطقة العربية)بشكل اكثر تحديدا ، لاسيما المسالة السورية، وغيرها من القضايا العربية

روسيا والشرق الاوسط الجديد

عندما نتحدث عن روسيا الاتحادية ودورها في رسم السياسات الدولية في القرن الحادي والعشرين ، فإننا نتحدث عن دولة عظمى احتلت مكانة هامة جدا في رسم الكثير من أساسيات العامل الدولي في مختلف القضايا الدولية، وفي هذا السياق فهي دولة منافسة ، لديها القوى والامكانات التي اهلتها وتؤهلها للقيام بهذا الدور، وكما لابد من الاشارة الى ان روسيا الاتحادية كانت المكون الاهم في الاتحاد السوفياتي ، وشكلت لما عرف بالثنائية القطبية، حتى مطلع العقد الاخير من القرن العشرين، حيث شهدت هذه الدولة حالة انكفاء مؤقت ، ولكنها عادت من جديد لتكون لاعبا هاما في السياسة الدولية ،وهي تطل الان بقوة على الساحة الدولية، واصبح دورها حاسما في مختلف المشكلات الدولية ، وهي تسعى بكل قوة للعودة التي كان الاتحاد السوفياتي مناطق نفوذ وتعاون مع دول تلك المنطقة، وهذا ما تسير عليه قيادة فلاديمير بوتين، وتراقب هذه القيادة وتتابع اية توجهات للقوى الغربية في المنطقة يتصف الموقف الروسي من قضايا الشرق الاوسط بالعمل بشكل جاد وهادئ وفعال في ابطال مفاعيل القوى الغربية الراغبة في فرض رؤيتها لحل المشكلات في المنطقة العربية ،وبخاصة فيم يتعلق بالمسالة السورية، ويمكن القول تأسيسا على ما سبق إن روسيا استطاعت أن تفرض على

[65] شبكة الإسراء والمعراج ، **الأحزاب الروسية المشاركة في الانتخابات البرلمانية** ،4 / كانون الأول(ديسمبر)2011

خصومها الغربيين إيقاعاً متميزاً في مسار الأحداث، حيث إنه ورغم الجهود الغربية الحثيثة لفرض معادلة تتفق ومصالحها في التعامل مع المسالة السورية ،الا ان القيادة الروسية ممثلة بالرئيس فلاديمير بوتين موسكو تمكنت من أن تحوّل الملف السوري إلى ملف ثنائي، يجري التعامل معه بشكل مباشر بين روسيا والولايات المتحدة[66] .

بشكل خاص ، ومن بين ما تسعى اليه الدول الغربية الاستعمارية اعادة صياغة المنطقة العربية وما يتصل بها وفقا لرؤية استعمارية ، ومن بين هذه الرؤى اعادة تشكيل الشرق الاوسط ،وفقا للمصالح الوطنية لتلك الدول ،وبالتالي فان روسيا تدرك ان عليها هي الاخرى المحافظة على مصالحها الوطنية والقومية الاستراتيجية، ومراقبة ما يدور في الذهنية الغربية.

تعمل روسيا شأنها شان الكثيرين من القوى الدولية الحفاظ على مصالحها في كافة التعاقدات والاتفاقيات التي تبرمها مع الدول في المنطقة العربية والاقليم المجاور لهذه المنطقة، ولكنها بشكل هادئ ، وبالتالي استطاعت القيادة الروسية الحفاظ على مصالحها في المنطقة، ومن ناحية اخرى ازدادت في شكل كبير في السنوات الأخيرة، لا سيما بعد الربيع العربي، لاسيما ان هذه المنطقة ذات مكانة استراتيجية هامة جدا ، ولذلك نجد ان السياسة الروسية تتحرك بشكل هادئ ومثابر ، وزادت روسيا أنشطتها الدبلوماسية في الشرق الأوسط بشكل ملحوظ[67] ، وهذا الحراك الروسي في ادارة الحفاظ على مصالحه ،يقوم على عدة مستويات وتوجهات تحدد سلوك روسيا في الشرق الأوسط، أولاها: العودة على منافسة الدول الغربية بشكل عام والولايات المتحدة الامريكية بشكل خاص في المنطقة العربية ، بهدف اضعاف القدرات الامريكية وانهاكها استراتيجيا ، وبذلك يعود النظام الدولي إلى حالة من التوازن الاستراتيجي ينهك الأخيرة استراتيجيا ، ولم تتوقف روسيا في العمل التنافسي بالمنطقة، تقوم بمبادرات ذات طابع استراتيجي عسكري ، من جديد إلى البحر المتوسط مدعوما بقاعدة عسكرية روسية يفضل الروس أن يكون مقرها سوريا.

يرى الباحثون في العلاقات الدولية الثنائية والجماعية ، ان لدى السياسة الروسية الخارجية مرتكزاتها واهدافها، وبخاصة اخذت تتضح مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ،تزايد نشاط

---

[66] الزاوي ، الحسين ، **روسيا والشرق الاوسط الجديد** ، صحيفة الوفد ،مصر،20 ايلول(سبتمبر) 2013.

[67] شرقية ، ابراهيم ،**دور روسيا في الشرق الأوسط ،مركز بر وكنجز الدوحة** ، 9/ كانون أول (ديسمبر) 2013

السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، والمرتبط بتحقيق مصالح استراتيجية محددة لموسكو، يبدو أن هناك إطارا حاكما لهذه السياسة، يكاد يعبر عن "مشروع سياسي"، أو "رؤية سياسية" لروسيا، تؤطر سياستها تجاه المنطقة، لكن تظل فرص تحقق هذه الرؤية تواجهها تحديات عديدة مرتبطة بمواقف القوى الرئيسية في الشرق الأوسط من هذه الرؤية .

يوجد عدة ابعاد للسياسة الروسية تجاه الشرق الاوسط بشكل خاص ، من بينها أن روسيا تقدم نفسها على أنها دولة تحافظ على الوضع الراهن في الشرق الأوسط، وتتشكك في التغيير السياسي الذي جاءت به الثورات العربية منذ نهاية عام 2010، اضف الى ذلك، انها ترى في التصور الامريكي ولسياسات توثيق علاقات معها من قبل دول المنطقة، على أنها مصدر تهديد للمصالح الروسية، وهو ما يضطر دول المنطقة، التي تحتفظ تاريخيا بعلاقات قوية مع روسيا، للحذر في علاقاتها مع الولايات المتحدة، في ما يشبه، وفقًا للرؤية الروسية، واخيرا ، فان روسيا لا تهمل دور القوى الاجتماعية في المنطقة العربية، مثل منظمات المجتمع المدني ومراكز الفكر ، ونظرا للدور الروسي في المنطقة العربية ، ومحاولات عودتها لما كانت عليه، في الخمسينات والستينات من القرن العشرين ، حيث شهد العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين تمدد الروسي في العديد من الدول وبخاصة سوريا ومصر في العديد من المجالات[68] ، ولاسيما بعد المشاركة القتالية الروسية في مكافحة القوى الارهابية في سوريا، بمختلف القوات العسكرية البحرية والجوية ، وتعزيز قواعدها العسكرية في الموانئ السورية ، وتعزيز القدرات الصاروخية بمنظومة صاروخية اس 400 .

[68] رجب ،ايمان ،**المخطط الروسي في الشرق الأوسط يحاكي الأميركي في الهيمنة الاستراتيجية**

صحيفة العرب ، العدد 9584 ، 9/ حزيران (يونيو)/ 2014

الجمهورية التركية:

مقدمة

مما لاشك فيه ان الجمهورية التركية لعبت وتسعى لعب ادوار تعزز دورها على المستوى الإقليمي والدولي، ومذ اواخر القرن العشرين ، وبدأت القرن الحادي والعشرين ، تسعى القيادة السياسية التركية الى التمدد ، مستخدمة مختلف الادوات، وهي لا تجد حرجا في تغيير مواقفها، بهدف تحقيق التوسع، ولا تخفي هذه القيادة في اثارة احداث الماضي، وتسعى الى فرض رؤيتها على الدول المجاورة ، وبخاصة العربية ، في صياغة الانظمة السياسية لتلك الدول، بما يستجيب لتوجهات نظامها السياسي، حيث سنتناوله على النحو التالي::

الموقع الجغرافي

تتوسطّ الدولة التركية قارات العالم القديم الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا، وقد منحها هذا الموقع منذ القدم قدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي بحيث تؤثّر وتتأثر بالعناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافيّة القائمة .

وتقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته "أوراسيا" وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطيّة الأمر الذي يؤهلها لأن تكون دولة محوريّة أو حاسمة في المجال الجيو–سياسي، ومن الناحية الجغرافية ، فان أراضي الجمهورية التركية تقع في منطقة الأناضول بالقارة الآسيوية ويقع جزء صغير من أراضيها في منطقة البلقان بالقارة الأوروبية، وتطل تركيا على عدة مسطحات مائية هي البحر الأسود والبحر المتوسط وبحر مرمرة وبحر إيجة

وكما اشرنا بإيجاز فان الاهمية الجغرافية التي تتميز بها الجمهورية التركية ، تختضن نظاما سياسيا منذ فترة طويلة ، وبشكل الخاص مع بداية العقد الثالث من القرن العشرين، والسؤال هو ما هي مكونات النظام السياسي التركي الرئيسية ؟

مؤسسات النظام السياسي التركي

مع بداية الثمانينات من القرن العشرين حدثت تغيرات هامة حدا في تأسيس نظام سياسي بعيدا الى حد ما عن سيطرة المؤسسة العسكرية، وبدء تشكيل احزب سياسية بشكل علني، سواء المؤيدة للذين يتصدرون المشهد السياسي ويؤدون القائمين على ادارة الدولة او المعارضة لهم،

ومنذ تشكيل المؤسسات الاساسية للنظام السياسي للدولة، والتي تشمل السلطة التشريعية ، والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية ، وهذه السلطات هي التي تعيش من خلالها وتعمل معظم الانظمة السياسية

وفي قراءة للحالة التي عليها النظام السياسي التركي ، فهو يقع ضمن الانظمة البرلمانية ، علما ان هناك انظمة يطلق عليها انظمة رئاسية ، بمعنى انه لا توجد سلطة تنفيذية بقيادة رئيس الوزراء وبالطبع فان الرئيس هو اعلى مسؤول تنفيذي في النظام البرلماني وهذا ما يسعى اليه ارد وغان بعد الانتخابات التي تمت في اول شهر تشرين الثاني(نوفمبر) .2015

فكل ما يتعلق بتنفيذ وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والدفاعية والأمنية والسياسة الخارجية هي من اختصاص الحكومة التركية، والوزارة المختصة، بعد إقرارها من البرلمان. كما يترأس رئيس الوزراء جلسات مجلس الأمن القومي التركي، ويعد مسؤولاً أمام البرلمان عن تنفيذ السياسات الداخلية والخارجية، وتؤثر القوى السياسية في عملية اتخاذ القرارات السياسية على كافة المستويات والمجالات،يقسم المهتمون بالشأن السياسي التركي وبخاصة فيما يتعلق بالأحزاب السياسية التركية الى

اولا: تيار المحافظة الديموقراطي

1-حزب العدالة والتنمية

تم تشكيل حزب العدالة والتنمية من قبل النواب المنشقين من حزب الفضيلة الإسلامي الذي تم حله بقرار صدر من محكمة الدستور التركية في 22 يونيو/حزيران 2001، وكانوا يمثلون جناح المجددين في حزب الفضيلة، وذلك في 14/اب(اغسطس) ، 2001 ، برئاسة رجب طيب ارد وغان ، حيث وصل الى منصب رئاسة الوزراء ، ومن ثم الى رئاسة الجمهورية خلفا للرئيس السابق عبدالله جول.

ينظر الى هذا الحزب ، انه يتبنى الفكر الإسلامي المعتدل في تركيا، ويحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، ويؤكد أنه لا يحبذ التعبير عن نفسه بأنه حزب إسلامي، فهو حزب يحترم الحريات الدينية والفكرية ومنفتح على العالم ويبني سياساته على التسامح والحوار، ويؤكد عدم معارضته للعلمانية والمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية، كما يؤيد انضمام تركيا إلى

الاتحاد الأوروبي، ويؤكد أنه سيواصل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يجري تطبيقه في تركيا تحت إشراف صندوق النقد الدولي مع نقده لبعض جوانبه لحزب العدالة والتنمية جذور إسلامية وتوجه إسلامي، خاصة أن تشكيل الحزب جاء من قبل نواب برلمانيين كانوا أعضاء في حزب الفضيلة الإسلامي الذي كان يرأسه نجم الدين أربكان . إلى الاتحاد الأوروبي، ويؤكد أنه سيواصل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يجري تطبيقه في تركيا تحت إشراف صندوق النقد الدولي مع نقده لبعض جوانبه، ولم يكن هذا الحزب بعيدا عن دور حركة الاخوان المسلمين.

عمل الحزب إلى الاستفادة من التجارب الحزبية السابقة، باعتماد البرجماتية، من خلال استقطابه للقاعدة الإسلامية العريضة في تركيا لتبقى الرافعة هي القاعدة الإسلامية التي أوصلته إلى السلطة، ورأى

مؤيدو الحزب أنه يستطيع معالجة المسألة الأكثر صعوبة وهي الاعتراف بالحقوق الديمقراطية للسكان الأكراد، وكذلك محاولة إطلاق مبادرات دبلوماسية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز؛ من أجل تأدية دور فاعل في المنطقة[69]

ولكن نموذج الحزب بدأ يتراجع من جراء السياسات الخارجية المرتبطة بأردوغان وطموحاته الشخصية، حيث انخرطت تركيا في حروب إقليمية بدوافع طائفية، على رأسها تبني تركيا سياسةً طائفية أفقدت «النموذج التركي» جاذبيته؛ بسبب حكومة لم تستطع الجمع بين الديمقراطية والإسلام. تحولت حكومة «العدالة والتنمية» إلى مذهبية، حيث دعمت «جبهة النصرة»، ووقفت مع المتطرفين في حربهم ضد التنظيمات الكردية المنتشرة على الحدود من الجهة السورية ..

يرى المتابعون لشأن الحركات الاسلامية ، ان حزب العدالة والتنمية، انما هو احد اذرع حركة الاخوان المسلمين، لقد جاء حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا عام 2002، كجناح الإصلاحي والتجديد في حزب الفضيلة سابقاً، على دولةٍ تركيةٍ لها كافة مقومات الدولة وفي حالة حزبيةٍ وسياسيةٍ، فضلاً عن أنها تمتلك دستوراً مدنياً علمانياً أتاتوركياً يؤكد على استقلالية الجيش ورقابته على الدولة والملكية العامة، وهو الوضع الذي لا يمكنهم من الانقلاب على مدنية الدولة، حيث إن الجيش التركي هو حامي العلمانية والدستورية وأية محاولة انقلابية على ذلك يتصدى لها الجيش وبذلك تعد جماعة الإخوان هي الحاضن الأساسي لجميع الأحزاب التي أسسها نجم الدين أربكان ورفاقه من حزب

[69] بوابة الحركات الاسلامية ، **الإخوان المسلمون في تركيا.: وهم الخلافة العثمانية في ثوب إخواني** ، 13/ آب (اغسطس) 2014

النظام الوطني إلى حزب السلامة الوطني وحزب الرفاه وحزب الفضيلة وأخيرا حزب السعادة، إلا أنها ميزتها بعد انشقاق عدد كبير من شبابها وانضمامهم إلى حزب العدالة والتنمية[70] ، وعليه فان هذا الحزب يسعى الى فرض توجهاته الى الكثرين من الاحزاب السياسية التركية.

2-حزب السعادة:

ظهر حزب السعادة عام 2001 بعد إغلاق حزب الفضيلة وتولى رئاسته رجائي قوطان مثلما كان يقود الفضيلة تحت توجيهات نجم الدين أربكان .تعرض الحزب لضغوط معنوية كبيرة فى أعقاب مصادرة حزبي الرفاه والفضيلة ومحاكمة زعيمه المتهم بالإسلام السياسي والسعي لهدم الدولة العلمانية الآتاتوركية. ظهور حزب العدالة والتنمية فى عام 2001 على أيدى مجموعة الشباب المنشقين من الفضيلة وقف حائلا فى طريق تقدم الحزب لأن القواعد الشعبية تحولت نحو الشباب. وهذه هي المرة الثانية التي يخوض فيها الانتخابات و خسر في عام 2002 لعدم حصوله على نسبة 10% من الاصوات.

ولكن وعلى الرغم من فشله فى اجتياز حاجز الأصوات المؤهلة بانتخابات 2002 وجلوسه بالظل بعيدا عن البرلمان إلاّ أن له قواعد شعبية بالداخل والخارج وله قدرة على التنظيم وحشد الجماهير ضد الرسوم الهزلية المسيئة لرسول الله صلى الله عليه وسلم التي نظمها باستانبول قبل فترة، وسعى الحزب الى امتلاك ادوات وتنظيم المؤتمرات الدولية والاحتفالات الداخلية كلها تبرز تواجده الشعبي وتأثيره السياسي. يعتمد الحزب فى أصواته على أتراك المهجر وطبقة التجار وقطاع الأعمال والمحجبات بالمدن والريف على حد سواء وله وجود قوى في عدة محافظات .

لازال الحزب يسير على مبادئ حركة ميللي جوروش – التجمع الوطني – ومقرها ألمانيا والتي لازال يقودها نجم الدين أربكان الرافضة للهيمنة الغربية وسياسة حلف الأطلسي والمؤيدة للتقارب مع العرب والمسلمين والابتعاد عن أمريكا ودولة الاحتلال بفلسطين وترفض سياسة الأحلاف العسكرية والسياسية وتؤيد الوحدة الاقتصادية الإسلامية كما تعارض سياسة صندوق النقد الدولي والفوائد البنكية والتطبيقات العلمانية المتطرفة مؤيدة لحق المرأة بالحجاب والعمل والتعليم.

[70] . (18) المرجع السابق

ينظر الى حزب السعادة التركي من بين الاحزاب المحافظة الديموقراطية، على انه يعد حزب السعادة التركي، آخر أحزاب تيار "مللي غوروش" أي "الرأي الوطني" الذي أسسه رئيس الوزراء التركي الأسبق نجم الدين أربكان، واعتقاله ومحاكمته بتهمة اختلاس أموال من حزب الرفاه المنحل، والحكم عليه بسنتين سجنا وكان يبلغ من العمر وقتها 77 عاما ثم رحيله في عام 2011م.[71]

حصل حزب السعادة على 2.49 بالمائة في انتخابات 2002 البرلمانية، وعلى 4.02 بالمائة في انتخابات 2004 المحلية، وعلى 2.34 بالمائة في انتخابات 2007 البرلمانية، وعلى 5.2 بالمائة في انتخابات 2009 المحلية، وعلى 1.27 بالمائة في انتخابات 2011 البرلمانية[72] .

واذا كانت هذه بعض الاحزاب السياسية الإسلامية الديموقراطية المحافظة، فقد ظهرت ايضا احزاب علمانية يسارية

ثانيا : الاحزاب اليسارية العلمانية الاتاتوركية

1-الحزب الشعب الجمهور

تأسس حزب الشعب الجمهوري بزعامة القائد مصطفى كمال أتاتورك في التاسع من أيلول / سبتمبر عام 1923 تحت اسم "الفرقة الشعبية". وفي عام 1924 تحول اسمه إلى "الفرقة الشعبية الجمهورية". أما في عام 1935 فتحول اسمه إلى "حزب الشعب الجمهوري

نشأ هذا الحزب عام 1938 بهدف الدفاع عن الجمهورية العلمانية اللادينية وأفكار ومنطلقات آتاتورك وتولى رئاسته عصمت إينونو ،حتى وفاته (عام 1973) مما أضعف الحزب فى مواجهة قوى اليمين ولذا لم يتمكن من تشكيل حكومة منفردة ، لكنه شارك بحكومات ائتلاف مختلفة كان أخرها عام 1993 تعرض لانشقاق عام 1989 بظهور أردال إينونو إبن الراحل عصمت إينونو وتشكيل الحزب الاجتماعي، وانشق عليه بولنت أجاويد فى مطلع السبعينات بإنشاء الحزب اليساري الديمقراطي . يتولى دنيز بايقال زعامة هذا الحزب منذ عام 1994 يعد الحزب اليوم الممثل الرئيسي لتيار اليسار العلماني والآتاتوركى

[71] www.assakina.com

[72] بوابة الحركات الاسلامية ، **الإخوان المسلمون في تركيا: وهم الخلافة العثمانية في ثوب** إخواني ، 13/ آب (اغسطس) 2014 ، مرجع مشار اليه سابقا

بعد وفاة بولنت أجاويد عام 2006 وكان أقوى يساري تركى تلتف حوله جموع بشرية إيديولوجية. من هنا أصبح الميدان فارغاً أمام الحزب وزعامته للسيطرة على تيار يسار الوسط ولا يعانى الحزب من أزمات داخلية تذكر وخطواته ثابتة وقوية لأنه مدعوما من مؤسسات الجيش والرئاسة والقضاء والتعليم العالي .ويعتبر هذا الحزب اول حزب تم تأسيسه في عهد اتاتورك منذ بداية العهد الجمهوري عام 1923 تبنى الحزب عام 1927 مبادئ " الجمهورياتية " و" الشعوبية "،"و القومية "و" العلمانية " كأربعة مبادئ أساسية له. وفي عام 1935 أُضيف إليها مبدئي "الدولانية "و" الثورة" ، ليصل مبادئ الحزب إلى ستة مبادئ. وان الأسهم الست الموجودة في شعار الحزب ترمز إلى هذه المبادئ.وعارض حزب الشعب الجمهوري بقوة تحركات العدالة التنمية الذي ينكر أن له طموحات إسلامية لإصلاح الدستور الناتج عن انقلاب عسكري عام 1980. وأصبح يدعم أهدافاً سياسية مثل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتحسين المساواة بين الجنسين وزيادة الحريات لجميع الأتراك.

يدعم «حزب الشعب الجمهوري» عضوية تركيا الكاملة في الاتحاد الأوروبي ويعارض خيار "الشراكة المميزة" الذي تدعمه المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل. ويؤمن «حزب الشعب الجمهوري» بصورة قوية بأن الترشيح لعضوية الاتحاد الأوروبي يجب أن يشكل الأولوية.

برز مؤخرا اسم الحزب في أحداث تقسيم 2013 م والتي كشفت ترسبات رفض الحزب ومن يدور في فلكه لحزمة الإصلاحات التي يقوم بها أر دوغان وحزبه (العدالة والتنمية) سواء كانت إصلاحات اقتصادية أو اجتماعية أو دينية حيث بدأ الحزب في طرح تقنين لبعض مظاهر الفساد الأخلاقي والديني التي تخالف دين وأخلاق أغلبية الشعب التركي[73].

ويرى قادة الحزب ان قيادة ارد وغان داخليا وخارجيا تسببت وتتسبب في ازمات على كافة المستويات، وبخاصة فيما يتعلق بالعلاقات الدولية والاقليمية ، وبخاصة فيما يتعلق بالعراق وسوريا، أكد عثمان كوروتوك النائب عن حزب الشعب الجمهوري التركي، وانه لابد من تغيير السياسة الخارجية التي تمارسها حكومة حزب العدالة والتنمية منذ ست سنوات مشيرا إلى أن تركيا ستواجه "فشلا وخسارة" في حال "عدم تغيير" سياستها الخارجية إزاء منطقة الشرق الأوسط وخاصة سورية ، وكذلك فانه يرى

[73] **ماهي أبرز احزاب المعارضة في تركيا؟** (قناة الميادين) 2 حزيران (يونيو)2013) 21 (

أن حكومة حزب العدالة والتنمية "فقدت مكانتها" على المستوى العالمي خلال عام 2014 بشكل تام مذكرا بأن تركيا حصلت على 60 صوتا فقط خلال التصويت على العضوية المؤقتة في مجلس الأمن الدولي عام 2014 بينما حصلت على 151 صوتا في عام 2008 ، لم يكن الحزب الجمهوري التركي الوحيد المعارض للسياسة التي ينتهجها حزب العدالة والتنمية ، فقد ظهرت احزاب يسارية علمانية اخرى.

ثالثا: التيار القومي التركي

1-حزب الحركة القومية:

يرى المتابعون لتطور الحياة السياسية الداخلية في تركيا ،ان دخول حزب الحركة القومية إلى الحياة السياسية مرتبط بتاريخ حزب الأمة. فقد جرى غلق حزب الأمة بتاريخ 27 يناير/كانون الثاني 1954 نتيجة تدخل الحزب الديمقراطي، وعلى أساس كونه تجمعا يستند إلى الأسس الدينية ويخفي غاياته.

بدأت مرحلة جديدة بعد الانقلاب العسكري في العام 1960، حيث شهدت هذه المرحلة إعادة تنظيم الحياة السياسية. وشغل حزب الأمة الريفي الجمهوري موقعه في المرحلة الجديدة من الحياة السياسية ، وبلغت جهود حزب الأمة الريفي الجمهوري في تمثيل الجماعة القومية من ناحية الفكر والتنظيم مرحلة جديدة من خلال المؤتمر العام الطارئ الذي انعقد في أضنة بتاريخ 8-9 شباط(فبراير)1969، وتم في

المؤتمر قبول إطلاق اسم "حزب الحركة القومية" على الحزب. وبعدها جرى تغيير شعار الحزب من "الميزان" الشعار القديم إلى "الأهلّة الثلاثة" الشعار الجديد

احتل حزب الحركة القومية موقعه الجديد في الحياة السياسية التركية بهويته وصورته الجديدتين. حيث حصل على 3% من الأصوات في الانتخابات العامة لعام 1969، وبذلك أصبح رئيسه آلب أرسلان توركيش نائبا في مجلس النواب لأول مرة، ولكنه شهد صراعات بين قياداته، وتم انعقاد المؤتمر العام

الطارئ للحزب بتاريخ 24 يناير/كانون الثاني 1993 والذي تقرر فيه قيام حزب العمل القومي بإعادة استخدام اسم حزب الحركة القومية وشعاره ذي الأهلَّة الثلاثة. وهكذا ولد حزب الحركة القومية مجددا وعاد مرة أخرى إلى الحياة السياسية في تركيا[74].

رابعاً: تيار يمين الوسط العلماني:

1-الحزب الديمقراطي (الطريق القويم)-

نشأ هذا الحزب عام 1983 على أيدى المحامي حسام الدين جيندروق وقت أن كان زعيمه سليمان

ديميريل فى العزل السياسي. وفى عام 1988. عاد ديميريل لرئاسة الحزب وتمكن من الفو بمقعد المعارضة البرلمانية عام 1989 وفى عام 1991 حقق المرتبة الأولى متقدما على الوطن الأم الحاكم آنذاك ومنها شكل ديميريل حكومة ائتلاف بين 1991-1993 لكن تولى زعيمه رئاسة البلاد عام 1993 بوفاة تورجوت أوزال ، حيث أجبرته على التخلي عن العمل السياسي الحزبي وترك الحزب لتانسو شيلار التى لم تتمكن من الحفاظ على قوة الحزب بعد فشل حكومتها الائتلافية والتسبب فى الأزمة الاقتصادية عام 1994 ثم تراجع أصوات الحزب في عام 1995 بعد تقدم حزب الرفاه، مما أدى الى التنازع الشديد بين شيلار ومسعود يلماظ على توحيد قوى اليمين تحت سقف واحد لتصدعات خطيرة بقوى يمين الوسط كانت نتيجتها استمرار تراجع الأصوات في عام 1999 وبعدها الهزيمة الثقيلة في انتخابات عام 2002 بظهور حزب العدالة والتنمية وانتقال رموز منه للعدالة[75]

وعلى اية حال فقد شهدت تركيا منذ بداية القرن الحادي والعشرين ، حالة من عدم الاستقرار السياسي ، تمثل في الصراع بين القوى السياسية ، ولكن نتيجة للصراعات بين تلك القوى داخليا، فقد وفر ذلك فرصة قوية لحزب العدالة والتنمية بالتربع على مختلف مؤسسات الدولة، وبالتالي قيادة تركيا وفقا لرؤية هذا الحزب داخليا وخارجيا ، وكان المناخ السياسي المتخبط، وصراع

(78) http://tbmm.mhp.org.tr[74]

[75] مرجع مشار اليه اعلاهwww.assakina.com

المصالح الشخصية داخل الأحزاب السياسية جميعها، سببًا في انشقاق عدد من القيادات البارزة في تلك الأحزاب على اختلاف أطيافها الأيديولوجية، وانضمامها إلى حزب العدالة والتنمية،

ويدلل على ذلك أن أر دوغان بمشروعه الوطني الجديد وخطابه الاستيعابي قد استطاع الفوز في أول انتخابات برلمانية يخوضها في 3 نوفمبر 2002 بالمركز الأول بنسبة 34.4% وقد كشفت إحصاءات

نتائج التصويت أنه قد حصل على نسبة 40%فقط من أصوات الإسلاميين والمتدينين، بينما حصل على 60% من الأصوات من الناخبين العلمانيين وغيرهم، كما أنه استطاع جذب نسب كبيرة من الأصوات التي كانت تدعم الأحزاب اليمينية والقومية.[76]

لقد تمكن حزب العدالة والتنمية بقيادة ارد وغان من تبني سياسات خارجية ، في اساسها المصلحة الوطنية التركية ، والسعي الى ان تعود تركيا– كما يعتقد ارد وغان– الى ان تكون لها اليد العليا في التحولات السياسية في المنطقة وبخاصة الدول العربية المحيطة.

توضع محددات السياسة الخارجية التركية وفق مقاييس المصلحة القومية التركية، والتغيرات في البيئة الدولية والإقليمية ومستجداتها، وتتولى الحكومة التركية ممثلة برئيس الحكومة ووزير الخارجية برسم معالم السياسة الخارجية، وبما يتسق مع المتطلبات والتهديدات الأمنية والسياسية التي تناقش في مجلس الأمن القومي، ومن المنطلقات التي تستند اليها وتتحرك في اطارها، يظهر ان القيادة التركية ، لا تخفي رغبتها وسلوكها كي يكون لاعبة اساسيا حاسما من خلال التأكيد على مركزية الدور الإقليمي والدولي، وبخاصة تجاه الشرق ، ويعني عدم الوقوف محايدا لما يحدث ، وفي سبيل ذلك تستخدم كل الوسائل والادوات التي يمكنها تحقيق ما تريد ، ولا يهمها كثيرا مراعاة العلاقات الدولية المفترض انها تقوم على المصالح المتبادلة واحترام السيادة الوطنية سياسيا وجغرافيا وعقائديا.

ان اهم ما سعت وتسعى اليه السياسة الخارجية التركية ، انما تهدف إلى تحقيق الأمن للبلاد، وحماية وتطوير المصالح الوطنية في منظور منبثق من التأريخ وممتد إلى المستقبل، وتسخير المصادر الخارجية للتنمية والرفاء، والدخول في تحالفات وصداقات، والحفاظ على مكانة تركيا وتعزيزها في العالم الحديث. ومن أجل تحقيق كل هذه الأهداف، فقد تبنت مبدأ تأسيس علاقات تعاون جيدة مع جميع

[76] د. عبد الجليل، طارق ، **التجربة التركية نموذج غير مكتمل** ، مجلة الديمقراطية – عدد تشرين اول/ أكتوبر 2012– مؤسسة الأهرام

التوجهات السياسية الخارجية التركية وأدواتها:

الدول وعلى رأسها الدول المجاورة، والإسهام في السلام والاستقرار والأمن والرفاء العالمي[77]. وبذلك تستخدم تركيا كل الادوات للوصول الى ما تريد.

أدوات السياسة الخارجية التركية

القوة الناعمة

من المتفق عليه ان لكل دولة نظرة خاصة بها حول اهداف السياسة الخارجية التي تنتهجها على كافة المستويات، وبالتالي فلا بد من ان تعمل تلك الدولة على توفير وتطوير الادوات والاليات التي تستخدمها لتحقيق تلك الاهداف تحت عنوان رئيسي الحفاظ على المصلحة الوطنية، وهذا يفترض ان تسير عليه تركيا وبخاصة في العقد الاخير من القرن العشرين، وبداية القرن الحادي والعشرين ، مع اهمية مراعاة المصالح الوطنية للدول التي تسعى للتعاون فيما بينها .

ويرى المراقبون للتوجهات السياسية الخارجية التركية من ان الهدف الأهم للتوجهات التركية الخارجية، تعزيز مكانتها على كافة المستويات ، وبالتالي فهي لا تتورع من اللجوء الى استحدام كل ما يمكن استخدامه ، والتغير وفقا للكثير من المستجدات على كافة الاصعدة ، وعليه فان تركيا دخلت مرحلة جديدة من النشاط في العقد الأخير، وفي ضوء إدراكها الجديد لدورها في العالم، فإن تركيا زادت من دورها كفاعل ذا دور متصاعد، وذات تصميم للإسهام في الشئون الإقليمية والدولية، باستخدام مختلف الادوات.

وعليه يمكن القول ان السياسة الخارجية التركية ليست ثابتة، وان القائمين عليها لا يخفون توجهاتهم في القيام بالتغيرات والتحولات وفقا للمتغيرات الدولية، ومن ثم تبدل الادوات المستخدمة ،ترتبط السياسة الخارجية التركية ارتباطا وثيقا بالسياسات المحلية، ونمط وطبيعة توجهات نظام الحكم القائم، وأولوياته، وأهدافه على الساحتين الإقليمية والدولية. وبالتالي، فإن استمرار حضور أردوغان في

[77] المرجع السابق

المشهد السياسي عبر الرئاسة يعد تكريسا للتوجهات الخارجية لتركيا تجاه المنطقة، إن لم يكن تصعيدا للتوتر مع بعض البلدان الإقليمية، كمصر، والسعودية، والإمارات، وثبات التوجهات الخاصة بتوثيق العلاقات مع كل من قطر وإيران، وجماعات الإسلام السياسي كجماعة الإخوان المسلمين، وحركة حماس، فضلا عن بعض التيارات الأصولية في العراق وسوريا. وفي المقابل، فإن ابتعاد أر دوغان عن ملفات السياسة الخارجية قد يدفع بحدوث تحولات في مسار هذه السياسة، وهو- ارد وغان- يجند كل الادوات التي – حسب اعتقاده- سيفرض الارادة التركية على عدد من الدول الاقليمية، وفي هذا الاطار

تظل الرؤية السياسية الخارجية فرض وجوده على كل من يستجيب ويرضخ لرؤيتها بطريقة هادئة، وفي هذا فرض المصلحة التركية على الطرف الاخر بطريقة وبأخرى، ومن المستبعد حدوث

تحول كبير في دوائر حركة السياسة الخارجية التركية، والتي سيكون مجالها الحيوي منطقة الشرق الأوسط، وهى في هذا الإطار ستتغاضى قصدا عن تباين الرؤى مع إيران حيال بعض القضايا الإقليمية، وستسعى إلى تحقيق تنسيق أكبر مع قطر، وفق منطق الضرورات السياسية الاقتصادية، وذلك مع احتمال تصاعد التوتر مع كل من مصر، والسعودية، والإمارات. وستواجه تركيا محاولات دول الخليج ومصر لعزل قطر عن تركيا، وقد يكون ذلك أحد محاور التجاذبات الإقليمية بين الجانبين .

الاداة الاقتصادية والسياسة الخارجية التركية

من بين اهم الادوات التي تستخدمها الدول في تحقيق اهداف استراتيجية في العلاقات الدولية ، الادوات الاقتصادية ، ومن ثم تعمل على تعزيز هذه الادوات بمختلف الوسائل ،ومن هنا صار لزاماً على صانعو الاستجابة لعدد واسع من المطالب، وهم يديرون العلاقات الخارجية للدولة التركية، وهذا التنوع يرجح أنهم يمتلكون عدداً كبيراً من الآليات التي يستطيعون الاعتماد عليه، وهم يتبنون سياسات جديدة لدعم الأجندة الإقليمية والدولية لتركيا، وفي الواقع، فإن القوى الناعمة لتركيا تضم – بين عدة أمور أخرى – الدبلوماسية الثقافية، والمعونة التنموية والوساطة. وفيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي وعقد الاتفاقيات مع الدول ، فان النشاط الاقتصادي التركي الخارجي، يسعى لفتح أسواق جديدة بعيداً عن الغرب وجوارها الإقليمي المباشر، ومع وجود ضغط كبير من تجمعات رجال الأعمال، فإن تركيا

قامت بدعم الروابط التجارية والاقتصادية مع أفريقيا وأمريكا اللاتينية وشرق آسيا[78]..وهكذا فان الاداة الاقتصادية ذات مكانة خاصة في ترجمة اهدافها السياسية. والى جانب الاداة الاقتصادية

تلعب الدبلوماسية دورا مهما في ترجمة اهداف القيادة التركية السياسية الى وقائع ملموسة.

الدبلوماسية التركية:

بداية يمكن القول ان التوجهات الدبلوماسية التركية منذ بداية القرن الحادي والعشرين ، حيث تمكن حزب العدالة والتنمية التركي ، توجيه السياسات الداخلية والخارجية ، وانها ان حققت بعض الإنجازات في التعاون والانفتاح على عدد من الدول المجاورة الا انها مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين واجهت عثرات صعبة جدا، وبخاصة في تعاملها الدبلوماسي مع الكثير من القضايا العربية ، وبخاصة في كل من سوريا ومصر والعراق ، فقد سعت تركيا في حراك دبلوماسي حثيث إلى إنهاء توترها مع جارتيها الجنوبيتين إيران والعراق، وذلك رغم الاختلاف حول عدد من القضايا الإقليمية بما فيها سوريا. من جانب آخر تم فتح صفحة جديدة في مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

تبنى حزب العدالة والتنمية الإسلامي الحاكم في تركيا سابقا نهجاً معتدلاً مع جيرانه، ما أدى إلى تحقيق نجاحات دبلوماسية سريعة، وسط تطور العلاقات مع طهران وبغداد ودمشق. لكن الربيع العربي أدى إلى تخلي تركيا عن هذه السياسة لحساب دعم القوى الرامية لإسقاط الأنظمة القديمة. وهي قوى مرتبطة في معظمها بجماعة الإخوان المسلمين[79].

سعت تركيا من خلال حزب العدالة والتنمية وفي خلال فترة حكم ارد وغان سواء كرئيس للوزراء او كرئيس للجمهورية ، فبدلا من ان تكون عامل استقرار وتعاون بين الدول الاقليمية ، الا انها غيرت مواقفها السابقة، واخذت تتبنى سياسة التدخل في شؤون الدول العربية لتتطور تدريجيا نحو دعمها المباشر للمعارضة في بعض الدول العربية من اجل تغيير النظام. كما أن نظر الكثيرين في العالم العربي بإكبار وانبهار بالنموذج التركي، وحصوله على دعم من الدول الغربية زاد من نفوذها بشكل ملحوظ. ولكن بعد ثلاث سنوات، تشهد السياسة الخارجية التركية تراجعا كبيرا ولاسيما تجاه الشرق

[78] فيدان،حقان–**عمل قيد الإنجاز : السياسة الخارجية التركية الجديدة**"، العدد الأول من المجلد العشرين، من مجلة سياسة الشرق الأوسط، والصادر في ربيع 2013. ،بغداد للدراسات للاستشارات والاعلام ، ،ترجمة: شادي عبد الوهاب.

[79] جونز، دوريان ، ترجمة: ياسر أبو معيلق ،**سياسة تركيا الخارجية: عودة إلى مسار الاعتدال** البراغماتي" ، قنطرة 2013

الأوسط، حيث دخلت علاقتها مع دول الشرق الأوسط فصلا باردا، وأصبحت تعيش حالة من العزلة من جديد في منطقة الشرق الأوسط، وأصبح " العمق الاستراتيجي" التركي يفتقر إلى أساس الممارسة الدبلوماسية[80] وحتى هذا التعثر في التوجهات التركية ، صاحبه موقف معارض لسياسة تركيا من قبل المعارضة التركية ، وبخاصة فيما يتعلق بالعلاقات المصرية التركية. وفيما يتعلق بمحاولات القيادة التركية ان تلعب دورا في الصراعات والحروب الاهلية ، فهي لا تمانع في اختلاق دور لها تحت الكثير من الذرائع ، وتسعى الى تسويق توجهاتها على امل ان يكون لها موطئ قدم في دول الاقليم ، وبخاصة في كل من سوريا والعراق ومصر، ولم تتورع في ادعائها من ا نها تعمل على التصدي للإرهاب، ولكن على ما يبدو انها تسعى لتفتيت الدول الى كيانات طائفية وعرقية ودينية وغير ذلك ، مما يعطي تركيا في عهد ارد وغان الى ان تصل ما تبتغيه من مد نفوذها، وبحيث تكون لتركيا الوصاية الأبوية على التشكيلات السياسية الجديدة– ان تحققت –،وبالتالي ستكون تلك الكيانات الدينية التي تسعى تركيا لإقامته وفقا للمذاهب الاسلامية الدينية ،ومن ثم تحقيق هدف ، الا وهو اعادة امجاد الدولة العثمانية ،ومن هذا المنطلق فان قيادة ارد وغان والمنظر الاستراتيجي له اوغلو ، يسعون جاهدين في الحصول على تفويض سياسي بالتدخل العسكري في كل من العراق وسوريا[81]. ولكن على ما يبدو ان المشهد السياسي الاقليمي والدولي ليس في صالح توجهات ارد وغان ، اذ ان الكثير من الدول سعت وتسعى لتثبيت اقدامها في الاقليم العربي ، وبشكل خاص روسيا الاتحادية بقيادة فلاديمير بوتين ، اذ تسير هذه القيادة في مسار اعادة التواجد الروسي بكافة الوسائل، وبخاصة الاتفاقيات العسكرية، ولكن يقتصر الامر على الدول العربية للتمدد الروسي ، بل شمل ايران المنافس الهام لتركيا، ففي الثالث عشر من نيسان (ابريل)2015 اعلنت القيادة الروسية تزويد ايران بصواريخ (اس300).

وعلى المستوى الداخلي ، فان هناك معارضة للتوجهات ارد وغان ، مع انه ينظر الى تلك المعارضة ليست بتلك الندية والفاعلية لوضع قيود على تلك التوجهات. لقد واجه أر دوغان صعوبات كثيرة مع المعارضة التركية طوال حياته السياسية، وبالأخص مع الأحزاب التقليدية من حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية وحزب السلام الديمقراطي، فلم تكن تمر الحملات الانتخابية التي تجري في تركيا

[80] صحيفة الشعب اليومية أونلاين، **المأزق الدبلوماسي التركي في الشرق الأوسط**، 8/ تشرين الاول (اكتوبر) /2014

[81] عاشور ، اياس ، صحيفة رأي اليوم ، 11 تشرين الاول (اكتوبر) 2014.

، إلا ويتحقق فيها الفوز لحزب العدالة والتنمية بسهولة، وكانت هذه النتائج الايجابية تزيد من معايير نجاح حزب العدالة والتنمية، وتؤكد في كل مرة اكتسابه ثقة الشعب بجدارة، وكان ذلك الدليل القاطع على أن الشعب التركي يدرك الدور التاريخي لحزب العدالة والتنمية في قيادة تركيا إلى مصاف الدول الكبرى المتقدمة اقتصادياً وصناعياً وسياسياً، وكان الأهم من ذلك إدراكه أن حزب العدالة والتنمية بقيادة ارد وغان قد نجح في الانفتاح الاجتماعي والتصالح القومي، وأنه استطاع أن يصالح النظام التاريخ الحضاري لتركيا السلجوقية والعثمانية، وأن يساوق بين قيمها المعاصرة في الديمقراطية والعلمانية مع هويتها الدينية والمذهبية[82] ، وعليه فانه يمكن القول ،ان قيادة ارد وغان لا تخفي رغبتها واطماعها في التمدد في الاقليم العربي.

إذاً إن طبيعة الدور التركي – وكأي قوة إقليمية أخرى– محكوم بالتنافس والتنازع والتوترات الإقليمية ، على أن حدة هذا التنافس محكوم بحجم الطموحات التركية وسرعة إدراكها لحدود قوتها ونفوذها وعمق الا تسعى تركيا ، شأنها في ذلك ، شأن الكثيرين من القوى الدولية والاقليمية التي تسعى التمدد وللنفوذ والسيطرة، إلا أن هذا السعي ليس بالأمر السهل العوامل ذاتية تتعلق بالدولة والقيادة التركية ، ومن ناحية اخرى التنافس مع قوى اقليمية صاعدة ، هي الاخرى من جانبها تسعى للتوسع ، ولكن بالنسبة للعالم يوجد انقسام حول السياسة الخارجية العربيه ، فليس من الممكن ان تستجيب قوى الاقليم العربي الشعبية والرسمية، ان تفتح الابواب على مصراعيها أمام الاطماع التركية ، وبخاصة بعد تقليص سيطرة الاحزاب الدينية المدعومة من تركيا ، وبشكل خاص حركة الاخوان المسلمين ، التي تم اقصاءها عن السلطة في كل من مصر وتونس ، ودخول هذه الحركة في صراعات مع قوى سياسية حزبية وقوى سياسية رسمية ، وبخاصة بعد تصاعد القوى الارهابية وعلى راسها تنظيم داعش الارهابي حيث توجد الكثير من التساؤلات حول علاقة القيادة التركية (حزب العدالة والتنمية).

حاولت تركيا التمدد مستغلة التطورات العنيفة والصراعات التي تعيشها دول الجوار العربي لتركيا ، وبخاصة احتلال العراق 2003 ، من قبل امريكا وساعدها في ذلك الكثير من الدول العربية ، وكذلك ايران ، وكذلك ما حدث في سوريا وليبيا واليمن بعد تشكيل ما اطلق عليه التحالف العربي ، حيث اسندت مهام قيادة التحالف الى قيادة المملكة العربية السعودية ، وبمشاركة دول عربية من بينها مصر

[82] جول ،محمد زاهد ، **معركة أردوغان مع تخبط المعارضة** ، اخبار تركيا ، 16/ ايار(مايو) 2014

والاردن والسودان ، حيث بارك هذا التحالف عدد كبير من الدول العربية بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العربي السادس والعشرين في شرم الشيخ في العام 2015.

وعليه يمكن القول ، ان قيادة حزب العدالة والتنمية التركي ، استغلت فرصة التطورات التي دخل بها كل من سوريا والعراق ،وبخاصة بعد الانسحاب الأميركي من العراق، اذ أصبحت بوابتي تركيا نحو العالم العربي اي سوريا والعراق تحت التأثير الإيراني المباشر، وهو ما إعتبره الأتراك وضعاً غير مقبول، وهذا أحد مبررات السياسة التركية تجاه الأزمة السورية. في الوقت الذي يسعى الغرب لعزل إيران يقوم بإتاحة المجال للدور التركي للتمدد في أي فراغ مستجد ، ورعاية التحول السياسي في المنطقة، هنا يظهر التحفز التركي نحو علاقات عميقة مع التيارات الإسلامية التي وصلت للسلطة للتأثير على بناء "الأنظمة الجديدة" منذ بداية تكونها.[83]

ورغم ما بذلته قيادة ارد وغان من جهود بشكل علني او خفي ، فان احلامها العثمانية، لم تتمكن من تحقيق كل ما سعت اليه، لان العالم العربي، وان يكن في حالة من التشتت والانقسام والصراع الداخلي ، لم يكن ولن يكن مستعدا مهما كانت الضغوط ، ان يستبدل قوى معادية بقوى معادية اخرى. ورغم ما وفرته الاوضاع الاقليمية في المنطقة العربية من فرص كبيرة لنجاح الاستراتيجية التركية وذلك بفقدان العراق لقوته العسكرية وحاجة دول الخليج ليكون لتركيا دورا في المنطقة يوازي الدور الإيراني، وتصدع الاوضاع في اليمن، وانشغال مصر بمشاكلها الداخلية وانتصار التيارات ذات التوجه الاسلامي والمتأثرة بالنموذج التركي بتونس والمغرب ومصر وربما ليبيا، رغم كل هذه الظروف المساعدة فإن المهمة التركية لا تبدو محسومة بل ان هناك عوائق قد تحول دونها والتحقق في الواقع ، وهذا لا يعني ان تركيا لم تتمكن بالمطلق التمدد وبخاصة لدى بعض الدول في الخليج العربي، مثل تركيا وقطر والمملكة العربية السعودية ، حيث دخلت الاخيرة في صراع مسلح مع اليمن بحجة التصدي للحوثيين.

عرفت الدول العربية المستقلة قطيعة مع الدولة التركية الجديدة، فالعرب كان ينظرون الى الدولة الكمالية كوريثة للعثمانيين، في حين كان الحكام الجدد لتركيا ينظرون الى الشعوب العربية والاسلامية نظرة دونية والى المنطقة كمصدر للتخلف، فكان أن أداروا ظهرهم لها وقطعوا كل صلاتهم بها وبثقافتها فاستبدلت الابجدية العربية باللاتينية، واقصي الدين من الحياة العامة. وفي هذا الشأن تبدو مصر حتى نهاية

[83] د. علوش، محمد مصطفى ، العرب في ميزان دول الجوار الإقليمي ، صحيفة الشرق ، 17/ كانون ثاني (يناير) 2015

العام 201 ، انها لم ولن تقبل التمدد التركي تحت عباءة الاخوان المسلمين ، حيث توغل الاتراك في مصر ابان فترة حكم الرئيس محمد مرسي ، الذي تم عزله في بداية شهر تموز (يوليو) 2013 ،ومن بعدها وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي الذي عمل وزيرا للدفاع في عهد مرسي.

اعتمدت تركيا سياسة مد اليد للأنظمة القائمة وتحريك البدائل النائمة، لقد بنت تركيا استراتيجيا تعتمد على عدم التصادم مع الجيران العرب ومد جسور التعاون والوفاق في انتظار فرص افضل قد تنضج في أي لحظة لتكون مدخل اقوى لتركيا في المنطقة. كان رهانها الأكبر على القوى الاسلامية التي كانت تحاول على مر السنين أن تصل سدة الحكم لكنها كانت تُصدّ وتُقمع وكانت مع كل فشل تتكفئ على نفسها وتخمد نارها أحياناً، وتتأجج أحياناً أخرى، حيث ان التدخل في تلك الدول يأخذ اشكالا متعددة وبخاصة العسكرية في سوريا والعراق، حيث ارسبت تركيا لواء مدرع الى مدينة بعشيقة العراقية بحجة تدريب القوى الوطنية العراقية لمقاتلة داعش في السادس من شهر ديسمبر 2015، مما دفع القيادة العراقية ممثلة برئيس الوزراء حيدر العبادي بالطلب من تركيا سحب قواتها، ونفس الوقت اعطى توجيهاته للقوات الجوية العراقية للاستعداد لمواجهة ذلك..

وخلاصة القول واجهت تركيا مقاومة شديدة من القوى الوطنية فيعدد من الدول العربية، سواء نتيجة لعدم التوافق العقائدي ، او لان تلك القوى الوطنية لم ولن تقبل بان تعود دولها تحت الوصاية العثمانية ،ومن ثم اخذت تتبنى سياسات داخلية وخارجية نابعة الى حد ما من مصالحها الوطنية والقومية، وفي مقدم تلك الدول سوريا ، ومصر والعراق، وفي نفس الوقت وجدت تركيا دولا عربية تقف الى صفها وبخاصة بالنسبة لتدخلها في سوريا..

وهكذا فان هناك العديد من العوامل التي تحكم مسار السياسة الخارجية للدولة، ومن ثم تحكم علاقاتها الدولية الخارجية في مختلف المجالات، وذلك في ضوء التطورات السياسية التي تحدث بالنسبة لأية جهتين معنيتين ، وهذا بالطبع يتم اخذه بعين الاعتبار عن دراسة التطورات السياسية الروسية التركية في المرحلة الاخيرة القرن العشرين ، ومن بعد ذلك تطورات تلك العلاقات في القرن الحادي والعشرين.

الفصـــــــــــــــــــــل الرابـــــــــــــــــــــــــع

العلاقات الروسية التركية بصورة عامة، ولما بعد النصف الثاني من القرن العشرين حتى انهيار الاتحاد السوفياتي ، ومرحلة ما بعد انهيا الاتحاد السوفياتي حتى اواخ العام 2015،وبداية العام 2016.

مقدمة:

حاولت الايضاح فيما سبق الاسس التي تقوم عليها العلاقات الدولية في اطار المجتمع الدولي ووفقا لما هو قائم عليه النظام الدولي وتبنيه من قبل مكونات المجتمع الدولي وبخاصة الدول التي انتصرت في الحربين العالميتين الاولى والثانية ، وما الت اليه من نتائج ،ودخول دول جديدة بأنظمة سياسية جديدة ، وكذلك قيادات سياسية ذات منطلقات فكرية وتوجهات سياسية عامة داخليا وخارجيا ، وبخاصة بعد الانتهاء من الحرب العالمية الاولى وما الت اليه من نتائج ، وبخاصة انهاء ما كان يعرف الدولة العثمانية، حيث انتهت ما كانت تحمل اسم الدولة العثمانية ، او دولة الخلافة الاسلامية ، وتقوقعت فيما يعرف اليوم سياسيا وجغرافيا الجمهورية التركية التي اسسها كمال اتاتورك، منذ العام 1923، وخلال هذه العقود مرت تركيا بنظامها الجمهوري ، في تطورات سياسية داخلية، وكان من ابرزها تزايد الانقلابات العسكرية ، وفي مرحلة منذ بداية القرن الحادي والعشرين ، تحولت تركيا الى دولة مدنية ، وتقلصت كثيرا تجارب الانقلابات العسكرية ، ومن ثم لم يعد الجيش التركي الصانع الاهم والرئيسي للتوجهات السياسية الداخلية والخارجية ، وفي الجانب الاخر ، ظهور النظام السياسي الماركسي – اللينيني على انقاض فيما كان يعرف بالإمبراطورية الروسية القيصرية ، بقيادة فلاديمير لينين، متبنيا النظام الاشتراكي الشيوعي بقيادة الحزب الشيوعي، وفقا للمبادئ الماركسية ،وظل هذا التوجه قائما الى الانتهاء من مرحلة الحرب الباردة في أوخر القرن العشرين، ومن ثم دخلت روسيا في مرحلة جديدة بعد تفكك ما كان يعرف بالاتحاد السوفياتي وما كان يتوكأ عليه من حلف عسكري،(حلف وارسو)، وكذلك لم يعد الحزب الشيوعي الروسي المتفرد بالسلطة ، بل اخذ نفوذه في الحياة السياسية الروسية في حالة تراجع، وعليه فان القيادة الروسية التي الت اليه السلطة ترسم سياساتها الداخلية والخارجية وفقا للمصلحة الوطنية ، والعمل المثابر كي تكون روسيا الاتحادية قوة منافسة على المستوى الدولي وانهاء العالم من حالة احادي القطبية ، ومن ثم فقد اخذت القيادة الروسية تتوجه للتعاون مع الدول الفاعلة على المستوى الدولي في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والعسكرية ،وهي بذلك تسعى لما كان عليه الاتحاد السوفياتي(سابقا) من تمدد، وتأثير في التطورات السياسية الدولية ،

وسعت هذه القيادة الروسية الى امتلاك ما يمكنها ان تكون لاعبا مهما جدا في المجال الدولي، مستخدمة كل الامكانات التي اوجدتها وتسعى الى ايجادها، واقامة علاقات مع الدول القريبة منها والتي لديها معها امتدادات اقليمية ، وكان من بين تلك الدول الجمهورية التركية، وفي الجانب الاخر فان الجمهورية التركية ، وبخاصة منذ بداية العقد الاول من القرن الحادي والعشرين لاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة وسيطرته التامة على عملية صنع القرارات السياسية على كافة المستويات ، مع رغبة قيادة تركيا بالتمدد والتوسع باستخدام ما لديها من ادوات وقدرات مادية وبشرية ومعنوية، ولقد دخلت الجمهورية التركية في علاقات دولية مع مختلف التوجهات من الانظمة السياسية، ومن بينها روسيا الاتحادية .وسوف نتناول العلاقات الروسية – التركية في اطار العلاقات الدولية.

وذلك على النحو التالي :

اولا: العلاقات الروسية التركية ما بين الحربين العالمتين(1920-1950):

بداية من غير الممكن فصل العلاقات الحالية بين روسيا وتركيا عن التطورات التاريخية منذ عدة عقود ،لعلاقات الثنائية بين الدولتين الروسية والتركية لها تاريخ عمره 5 قرون ،حيث وبعث إيفان الثالث الأمير الأكبر وحاكم روسيا في عام 1492 برسالة إلى السلطان العثماني بايزيد الثاني حول مسائل التجارة البحرية بين الجانبين . وافتتحت السفارة الدائمة للإمبراطورية الروسية بالقسطنطينية في عام 1701 وأقيمت العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وروسيا السوفيتية في 3 يونيو عام 1920 . واعترفت تركيا في عام 1991 بروسيا الاتحادية بكونها وارثة لحقوق للاتحاد السوفياتي.وفي هذا الصدد لابد من التأكيد على ما تتميز به العلاقات الروسية التركية ، منذ امد بعيد، سواء التوافق والانسجام ، او التنافر والاختصام، وبخاصة بعد النصف الثاني من القرن العشرين. اذ مرت العلاقات بينهما بكثير من حالات التوتر وعدم الانسجام ، وهذا ربما يعود لأسباب تتعلق بالتطورات السياسية الداخلية والخارجية.

وكما اشرنا فان الوضعية التي تسير عليها العلاقات التركية الروسية يغلب عليها الطابع المميز لمسار العلاقات الدولية، ذلك المسار الذي يتراوح ما بين التقارب والتباعد على مدار التاريخ، وإن رجحت كفة أحدهما على الآخر لتصبح الطابع الغالب في مسار علاقات البلدين، فتارة تكون الطبيعة التقاربية هي السمة الغالبة لعلاقات البلدين، وتارة أخرى تكون الطبيعة الصراعية هي السمة المميزة لهما، في حين تظل السمتان على مستوى متقارب وهو ما ينطبق على مسار العلاقات التركية الروسية.

كان اندلاع ثورة اكتوبر 1917 في روسيا القيصرية والآثار الفكرية والسياسية والاقتصادية التي جاءت بها، وحاجة شعوب روسيا الملحة إلى السلام دفعتها إلى الانسحاب من الحرب العالمية الأولى مما أدى إلى حدوث فراغ سياسي حاولت الأطراف جميعاً الاستفادة منه، وتسبب ذلك بإشاعة عدم الاستقرار في منطقة الحدود وأدى إلى تغيير الخارطة السياسية لها أكثر من مرة في مرحلة الحرب العالمية الأولى، وكان لذلك كله انعكاساته على العلاقات التركية– السوفيتية.

وفيما يتعلق بالتغيرات السياسية التركية بعد انتهاء الحرب العالمية الاولية وما صاحبها من تغيرات على الساحة الدولية، ومن ابرزها ثورة اكتوبر الشيوعية ، وصعود الحركة الكمالية التركية عام 1919 أيضاً بمتغيرات أخرى على قدر من الأهمية، إذ أشر بولادة جديدة لدولة تركيا الحديثة بعد مخاض عسير ومواجهة عسكرية مع قوات دول الوفاق الودي، انبثق معها مسار جديد غني بتفاصيل واحداث عن العلاقات التركية– السوفيتية حتى انعقاد مؤتمر لوزان عام 1922–1923 ونجاح تركيا في هذا المؤتمر في اتخاذ الاتحاد السوفيتي ورقة رابحة ضد دول الوفاق الودي اجبرتها على منح الانتصار العسكري الذي حققته والاستقلال السياسي الذي احرزته الشرعية القانونية والاعتراف الدولي.

تتجسد اهمية هذه الفترة التي امتدت ست سنوات بالنسبة للعلاقات التركية – السوفيتية للمدة من 1923 إلى 1925 وتعد هذه المدة الزمنية غاية في الأهمية فعلى الرغم من نجاح تركيا في انتزاع اعتراف دول الوفاق الودي بها على انها دولة قائمة بذاتها ومستقلة، الا ان ذلك لم يصل بها إلى مرحلة تطمين احتياجاتها الأمنية والإقليمية، حيث كان للدولة التركية الجديدة اطماع في دول الجوار العربي (سوريا باقتطاع لواء الإسكندرونة) ومحاولة تركيا اقتطاع لواء الموصل، وكان لذلك تأثير مباشر بالنسبة لتوجهات تركيا الجديدة، ومن ثم فلا بدمن البحث عن مساند لها في تلك الفترة، ومن ثم اخذت تتودد الى روسيا والسعي لكسب الصداقة مع روسيا، ومن جانب روسيا كانت بحاجة ، لكسر الحصار البريطاني منذ عام 1921 ، وبالتالي تقدمت روسيا برغبة ملحة لتوقيع معاهدة الصداقة والحياد مع تركيا الجديدة في 17 كانون الأول1925 ، ولكن هذا التقارب والتواد لم يدم ،حيث اخذت تركيا تتراجع وتتوجه نحو الغرب ، وكان للتأثيرات والأحداث الدولية التي تركت آثارها على العلاقات بين البلدين للمرحلة من 1927 إلى 1929، فقد كان لأحداث من

أمثال معاهدات الضمان الجماعي والسلام وبوادر ومقدمات الأزمة الاقتصادية العالمية وغيرها آثار لا يمكن تجاهلها على العلاقات بين تركيا وروسيا .

وتبدو أهمية حقبة العشرينيات هي المدة التي قامت فيها أسس العلاقات بين البلدين على الرغم من الاختلاف الفكري، فقد ألف التعاون والتنسيق الذي قام بينهما في تلك المرحلة أساساً ارتكزت عليه العلاقات اللاحقة وتجربة غنية أعطت درساً ثميناً لكلتا الدولتين أفادت منه في بناء علاقاتها مع الدول الأخرى. وكان الاسناد الذي وفرته روسيا لتركيا في تلك المرحلة في تاريخها عاملاً أعطى هذه الدولة الناشئة التي خرجت من الحرب العالمية الأولى ضعيفة منهارة مزيداً من القوة مكنها من تجاوز مشاكل البناء الداخلي والولوج في المجال الخارجي وبناء علاقات دولية ناجحة..

يرى الباحثون ان ما بين 1927و 1929 شهدت تصعيداً في النشاطات الشيوعية، لمواجهة السلطة الكمالية ، وأن هذه الأنشطة الشيوعية بالذات جعلت تركيا تزيد من قوة التقارب التركي- البريطاني كانت له عوامل موضوعية أخرى، ولاسيما بعد ان حلت تركيا مشاكلها مع بريطانيا بسبب الصراع على الموصل. كما أن التصعيد الذي لمسناه في نشاط الحركات الشيوعية ضد السلطة الكمالية كان اشبه بالضغط السياسي الذي مارسه الاتحاد السوفيتي لعرقلة التقارب التركي- البريطاني. المهم ان النشاطات الشيوعية هذه لم تكن من القوة بحيث تشكل خرقاً كبيراً للعلاقات الحسنة القائمة بين البلدين[84].

وهكذا يمكن القول تميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى بدفء نادر في العلاقات التركية الروسية. فقد تخلت روسيا الجديدة عن استراتيجية القيصر السابقة في التوسع، نتيجة لعدم قدرتها على فرض سيطرته على البحر الأسود نظرا للضعف الذي حل في مرحلة ما بعد الثورة، وفضل التعاون بدلا من ذلك، وفي الوقت ذاته، كانت الإمبراطورية العثمانية تمر بتغييرات خاصة بها، وعلى وجه التحديد تأسيس الجمهورية التركية تحت قيادة مصطفى كمال أتاتورك. وبالفعل، فأن ذلك العصر في ظل حكم لينين وأتاتورك كان الفترة الوحيدة في التاريخ التي شهدت تعاونا حقيقيا بين روسيا

[84] ببليوجرافيا أراكي، **عرض كتاب العلاقات التركية- السوفيتية 1923-1929**، 1أيلول(سبتمبر)2010،

وتركيا. في ذلك العصر، أكد القادة ذوو الشعبية في كلتا الدولتين اللتين خاضتا مرحلة ما بعد الحكم الإمبراطوري على مقاومة الغرب، فيما تضاءلت قضية القرم باعتبارها نقطة خلاف بينهما[85].

كما هو معروف انتقلت القيادة في روسيا الى جوزيف ستالين بعد وفاة لينين ، وتعتبر المرحلة التي قاد بها ستالين من اهم المراحل في تاريخ روسيا ومن ثم الاتحاد السوفياتي ، حيث تحركت القيادة الروسية على كافة المستويات الداخلية والخارجية ،واقامة التحالفات والتعاون مع الدول وبخاصة الدول المجاورة لها ومن ضمنها المانيا في عهد هتلر الى ان تعرضت روسيا للغزو الالماني، ومن ثم لم يكن امامها من مفر الا التعاون مع قوات الحلفاء ، وعلى المستوى الداخلي بدأ قيادة ستالين بناء الدولة بشكل متكامل ، واعطى التصنيع اهمية متميزة، حيث حقق الاتحاد السوفياتي خلال العقد الرابع من القرن العشرين، وتحت قيادة جوزيف ستالين نهضة صناعية ضخمة ونمو اقتصادي غير مسبوق من خلال انتهاج سياسة اشتراكية البلد الواحد وما تلاها من خطط اقتصادية وتصنيعية عُرفت على مستوى العالم باسم الخطط الخمسية، مما أحدث نقلة أيديولوجية.

وضع الاتحاد السوفياتي بقيادة جوزيف ستالين المخططات لنشر أيديولوجيته الخاصة، والمتُمثّلة في الماركسية–اللينينية، كذلك تصدير فكرة الثورة العالمية إلى مختلف بلدان العالم في خطوة منه لتحويل

العدد الأكبر منها إلى دول شيوعية اشتراكية بعد القضاء رويدًا رويدًا على الرأسمالية في أوروبا، كما تبنى ستالين سياسة اشتراكية محلية لإدارة البلاد، وهي السياسة الديكتاتورية التي انتهجها طوال فترة وحكمه، متخذًا من النهضة الصناعية السوفياتية خلال فترة الثلاثينات ذريعة لهذه السياسة. ولم تكن تركيا بعيدة عن التوجهات الروسية في عهد ستالين ،ما بين القرن الخامس عشر، عندما أصبحت الإمبراطوريتان العثمانية والروسية جارتَين، والعام ١٩١٧ سنة الثورة البلشفية، خاض الأتراك والروس في ما بينهم ١٧ حرباً على الأقل. وكانت روسيا قد حرّضت على كل واحدة منها، وخسر الأتراك كل تلك الحروب على التوالي. ولسبب وجيه، على مرّ العصور، تأصّل في النخبة التركية خوف كبير من موسكو

[85] المجلة ، **الصراع الدائم بين تركيا وروسيا على السيادة الإقليمية** ،7 حزيران(يونيو) 2014

في الواقع، غالباً ما كانت القوّة العسكرية الروسية عاملاً في تشكيل السياسة العثمانية والتركية، فعندما استولى الروس على شبه جزيرة القرم . وفي زمن أكثر حداثة، عندما طالب ستالين أراضٍ

من تركيا (مثل البوسفور عام ١٩٤٦)، اتّخذت أنقرة قراراً تضمّن انعكاسات بعيدة المدى من خلال اختيارها الانحياز إلى جانب الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة، اذ يمكن ان يفسر ذلك على انه على ما يبدو أنه مرتبط بالخوف من روسيا ، وبالتالي مما يجبر الأتراك على فعل كل ما يلزم لإيجاد حماية من موسكو: ففي العام ١٩٥٠، أرسلت تركيا قوّات إلى كوريا البعيدة لمحاربة الشيوعيين مثبتةً التزامها تجاه الولايات المتحدة. وقد كافأت واشنطن أنقرة على خطوتها هذه في العام ١٩٥٢ من خلال عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي[86] وتركيا كثيراً ما تلجأ الى الاخرين للذود عنها ، وبخاصة بسبب الخوف من روسيا ، حيث لذلك فائدة لتركيا ، اذ خدم كمحفّز أساسي للمناورات السياسية التركية طوال مئات السنين لهذا يُعتبر إسقاط أنقرة الأخير للطائرة الروسية، فرصة لتركيا للجوء الى حلف شمال الاطلسي واعادة مناقشة امكانية انضمامها الى الاتحاد الاوربي.

وعليه يمكن القول ان تركيا كانت من بين القوى التي استخدمت كأدوات في الحرب الباردة من قبل التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة والتحالف الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي، والتي امتدت ما يقرب من نصف قرن، وكما معروف واصبح من المفردات السياسية والعسكرية

ان مصطلح الحرب الباردة ، مصطلح يستخدم لوصف حالة الصراع والتوتر والتنافس التي كانت توجد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وحلفائهم من الفترة في منتصف الاربعينيات حتى أوائل التسعينيات. وقد اتصفت هذه الفترة ، بإقامة التحالفات العسكرية والدعاية وتطوير الأسلحة والتقدم الصناعي وتطوير التكنولوجيا والتسابق الفضائي. ولقد اشتركت القوتين في انفاق كبير على الدفاع العسكري والترسانات النووية وحروب غير مباشرة – باستخدام وسيط ،وخلال هذه الفترة الخطيرة من تاريخ العالم المعاصر، نجد انه قد صاحب هذه الفترة العديد من الازمات الدولية ذات الاثار

[86] سونر چاغاپتاي، **عندما يعلو صراخ روسيا، تتحرّك تركيا،** معهد واشنطن،

2كانون الاول(ديسمبر)2015

الخطيرة على الاستقرار والتعاون الدولي، وكان الخاسر الاكبر الدول التابعة لقيادة كل من الحلفين، اي الولايات المتحدة الامريكية، والاتحاد السوفياتي(سابقا).

ومن بين الازمات الخطيرة في تلك الفترة صاحبت فترة الحرب الباردة عدة أزمات دولية مثل أزمة حصار برلين 1948–1949 والحرب الكورية 1950–1953 وأزمة برلين عام 1961 وحرب فيتنام 1956–1975 والغزو السوفييتي لأفغانستان وخاصة أزمة الصواريخ الكوبية 1962 عندها شعر العالم أنه على حافة الانجراف إلى حرب عالمية ثالثة. آخر أزمة حدثت خلال تدريبات قوات الناتو 1983. شهدت الحرب الباردة أيضاً فترات من التهدئة عندما كانت القوتين تسعيان نحو التهدئة. كما تم تجنب المواجهات العسكرية المباشرة لأن حدوثها كان سيؤدى إلى دمار محتم لكلا الطرفين بسبب الأسلحة النووية.

وبالنسبة الى تركيا وتبعيتها الحتمية الى المعسكر الغربي، فقد شاركت من بين ادوات الحرب الباردة في مواجهة مع الاتحاد السوفياتي خلال خمسين سنة الى ان تم انهيار الاتحاد السوفياتي ، وفي هذا الصدد لم تتخلى تركيا عن دورها في اطار تبعيتها للخلف الغربي، حتى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. الاتحاد السوفياتي. مثلت تركيا بحكم موقعها الجغرافي دور الدولة الحاجزة بين المعسكرين الشرقي والغربي أبان الحرب الباردة، هذا الدور حتم عليها آن ذاك إتباع سياسة خارجية ذات بعد أُحادي، أي أن تكون سياستها الخارجية انعكاساً لحقيقة هذا الموقع ولطبيعة هذا الدور، من الج مواجهة محاولة التمدد السوفياتي في الاقليم الذي تقع ضمنه تركيا وغيرها من الدول ، العربية وغير العربية ،ومن ثم كان على تركيا التوجه نحو الغرب كحليف استراتيجي يصون أمنها القومي، وقد ترتب على هذا الموقف أن تمحورت سياستها الخارجية حول أهمية وظيفتها الأمنية والعسكرية في إطار الحلف ودوره في خدمة مصالحها التي أخذت تتوافق مع مصالح حلفائها، وذلك في اطار القواعد التي وضعها اتاتورك عام 1923 م للسياسة الخارجية)، اذ قامت وما تزال قائمة على التوجه نحو الغرب من أجل التقدم والتطور، وفي سياق الأهداف والمصالح الغربية، وفي هذا التوجه لم تكن تركيا بعيدة عن محاولات التمدد في الاقليم العربي في كل من سوريا والعراق وبسبب المشاكل والتوترات الدولية بين المعسكرين الشرقي والغربي وانتماء كل طرف إلى معسكر مختلف، حتى وصفت الحدود بين تركيا من جهة، والعراق وسوريا من جهة أخرى، وهذاما ظل مستمرا حتى وقنا

الحاضر(ونحن قد اوشكنا في الدخول الى العام 2016، اي بعد قرن من انهيار الدولة العثمانية)ومن ثم فان التوجه التركي، ليس امرا ممكن السكوت عنه ، وبخاصة من قبل الاتحاد السوفياتي (سابقا) ، ووريثه روسيا الاتحادية (حاليا)، وظلت تركيا دورها الذي يصارع نيابة عن الحلف الغربي ، ومن ثم ينظر الى تركيا ، على أنها خط الصراع بين المعسكرين الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي (سابقاً)، والغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والعمل لما يراه الغرب مهما في الاقليم العربي، ومع انتهاء الحرب الباردة عام 1990 م بتفكك الاتحاد السوفياتي ، عادت تركيا الى ما كانت عليه ضمن المعسكر الغربي.

لقد انهمكت تركيا في الحرب الباردة كأداة للدول الغربية منذ تأسيس الجمهورية التركية، وتبني الأيديولوجية العلمانية ، حيث سعت ، الى الانضمام لحلف شمال الاطلسي والإسهام بشكل فعال لخدمة الكتلة الغربية في حربها الباردة ضد حلف وارسو والكتلة الشرقية. وقد استخدمت أداة لمشاريع

الغرب على أتم وجه ، وبعد الحرب العالمية الثانية التحقت بحلف شمال الأطلسي (ورفضوها في الاتحاد الأوروبي) لأنهم يحتاجونها فقط اداة حرب للغرب ضد الاتحاد السوفييتي (خلال حقبة الحرب الباردة) حيث أقاموا على أراضيها القواعد الأطلسية وكل محطات التجسس والمراقبة وغيرها[87].

وخلال الفترة ما بعد النصف الثاني من القرن العشرين ، والولوج الى القرن الحادي والعشرين ، وفي ضوء المتغيرات في القيادات السياسية في كل من تركيا وسوريا، وبالاحتكام الى المصالح الوطنية لكلمن الدولتين الى حدا ما ، نجد ان الدولتين ، سعت الى اقامة تعاون في مختلف المجالات، مما يفرض ذلك تجنب الصراعات السياسية والعسكرية مهما استطاعتا الى ذلك سبيلا.

اولا: التعاون الاقتصادي:

كما اشرنا سابقا فان حالات التوتر والصراعات المتعددة الجوانب ، ولكن لا يعني أن مجالات التعاون الاقتصادي لم يحظ باهتمام الدولتين ،وأخذ التوتر منحى تصاعدياً في العلاقات الجديدة بين الدولتين في العام 1936، إثر المفاوضات التي واكبت معاهدة موتنرو والتي أدّت إلى وضع تركيا يدها على مضيقي البوسفور والدردنيل اللذين كانا مُجردين من السلاح بحسب الاتفاق بين تركيا

[87] طلال حمد الجوادي، بلال، **السياسة الخارجية التركية حيال سوريا بعد الحرب الباردة** ،جامعة النهرين ، العراق،2012.

وروسيا. وعلى الرغم من حياد تركيا في الحرب العالمية الثانية، اعتبرت روسيا أن العلاقات التي تربط تركيا وألمانيا سمحت لألمانيا بتمرير سفنها الحربية عبر هذين المضيقين.

وهذا ما أدّى في العام 1945 إلى انسحاب روسيا من معاهدة السلم التي تربطها مع تركيا وطلب روسيا استرداد قسم من شرق تركيا وبالتحديد محافظات قارص، أرتوين، وأرداهان. واستمر التوتر في حقبة الاتحاد السوفياتي الذي حاول الاشتراك في القوة التي تحمي المضيقين، لكن تركيا رفضت هذا الأمر وكان ردّها بالانضمام إلى حلف شمال الأطلسي في العام 1952.

العلاقات الاقتصادية

جعل الموقع الاستراتيجي لتركيا بين أوروبا وأسيا من تركيا بلداً مهماً في الشراكة الاقتصادية للعديد من الدول وذلك من منطلق أن موقعها الجغرافي يُقلل من كلفة النقل وبالتالي يجعل من الشركات الموجودة في تركيا أكثر تنافسية ناهيك عن السوق الاستهلاكي الكبير (80 مليون نسمة). هذا الأمر دفع بالروس إلى التقرب اقتصاديا من تركيا على الرغم من التباعد السياسي الكبير على العديد من المواضيع الشرق أوسطية، ودفع روسيا في هذا الاتجاه عاملان أساسيان: الأول مُتعلق باستراتيجية روسيا في البحر الأسود، والثاني المشاكل التي تعترض تصدير الغاز إلى أوروبا عبر أوكرانيا، ومن هذا المُنطلق، زاد التبادل التجاري بين روسيا وتركيا إلى درجة أصبح معها حجم هذا التبادل 287 مليار دولار أميركي من البضائع المستوردة من روسيا و6 مليار دولار أميركي بضائع مصدرة إلى روسيا من تركيا

ومن أهم البضائع المصدرة من تركيا إلى روسيا :السيارات، الفواكه الصالحة للأكل، المكسرات، قشور الحمضيات والبطيخ، الآلات النووية... أما الاستيراد التركي من روسيا فيشمل الآلات النووية، المعدات الكهربائية والإلكترونية، السيارات الأخرى من السكك الحديدية والترام، منتجات صيدلانية، لدائن ومشتقاتها، أدوات بصرية، الطائرات والمركبات الفضائية.

يُشكل الاستيراد التركي من روسيا 10% من إجمالي الاستيراد التركي، أما الاستيراد الروسي من تركيا فلا يزيد عن 3% من إجمالي الاستيراد الروسي. وهذا يعني أنه وفي حال توترت العلاقات

الاقتصادية، كما بدأت بالظهور، سيكون الضرر على الاقتصاد التركي أكبر خصوصاً مع توقف أكثر من 4.5 مليون سائح روسي من التوجه إلى تركيا.[88]

وفي ضوء حجم وأساليب التعاون الاقتصادي بين روسيا وتركيا تعد تركيا شريكة اقتصادية تقليدية لروسيا، ويزداد حجم التبادل السلعي بين البلدين من سنة إلى أخرى. وقد بلغ عام 2004 قيمة 11 مليار دولار، أما في عام 2008 فبلغ قيمة قياسية قدرها 33.8 مليار دولار.

وتشغل تركيا المرتبة الخامسة بين الشركاء التجاريين لروسيا. ومن أهم الصادرات الروسية إلى تركيا موارد الطاقة والمنتجات الحديدية والمواد الكيميائية، أما الواردات الروسية من تركيا فتشمل النسيج ومنتجاته والماكينات ووسائل النقل ومنتجات الصناعة الكيميائية والمواد الغذائية، وتم في عام 1992 تشكيل اللجنة الحكومية المختلطة الخاصة بالتعاون التجاري الاقتصادي والعلمي والتقني. تم في عام 1991 تأسيس مجلس الأعمال التركي الروسي. وفي أكتوبر عام 2004 أسس مجلس الأعمال الروسي التركي، ويساهم المجلسان في إقامة علاقات العمل المباشرة بين الشركات والأقاليم الروسية والتركية.

وقام الرئيس الروسي دميتري مد فيديف يوم 12 مايو عام 2010 بزيارة تركيا أسفرت عن توقيع 17 اتفاقية ،منها اتفاقيات التعاون في مجال الطاقة و بناء محطة كهرو ذرية وفي مجال الزراعة وأيضا عن إلغاء تأشيرات السفر بين البلدين، ووقع الطرفان أيضا اتفاقية التعاون حول بناء وتشغيل محطة كهرو ذرية في موقع اككويو قرب مدينة ميرسين التركية.

وعليه يمكن القول أن الجانب الاقتصادي يمثل حجر الزاوية في مسار التقارب التركي الروسي، حيث تمثل تركيا سابع أكبر شريك تجاري لروسيا، وتسبق معظم أعضاء مجموعة "البريكس" لأكبر الأسواق النامية في العالم، كما أنها الوجهة الأولى للسياح الروس، وثاني أكبر أسواق التصدير بعد ألمانيا بالنسبة لشركة غاز بروم المملوكة للدولة الروسية. على الجانب الآخر، تشغل روسيا المركز الثاني بين الشركاء التجاريين الرئيسيين لتركيا. كما نمت التجارة بين روسيا وتركيا إلى 25.6 مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى من عام 2012، بزيادة قدرها أكثر من 14 في المئة عن العام

[88] د. سلوم، عبد الحميد ، **لماذا الاستغراب من دور تركيا ؟ إنه مفروضٌ منذ نهاية الحرب العالمية الأولى** ،ارب تايمز ،6كانون الاول(ديسمبر)2015

السابق، ليصل حجم التبادل التجاري في نهاية العام الماضي إلى 35 مليار دولار طبقًا للتقديرات الأولية الرسمية. يعكس حجم التبادل التجاري بين البلدين الأهمية التي يوليها الطرفان لبعضهما البعض، حيث يزداد حجم التبادل السلعي بين البلدين من سنة إلى أخرى. وقد بلغ الحجم عام 2004 قيمة 11 مليار دولار. أما في عام 2008 فبلغ قيمة قياسية قدرها 33.8 مليار دولار. وتشير وزارة التنمية الاقتصادية الروسية إلى أن تطور الأزمة الاقتصادية العالمية أدّى إلى انخفاض حجم التبادل السلعي بين روسيا وتركيا حيث انخفض هذا المؤشر في الفترة ما بين يناير ومايو حتى قيمة 6,7 مليار دولار، مما يعد أقل بنسبة 51% بالمقارنة مع الفترة المماثلة في عام 2008[89]. سعى البلدان إلى تطوير حجم التبادل التجاري بينهما ليصل مستواه في الأعوام القادمة إلى مئة مليار دولار بدلًا من 40 مليار، وبناء مصارف روسية في أنقرة ، وتطوير خطوط النفط والغاز الآتية من روسيا نحو أوروبا عن طريق تركيا والتي تعتمد على البترول والغاز الروسيين بالدرجة الأولى ، فالشركات التركية

التي تعمل في روسيا تصل إلى أكثر من 140 ألف شركة، ويصل حجم زوار تركيا من السواح الروس إلى أكثر من 5 ملايين سائح سنويًا. ويذكر أن الشراكة الاقتصادية بين البلدين تعززت خلال زيارة بوتين الأخيرة لتركيا، إذ اصطحب وفدًا ضخمًا من رجال الأعمال، ووقع الجانبان 11 اتفاقية تعاون مشترك في مختلف المجالات الاقتصادية والسياحية والثقافية، بداية ن افتتاح بيوت ثقافية في كلا البلدين[90]. ونحن نتناول التعاون الاقتصادي بين روسيا وتركيا فان من ابرز المؤشرات على تطور التعاون الاقتصادي، اتفاقية الغاز بين روسيا وتركيا.

اتفاقية الغاز الروسية التركية:

هي عبارة عن مشروع لمد أربعة خطوط تسير بمحاذاة بعضها البعض لنقل الغاز الطبيعي بقدرة تبلغ 63 مليار متر مكعب من الغاز سنويا من روسيا باتجاه تركيا عبر قاع البحر الأسود، يُنقل منها إلى الحدود التركية اليونانية نحو 47 مليار متر مكعب من الغاز، ومن المفترض أن يُنشأ مجمع للغاز عند الحدود التركية اليونانية، ما يسهل إمداد دول الاتحاد الأوروبي به عبر خطوط لنقل الغاز خاصة

[89] مصري، احمد، العلاقات التركية الروسية: الاقتصاد أقوى من السياسة ، تركيا بوست27تشرين الثاني،(نوفمبر) 2015.

[90] طلعت ،محمد ، **العلاقات التركية الروسية... مجالات التقارب وقضايا الخلاف**، الدراسات، صيف 2013

بها، وتبلغ كلفة بناء الخطوط الأربعة لمشروع "السيل التركي نحو 11.4 مليار يورو غير متضمنة "ضريبة القيمة المضافة، وتبلغ كلفة خط الأنابيب الأول نحو 4.3 مليار يورو.

لقد وقعت شركتا الطاقة الروسية "غاز بروم" والتركية "Potash" وفي تدعيم هذه الاتفاقية لزيادة من اجل زيادة قدرة التمرير لخط أنابيب الغاز "السيل الأزرق" الذي يمر عبر قاع البحر الأسود، متجنبا المرور في أراضي دولة ثالثة (ترانزيت)، ويعد مصدرا للغاز الروسي المورد إلى تركيا إضافة إلى خط أنابيب البلقان البري الذي يمر عبر أراضي أوكرانيا ومولدوفا ورومانيا وبلغاريا وصولا إلى تركيا، وتكمن أهميته في نقله لأكثر من 50% من إجمالي صادرات روسيا من الغاز الطبيعي إلى تركيا، وتحتل تركيا المرتبة الثانية بعد ألمانيا في مجال استيراد الغاز الطبيعي الروسي، وهي اتفاقية تقع ضمن التعاون في مجال الطاقة، وقعت وكالة الطاقة التابعة لوزارة الطاقة الروسية ووزارة لطاقة او الموارد الطبيعية التركية، مذكرة تفاهم في مجال الاستخدام الفعال للطاقة واقتصادها وتطوير تكنولوجيات استخدام مصادر الطاقة المتجددة، كما وقع رئيس شركة "روس آتوم" الحكومية الروسية سيرغي كيريينكو ووزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي تانر يلدز، مذكرة تفاهم حول إعداد الكوادر لقطاع الطاقة النووية والقطاعات المتصلة، وفيما يتعلق ببناء المحطة الكهرو- ذرية في "أكويو" بتركيا، قال الرئيس الروسي إن بناء المحطة سيتم مع الالتزام بجميع المواعيد والمعايير الأمنية وتقوم شركة "روس أتوم" ببناء أول محطة كهروذرية "أكويو" في تركيا وتخطط لإنجازها في 2022، ويبلغ حجم الاستثمارات فيها 20 مليار دولار، ويتضمن المشروع بناء اربع وحدات توليد قدرة كل منها 1200 ميغا واط[91].

وكما معروف ومؤكد ان روسيا الاتحادية تلعب روسيا دورًا جيوبوليتيكيًا في مجال الطاقة في مجالها الحيوي فيما يخص الإنتاج وطرق الإمداد؛ حيث تعتبر المصدر الأكبر للطاقة من النفط والغاز إلى دول الاتحاد الأوروبي؛ ففي عام 2012 كانت روسيا مصدر ما نسبته 25% من واردات الغاز إلى دول الاتحاد الأوروبي، وقد رأى صنّاع السياسة الأوروبيين أنّ اعتمادهم الأكبر على روسيا في مصادر الطاقة أمر يدعو لعدم الاستقرار في ظل الخلاف الظاهر في أغلب الملفات السياسية، وفي

[91] الرنتيسي، محمود سمير ، **العلاقات التركية-الروسية: مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي**، الجزيرة ،11 كانون اول (ديسمبر). 2014

ورقة خضراء أصدرتها المفوضية الأوروبية في عام 2000 لفتت الأنظار إلى المستويات المرتفعة لاعتماد دول الاتحاد الأوروبي على واردات الغاز، وقد أدت الصدامات الروسية الأوكرانية التي دارت في عام 2006 ثم في 2009 وآخرها في عام 2014 والتي أدت إلى انقطاع في إمداد أوروبا بالغاز الروسي كون أوكرانيا هي ممر أنابيب الغاز إليها، إلى تسليط الضوء أكثر من قِبل دول الاتحاد على هذه القضية[92].

تغيرت التوجهات الروسية الاقتصادية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، حيث توجهت روسيا نحو

الاقتصاد الحر، وتحولت علاقتها بالغرب من الصدام، إلى الشراكة، فقد جرى تعاون مشترك في المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية، ومجال الفضاء، واتجهت روسيا نحو تعزيز علاقاتها بخصومها السابقين، ومن ضمنهم تركيا، ومرت روسيا، بعد سقوط الاتحاد السوفييتي بمرحلة صعبة، فلم يكن سهلا الانتقال من نظام سياسي واقتصادي، لنظام آخر، من غير تكاليف. لقد ضعف وتراجع دورها الإقليمي، وتعطل حضورها في المسرح الدولي، ويمكن القول أن انبعاثها الجديد، يعود لقيادة الرئيس الحالي، فلاديمير بوتين.وفي توجهات القيادة السياسية الروسية الجديدة في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين بشكل خاص، وقد حقق الاقتصاد الروسي تعافيا هاما جدا، وقد تزامن ذلك مع طموحات باستعادة دورها الإقليمي والدولي. فكان تدخلها في جمهورية جورجيا، ومؤخرا في أكرانيا، وضمها شبه جزيرة القرم، وتحالفها مع الصين، واستخدامها المتكرر لحق النقض، الفيتو في مجلس الأمن الدولي. لقد جدد ذلك أجواء الحرب الباردة. وأدى لفرض عقوبات اقتصادية حادة عليها. وكان من نتيجة ذلك، أن الحكومة الروسية، بقيادة بوتين، بدأت في البحث عن مخارج لأزمتها الاقتصادية[93].

وبالنسبة الى تركيا وبخاصة في عهد حزب العدالة والتنمية ،فمن غير الممكن ان تتخلى عن التعاون الاقتصادي بينها وبين روسيا ،توصف العلاقات الاقتصادية بين تركيا وروسيا بالمتينة،

[92] فريق تحرير نون بوست، **تركيا وتحديات الطاقة المقبلة**،3كانون اول(ديسمبر)2015.

[93] د. مكي، يوسف، **في التقارب الروسي التركي**، التجديد العربي،3كانون الثاني، 2015.

كما يقدر حجم التبادل التجاري بين البلدين بعشرات المليارات، ومع هذا فإن بعض نقاط التوتر والخلاف على قضايا سياسية بدأ يطفو على السطح، بلغ ذروته بإسقاط مقاتلات تركية طائرة حربية روسية انتهكت الأجواء التركية، في ظل هذه المعادلة أيهما ستنتصر على الآخر السياسة أم الاقتصاد؟ وهل تحول متانة العلاقة الاقتصادية دون اتساع نطاق التوتر والأزمة بين البلدين؟ وسنناقش ذلك في تداعيات الازمات بين روسيا وتركيا، اذ ان مجالات التعاون بينهما متعدة. ومن بينها التعاون العسكري في ايجاد دور مشترك لكل منهما في ازمات الاقليم العربي وغيره من الاقاليم.

ثانيا: العلاقات العسكرية الروسية التركية:

تعود بدايات التعاون العسكري التركي الأذري إلى العام 1992، حين أعلنت الدولتان عن تعاونهما في مجال التعليم العسكري، وعلى مدى السنوات التالية لعام 1992، توسعت هذه الشراكة لتشمل مجالات أخرى كالتدريب والمساعدة في حماية الحدود الأذرية والسيطرة عليها. وكان التطور الأبرز في العام 2010 عندما وقعت تركيا اتفاقاً مع أذربيجان شكل استراتيجية مشتركة بين الدولتين وتضمن الاتفاق ايضاً وعوداً تركية بالمساعدة في حال وجود صراع كبير في اذربيجان، وبناء على هذا الاتفاق زادت المساعدات التركية العسكرية لأذربيجان، كما شهد العام 2012 تطوراً مهماً آخر، حيث شاركت قوات جورجية لأول مرة في المناورات المشتركة بين الجيش التركي والأذري، وفي صيف العام 2014 قرر وزراء دفاع الدول الثلاث عقد لقاءات مشتركة مرتين سنوياً، وزيادة وتيرة المناورات العسكرية المشتركة أيضا. وفي اطار التعاون فيما بينهما ، فقد كان للتعاون الثقافي والعلمي مكانة مهمة فيما بينهما.

ولكن على ما يبدو ان التنافس بين القوى الدولية ومن بينها روسيا وتركيا ،ونتيجة للازمات التي تحظى باهتمام البلدين كل وفقا لمصالحها ، فلقد تعرضت العلاقات بينها الى ازمات خطيرة جدا كان لها انعكاساتها على مختلف مجالات التعاون فيما بينهما.

الازمات التركية الروسية:

اولا: الازمات في اسيا الوسطى

ينظر الى تركيا وروسيا انهما قوتان اساسيتان في اقليم اسيا الوسطى، وبالنسبة الى تركيا من الدول المهمة في بالنسبة لمنطقة آسيا الوسطى وهناك توافق عرقي ولغوي بين المنطقتين، ورغم تأثر دول وسط آسيا بالسيطرة الروسية والسوفيتية، إلا أن هناك أوجهًا عديدة للتقارب بين تركيا وهذه الدول، ومنها التقارب الجغرافي والتاريخي واللغوي والديني، أضف إلى ذلك أن لتركيا طموحات سياسية في المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، للتعاون الثقافي بما يشمل مجال الدين مع ضرورة تنشيط الدور الدعوي للدول الإسلامية في هذه المنطقة الحيوية بالنسبة للعالم، وقد أدى زوال الضغط الناجم

عن وجود دولة الاتحاد السوفيتي، وظهور فراغ في هذه المنطقة الجغرافية الغنية بالموارد الهائلة إلى ظهور طموح تركي نحو إقامة روابط اقتصادية وسياسية مع هذه الجمهوريات، وإقامة "مجلس العالَم التركي أو الجامعة التركية" على غرار المنظمات القومية أو الاقتصادية كالجامعة العربية والاتحاد الأوروبي.

والمبدأ الذي يحرك تركيا في سياستها الخارجية هو استخدام القوة الناعمة المتمثلة في الديمقراطية والدبلوماسية عوضًا عن استخدام القوه الصلبة المتمثلة في القوة العسكرية، ولأن تركيا تعتبر نفسها دولة مركزية بالنسبة للقوقاز وآسيا الوسطى استغلت موقعها الاستراتيجي للتفاوض من أجل تحصيل مكاسب في علاقاتها بالدول الكبرى الأخرى، مما مكنها من زيادة تأثيرها فى المحيط الإقليمي، ويرسخ هذا التوجه سعي تركيا إلى سد احتياجاتها من الطاقة، ورغبتها في فتح أسواق أمام منتجاتها، ولكن هذا التوجه التركي لم يكن دون عقبات وتحديات ، منها ما يتعلق بالقدرات والامكانيات التركية ذاتها ، والمنافسة من قبل القيادة الروسية ،فتركيا تفتقر إلى الإمكانيات المالية والاستثمارية والعلمية والتكنولوجية والمعرفية اللازمة للقيام بدور إقليمي كبير تجاه هذه الجمهوريات التي مازالت تعاني من بنى قديمة متخلفة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية، حيث لا تزال الفروقات شاسعة بين المدن والريف[94].ومع ذلك فان ذلك لا يقلل من دور تركيا في المنطقة وبخاصة اذا كان التوافق بينها وبين روسيا، اذ تكتسب تركيا اهمية جغرافية– سياسية كبيرة اوراسيا ،لأنها وتعتبر احد

[94] زكي، عبدالمعطي، **الدور التركي فى آسيا الوسطى: الواقع والتحديات** ،آسيا الوسطى: رصد الواقع واستشراف المستقبل،2010/12/8

البوابات الثلاث (الاولى اوكرانيا، والثانية تركيا، والثالثة ايران) التي تصل روسيا بالمياه الدافئة والتي تعتبر من الناحية الجيو–استراتيجية مهمة جدا لروسيا نظرا لوجود مضيقي البوسفور والدردنيل فيها اللذان يعتبران المخرج الوحيد لروسيا عبر البحر الاسود الى المياه الدافئة في البحر المتوسط والعالم. بالإضافة لتقاسم الدولتان هذه المنطقة مع اوكرانيا واذربيجان والبحر الاسود، اضافة الى تأثيرالدور التركي في الجمهوريات المستقلة المحيطة ببحر قزوين ومنطقة القوقازبسبب للتقارب الديني مع تركيا. وفي هذا الصدد لم يكن التوسع التركي بمعزل عن متابعة من الجانب الروسي[95]

التنافس الروسي التركي في اسيا الوسطى:

تعتبر آسيا الوسطى المجال الحيوي لروسيا والمحور الأساسي لنفوذها، وتقوم روسيا بالدفاع عن مصالح المواطنين الروس المنتشرين في دول آسيا الوسطى، ويمثلون نسبة يُعتد بها من سكان هذه الدول مثل كازاخستان يمثلون 23,7% من السكان، وفي كل من قيرغيزستان وتركمانستان يمثلون 12,5 %، وفي أوزباكستان يمثلون 5,5 % ([12]). ومنذ انهيار الاتحاد وروسيا تسعى للحفاظ على مركزها كقوة عظمى، وتستهدف السياسة الروسية الخارجية بشكل أساسي جمهوريات آسيا الوسطى، وتعتبر روسيا حدود تلك الدول حدودًا أمنية لها، ولاسيما من جهة جمهورية طاجكستان التي يوجد فيها عدد كبير من القوات الروسية على الحدود مع أفغانستان، مما دفع الكرملين إلى تضخيم الأخطار التي تواجه أمن آسيا الوسطى من "جماعات إرهابية"، واحتمال نشوب حروب وصراعات على السلطة في بعض دولها، وأن دولًا أجنبية قد تتدخل لدعم التطرف، وتستخدم موسكو هذه الأوراق لزيادة نفوذها ووجودها العسكري هناك[96].ويرى المختصون في الشأن الروسي وسعيه ان

[95] عيد، رياض، **النتائج الاستراتيجية والاقتصادية لزيارة بوتين إلى تركيا،**

http://arabiyaa.com/

[96] عودة،عبدالله فلاح ، **التنافس الدولي في آسيا الوسطى،** رسالة ماجستير غير منشورة 1991– 2010، عمان ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم ، 2011 ، ص60–63

تكون روسيا اللاعب الاهم في هذه المنطقة الحيوية، وعليه يمكن القول؛ إن المصالح العسكرية لروسيا في هذه المنطقة تقوم على منع حلف الناتو من استضافة قواعد عسكرية أمريكية جديدة.

بدأت روسيا تتحول نحو رؤية أوراسية تركز على التدخل لحماية مصالحها في آسيا الوسطى والقوقاز. لقد شعرت روسيا بعد أحداث سبتمبر أن أمنها القومي يتعرض لتهديدات جدّية بسبب عدم الاستقرار السياسي وتنامي الحركات الانفصالية والإسلامية في وسط آسيا. هذه التحديات دفعت بروسيا إلى الاحتفاظ بقواعد عسكرية في العديد من الدول المحاذية في المنطقة[97].

تعمل روسيا على زيادة التعاون الاقتصادي في مجالات الطاقة والنقل والمياه مع دول آسيا الوسطى خاصة في إطار مبادرات التكامل والتعاون الإقليميين في منظمة شنغهاي للتعاون الاقتصادي. السؤال المطروح هو: هل تحاول روسيا الهيمنة على آسيا الوسطى من خلال هذه السياسة؟ اذ أن روسيا تهتم أساسا بحماية مصالحها وعلى رأسها مصير تواجدها الفاعل في تلك المنطقة [98]وهي بذلك تسعى لا قامة التجمعات مثل مجموعة شنغهاي.

منظمة شنغهاي وروسيا:

يرى المتابعون لما تطمح اليه القوى الرئيسية في هذه المنظمة ، انما تنطلق من مبدأ الاهتمام بالمصالح الاقتصادية، التي يصعب توازنها في معادلة أحد أطرافها الصين، باقتصادها العملاق، وطرفها الآخر روسيا، المهيمنة في قطاع الطاقة والنفوذ السياسي الدولي. تتمثل منفعة روسيا من المنظمة، في الحصول على دعم لمواقفها السياسية، وصراعها المتصاعد مع الغرب على خلفية الأزمة الأوكرانية، فضلاً عن المنفعة الاقتصادية الناجمة عن مد "طريق الحرير" الصيني نحو أوروبا، عبر أراضيها، ونقل مواد الطاقة، حيث اصبح من المؤكد ان اقتصاد روسيا لا يزال يقوم على تصدير مواد الطاقة وغيرها من المواد الخام، وفي تقييمه لأهمية هذه المنظمة ، يقول الروسي، فلاديمير بوتين، إن "فكرة تشكيل منظومة نقل عامة ضمن (مجموعة) شنغهاي تملك آفاقاً كبيرة، من بينها اقامة خطوط ترانزيت، عبر سكة الحديد العابرة لسيبيريا، وخطوط بايكال – آمور، المتزامنة

[97] د.ابو سكين ، حنان، **بين الصراع والتعاون: التنافس الدولي في آسيا الوسطى**، المركز العربي للبحوث والدراسات.، 10 حزيران(يونيو)2014

[98] السعد، محمد نجيب ، **آسيا الوسطى ساحة صراع وتنافس دولي**، صحيفة الوطن العمانية، 12 ايلول (سبتمبر)2015

مع خطط جمهورية الصين الشعبية لتطوير طريق الحرير ،ولا يخفي بوتين الدور الامني للمنظمة، أن "أولويات الرئاسة الروسية تتمثل في الحفاظ على الأمن الإقليمي، وإطلاق مشاريع اقتصادية متعددة الأطراف وتطوير موقف مشترك من القضايا الإقليمية والعالمية، ووضع استراتيجية للمنظمة حتى العام2025[99].ونحن نتناول مجالات التعاون الروسي التركي في اسيا الوسطى، كيف تنظر تركيا الى منظمة شنغهاي ،لاسيما بعد التوسع في محيط اقليم هذه المنظمة.

وتنظر روسيا التي كانت القوة المسيطرة في جمهوريات وسط آسيا بحذر للتوسع الصيني ، وهذا لا يمنع قيام التعاون فيما بينهما، وكما هو الحال بالنسبة الى تركيا، وأظهرت تركيا اهتماما بتوثيق علاقاتها مع منظمة شنغهاي في ظل شعورها بالقلق من بطء التقدم في محادثات انضمامها للاتحاد الأوروبي.

ونظرا للتوجهات التركية والانتشار بما تمتلكه من ادوات في تنفيذ استراتيجية السياسة الخارجية، ومن بين مكونات هذه السياسة الجانب الاقتصادي ، لم تتردد أنقرة كثيرا عقب الانهيار السوفياتي عام 1991 في التحرك نحو الشرق لإحياء الحلم التركي المفقود بتشكيل حلف تركي قوي مع الجمهوريات المسلمة الواقعة في القف قاز وآسيا الوسطى ذات العرق التركي، واستغلال الدين كجزء من ادوات السياسة الخارجية الناعمة، ولقد حققت تركيا نجاحات وبخاصة في اذربيجان، ولقد كانت تركيا أكثر توفيقا في التعامل مع أذربيجان لأسباب متعددة أولها الصراع الأرمني الأذري الذي وقفت تركيا بقوة مع أذربيجان مما أعطى لأنقرة فرصة لإيجاد موطئ قدم في القف قاز والعمل المشترك مع الشركات الأميركية لنقل النفط الأذري إلى أوروبا عبر خط باكو جيهان بتكلفة ثلاثة مليارات دولار والذي بدأ يضخ النفط إلى الأسواق العالمية في أيار(مايو) 2006.

وتنشط تركيا كذلك في مجال التعليم والثقافة في آسيا الوسطى عبر سلسلة المدارس والجامعات التركية، كما أن هناك العديد من طلاب آسيا الوسطى الذين يدرسون في الجامعات التركية في إطار خطة الرئيس التركي الراحل تور غوت أوزال لدعم الهوية والثقافة التركية في جمهوريات آسيا الوسطى[100]، وعليه يمكن القول ان تركيا تدخل في منافسات مع روسيا، ولها مواقف من المشكلات

[99] حلوم، منذر بدر، **روسيا ومنظمة شنغهاي: ساحة لعب غير متكافئة،** التجديد العربي،14ايلول(سبتمبر)2014

[100] تائب، مطيع الله ، **الصين وإيران وتركيا: اللاعبون الجدد في آسيا الوسطى،** مركز الجزيرة للدراسات.

التي واجهت روسيا في اسيا الوسطى. وفي المنافسة التركية لروسيا ،فهي تمثل واحدة من ادوات الاتحاد الاوروبي، وكذلك حلف شمال الاطلسي. ولكن في حالات معروفة كان الموقف التركي فاترا.

ومن بين الازمات التي كان فيها الموقف التركي فاترا ، ازمة القرم وهي اقرب الى الموقف الروسي لاعتبارات خاصة تتعلق بالمصالح الاقتصادية التركية، وبخاصة ما يتعلق بحاجة واعتماد تركيا على روسيا للحصول على ما يقرب من نصف وارداتها من الغاز الطبيعي ، اضف الى ذلك فان تركيا، تعيش تاريخ من المخاوف من الروس سوف تخفف من ردود فعل أنقرة على استيلاء موسكو على شبه جزيرة القرم. وفي حال اتخاذ "حلف شمال الأطلسي" إجراءً في البحر الأسود، على سبيل المثال، فسوف توازن تركيا بين انتمائها لـ "الناتو" والتزاماتها التعهدية، المتأصلة في "اتفاقية مونترو" من عام 1936، التي تضع قيوداً على وصول القوى غير الساحلية إلى البحر الأسود من خلال المضايق التركية، بما في ذلك مضيق البوسفور. وتستطيع أنقرة أن تتبنى موقفاً في صراع شبه جزيرة القرم على غرار موقفها في عام 2008 عندما قامت روسيا بغزو جورجيا، وهي جار لأنقرة مطل على البحر الأسود، مع ممارسة تركيا للعبة التوازن بين "الناتو" وروسيا[101].

وعلى الرغم من مواجهة الغرب للخطوة الروسية واستنفار تركيا السياسي ، تبدو المواجهة المباشرة غير متكافئة بالنسبة لتركيا، علاوة على تدهور علاقات تركيا الاقليمية، اضف الى ذلك يبدو انه ربما ان الظروف التي تمر بها العلاقات الدولية تصب في خانة الموقف الروسي في القرم، اذ ان الكثير من ملفات اقليمية كثيرة يمكن ان تؤثر في السلوك الروسي، فهل سيحاول الغرب مقايضة بعض الملفات بملف ازمة القرم ، ثمة الكثير من الاسباب الموضوعية المتعلقة بعوامل الازمة لدى الفاعلين المباشرين وغير المباشرين[102].وقد يتعدى التوتر بين كل من تركيا وروسيا ليشمل منطقة البحر الأسود، وبما يمثله البحر الاسود من اهمية تجارية في الملاحة الدولية، اضافة الى ما يميزه من موقع استراتيجي عسكري.

[101] سونر چاغاپتاي و جيمس جيفري، **ردود فعل تركيا الخافتة على أزمة جزيرة القرم**، معهد واشنطن،4 آذار (مارس) 2014

[102] د. حسين، خليل، **روسيا وتركيا وثالثهما القرم** ،مركز الدراسات والابحاث الاستراتيجية،2014/4/3.

البحر الأسود:

موقع البحر الاسود:

تحيط بالبحر الأسود من الشرق جبال القف قاس، ومن الجنوب سلاسل جبال البحر الأسود. ومرتفعات استرنجه في الجنوب الغربي وفي الغرب مقدمة جبال البلقان. ويعدَّ مضيق البوسفور المنفذ الوحيد للبحر.

يتمتع البحر الأسود بأهمية استراتيجية اقتصادية وعسكرية كبيرة فهو الطريق البحري الوحيد لبلغارية ورومانية، والطريق البحري الوحيد الموصل بين روسية الاتحادية وأوكرانية وبوساطته تتصل الدول المحيطة به فيما بينها، وتنفذ إلى دول أوربة الشرقية وتتصل بأسواق العالم، وقد أبرمت عدة معاهدات بين الدول المحيطة به تنظم أمور الملاحة فيه وعبر المضائق التي تصله بالبحر المتوسط كانت أولها معاهدة أدريا نويل 1829 ثم اتفاقية لوزان 1932، وآخرها وأهمها اتفاقية مونتريو 1936 التي حظرت دخول السفن الحربية الغربية إليه في تركية.

يتمتع البحر الأسود بأهمية عسكرية استراتيجية، وكان ذلك واضحا ، من خلال مرحلة الحرب الباردة ، حيث كان البحر الاسود احدى بؤر التوتر العديدة بين المعسكرين الشرقي والغربي، ولم تكن تركيا بعيدة عن التطورات التي عاشها ويعيشها البحر الاسود ، ذلك ان تركيا (احدى الدول الست المطلة على البحر الاسود) كانت هي الوحيدة العضو في الحلف الاطلسي، اما بقية دول البحر الاسود (جورجيا، روسيا، اوكرانيا، رومانيا وبلغاريا) فكانت تنتمي الى المنظومة السوفياتية والى "حلف فرصوفيا" العسكري المناوئ للحلف الاطلسي. وكون تركيا الوحيدة عضوا في الحلف الاطلسي ، فان ذلك لم يكن يقلل من الاهمية الاستراتيجية لموقع الحلف الاطلسي على البحر الاسود، اولا، نظرا لطول الشاطئ التركي على البحر الاسود (1329 كلم)، وثانيا، لأنه تحديدا عبر مضائق البوسفور والدردنيل وبحر مرمرة وبحر ايجه (التي تقع داخل المساحة التركية) يرتبط البحر الاسود بالبحر الابيض[103].

[103] حداد، جورج، البحر الاسود: **أخطر بؤرة توتر في اوروبا والعالم**، الانتقاد نت،2008/6/2.

ومن الناحية العملية فان روسيا المسيطر والمفتاح الرئيسي للبحر الاسود، تسيطر روسيا الآن رسمياً على أكبر جزء من البحر الأسود والذي يشمل الخط الساحلي بأكمله من شبه جزيرة القرم ، اي الجزء الشرقي للقرم بما فيه مضيق كيرتش ،وهو الآن تحت السيطرة القانونية لروسيا ، و من الجانب الشرقي لمضيق كيرتش منطقة كراسنو دار التابعة لروسيا و التوسع باتجاه الجنوب تكون موانئ مدن نوفوروسيسك و سوتشي نوفوروسيسك هي أيضاً مدينة استراتيجية، وتعتبرا أكبر ميناء تجاري لروسيا على البحر الأسود عند تقاطع أنابيب الغاز و النفط الرئيسية بين البحر الأسود و بحر قزوين ، ومن الناحية التاريخية ، تشير المتابعات التاريخية ،ان مضيق كيرتش قد لعب دوراً استراتيجيا ، اذ يشكل مدخلاً من البحر الأسود إلى الممرات المائية الرئيسية في روسيا بما في ذلك الدون و نهر الفولغًا[104].

وبالنسبة الى تركيا فان البحر الاسود مهم جدا من مختلف الجوانب الاقتصادية والعسكرية، ومع ذلك لا تستطيع تركيا اتخاذ اجراءات لمنع مرور السفن حتى لو كانت تركيا في خلاف مع الدول التي تنتمي اليها تلك السفن ، وذلك بموجب الاتفاقيات، وعليه فإن تركيا لا تستطيع إغلاق مضايق البحر الأسود أمام السفن الروسية، مع ان تركيا تسيطر على منطقة مضايق البحر الأسود بموجب اتفاقية مونترو الدولية الصادرة عام 1936، التي لا تمنح تركيا الحق في إغلاق مضايق البحر الأسود إلا في حالة إعلان الحرب[105]

أعطت جزيرة القرم دفعة للوجود الروسي في البحر الأسود بموقعها الاستراتيجي، إذ تُعَد الآن نقطة انطلاق عسكرية واستراتيجية للدور الروسي في البلقان وشرق أوروبا، وكذلك في التوازن مع تركيا، وهذا التحول الإيجابي لصالح روسيا الاتحادية ، اجبر الدول الغربية على اعادة قراءة الحسابات والتقديرات في البحر الأسود ، وتبني سياسات، أهمها تعزيز الدور التركي، نظرًا لغياب أي حليف

غربي يستطيع حاليًا موازنة موسكو سوى البحرية التركية، وكذلك الاهتمام برومانيا، وهي القوة المرشحة للعب دور مهم في المستقبل باعتبارها عضو بحلف الناتو والاتحاد الأوروبي بالفعل، وكذلك

---

[104] Prof Michel Chossudovsky, Global Research, March18,2014

[105] **الأزمة في أوكرانيا : روسيا تبسط سيطرتها على البحر الأسود و الممرات المائية الاستراتيجية** ترجمة :دار بابل للدراسات والاعلام.

فان الدول الغربية بحاجة إلى توطيد علاقاته السياسية والاقتصادية مع كلٍ من بلغاريا، العضو بالناتو والاتحاد الأوروبي، وجورجيا، واللتين تطلان على البحر أيضًا وتستطيعان مساندة الدور الأمريكي في احتواء وعزل الروس وتدعيم الوجود التركي[106].

ولم يقتصر التنافس او التعاون بين روسيا وتركيا في منطقة البحر الاسود في اسيا الوسطى ،بل يشمل ايضا بحر قزوين، حيث يسعى كل منهما التمدد في هذا الاقليم ، باستخدام ما يمتلكه كل منهما من قدرات وأدوات.

بحر قزوين والتنافس الروسي والتركي:

بحر قزوين أكبر مسطح مائي مغلق على الأرض من حيث المساحة، وهو أكبر بحيرة في العالم، وهو يحمل خصائص البحار والبحيرات تبلغ مساحة سطح البحر 371000 كيلومتر مربع وحجمه 78200 كيلومتر مكعب، وهو حوض مغلق ليس له تدفقات، يحده من الشمال الغربي روسيا، ومن الغرب أذربيجان، ومن الجنوب إيران، من الجنوب الشرقي تركمنستان، ومن الشمال الشرقي قزخستان.

ومنذ مطلع تسعينيات القرن الماضي بدأ الحديث عن تحوّل منطقة آسيا الوسطى إلى أحد اللاعبين الأساسيين على ساحة الطاقة العالميّة, حيث أظهرت التّوقّعات الّتي قامت بها مراكز الأبحاث وشركات النّفط الغربيّة أنّ احتياطات النّفط والغاز الطّبيعي في بحر قزوين تساوي الاحتياطات الموجودة في منطقة الخليج العربي. في ظل هذه الأوضاع سعت حكومات الدّول الجّديدة إلى استغلال الثروات بهدف تحسين الأوضاع الاقتصاديّة في بلادها الّتي كانت تعاني صعوبات اقتصاديّة كبيرة بعد تفكّك الاتّحاد السّوفياتي, وخروجها من تحت عباءته لتصبح أمام معضلة تحقيق الاستقلال الاقتصادي بعد حصولها على الاستقلال السّياسي.

على الرّغم من الأهميّة الاقتصاديّة لبحر قزوين, إلاّ أنّ الصّراع على هذه المنطقة لا يقتصر على هذه النّقطة, فالتّنافس الدّولي هناك أخذ بعدًا آخر بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 والغزو الأميركي لأفغانستان, ما أضاف أبعادًا جديدة للنّزاع في المنطقة, لتكتمل معها عناصر «اللّعبة

[106] خالد، نهى، **ما بعد القرم: البحر الأسود بين الروس والأتراك** ،نون بوست ،5آذار(مارس)2015

الكبرى الجديدة» الّتي تشمل بالإضافة إلى روسيا والولايات المتّحدة العديد من القوى الأخرى, مثل الصّين وإيران والهند ودول آسيا الوسطى، وبالتّحديد تلك الدول التي تشترك في شواطئ بحر قزوين[107].

وبالنسبة الى تركيا، لاعبًا مهمًّا على ساحة بحر قزوين وآسيا الوسطى بشكل عام، وعلى الرّغم من عدم اشتراكها في شاطئ بحر قزوين، الا أن السياسة التّركية تنطلق بالاستناد على الروابط التاريخية ،اضافة الى المصالح الاقتصادية .

وعليه فمن النّاحية الاقتصادية ، يشكل بحر قزوين فرصة مهمّة لتركيا لما تملكه هذه المنطقة من امكانات، خصوصًا في مجال الطّاقة، لاسيما ان تركيا بحاجة الى مصادر كبيرة للطاقة، وباقل التكاليف الممكنة ، وفي هذا الإطار يوفر بحر قزوين فرصة كبيرة أمام تركيا، وبالإضافة الى ذلك فان تركيا تعمل جاهدة كي تكون ممرا تركيا تريد أن تتحوّل إلى ممرّ أساسي لمصادر الطّاقة القادمة من بحر قزوين وآسيا الوسطى, والمتّجهة إلى أوروبا عبر سلسلة من الأنابيب قد تجعلها لاعبا اساسيا في هذه المجال، ولكن من الصّعب على تركيا أن تسعى إلى فرض رؤيتها الخاصة على بحر قزوين على الرغم من الروابط التي تجمعها مع دول المنطقة، ذلك أن أي سياسة مستقلة تسعى إلى تحقيقها سوف تصطدم مباشرة بالصراع بين الدّول الكبرى, خصوصًا وأنّ العاصمة التركية(انقرة) لا تملك الأدوات الكافية للتّأثير فيه، وعليه فان الفهم التركي لما هو عليه الوضع في اقليم بحر قزوين، ينطلق من التوافق والانسجام مع السّياسة الغربية وبشكل خاص الولايات المتحدة الامريكية ،ومن ناحية اخرى العمل على تعزيز وتطوير اتعاون الاقتصادي مع دول

المنطقة عوضًا عن الدّخول في الصّراع الدّائر بين هذه الدول، ومنثم تحقق تركيا الهدف المهم وهو تعزيز مصالحها الاقتصاديّة في المنطقة بشكل عام والابتعاد ما أمكن عن الصّراعات القائمة.[108]

---

[107] د. ملي، احمد، **التّنافس الدّولي على حوض قزوين** ،مجلة الدفاع الوطني، الجيش اللبناني، العدد89، تموز(يوليو)2014/ . http://www.lebarmy.gov.lb

[108] المرجع المشار اليه اعلاه.

من المفترض أن تدرك القيادة السياسية التركية واقع دول هذه المنطقة ، وان تنتهج سياسة عدم الدخول في صراعات ، وان تستخدم مختلف الوسائل الهادئة في التعامل مع دول هذه الاقاليم في اسيا الوسطى ، وفي مختلف الاقاليم ، وان تتحاشي الدخول في صدامات وصراعات، والبحث عن التعاون، في اقليمها الاسيوي، حيث يتواجد الدب الروسي الذي بدأ يسير بقوة نحو البحار والمياه الدافئة.

ان التعاون الروسي التركي في كثير من المجالات لم يخل من وجود تنافس ايضا ، ومن بين حالات التنافس ما يدور في اسيا الوسطى وما يتصل بها من مواقع استراتيجية ، وما شهدته من حالات تقارب واقامة منظمات متخصصة، حيث تميل تركيا الى موقف اشبه بالحياد ، حفاظا على مصالحها الاقتصادية، ولكن هذه الحالة لم تنطبق على مسائل اكثر سخونة واحتمالا للتصادم، وبخاصة في المنطقة العربية ، وبشكل خاص (سوريا، العراق ومصر)، وهذا ما سنتناوله في الجزء التالي من هذا الفصل ، من خلال مسببات النزاعات الدولية بشكل عام والنزاعات التركية الروسية بشكل خاص.

اسباب و مجالات الصراع الروسي التركي

اشرنا سابقا ان النزاعات والصراعات المتعددة الجوانب بين تركيا وروسيا، ليست وليدة مرحلة معينة وانتهت، ولكنها مستمرة منذ عدة قرون، اي ان لها جذورا تاريخية ، تتطور وفقا للمستجدات الاقليمية والدولية ، ويرى المتابعون للتطورات التاريخية للصراع الروسي التركي ، أن فقدانالإمبراطورية العثمانية لشبه جزيرة القرم وانضمامها للإمبراطورية الروسية في عام 1783 بمثابة نقطة تحول في تاريخ الحضارتين. بالنسبة للعثمانيين، كانت الخسارة الأولى الدائمة لأراضٍ تقطنها أغلبية مسلمة لتصبح تحت سيادة قوة مسيحية، التي كانت في هذه الحالة، روسيا العظمى تحت قيادة كاثرين، التي تُشبه روسيا تحت قيادة الرئيس فلاديمير بوتين، والتي تدخلت في حرب أهلية في القرم وضمت شبه الجزيرة إليها في النهاية. وأما بالنسبة للروس، فقد كانت بداية تحول بلادهم إلى قوة

عالمية؛ وعبر البحر الأسود، تمكنت روسيا من الإبحار نحو الغرب. وكما هو مألوف ومتفق عليه. في السياسة يعتبر استحضار التاريخ أمرا مألوفا، فالرئيس الروسي في حملته عام ٢٠١٢ تحدث عن (روسيا الجديدة) وهو المصطلح الذي أطلقه القيصر الأكثر شهرة في التاريخ الروسي بيتر الأكبر على الأراضي التي ضمها بالقوة لدولته مطلع القرن الثامن عشر، وبذلك حول روسيا إلى إمبراطورية وأطلق على نفسه لقب الإمبراطور بيتر الأكبر، أما على الجانب التركي، فقد كان البعد التاريخي واضحا في حملة الرئيس التركي وفي خطاباته المتتالية التي تعيد ربط الدولة التركية الحديثة بماضيها السلجوقي والعثماني بعد قطيعة رسمية تاريخية استمرت تسعة عقود[109].

ويرى المحللون والمتابعون لخصوصيات العلاقات الروسية التركية عبر مختلف الانظمة السياسية والقيادات السياسية في الدولتين ، ان لكل مرحلة خصوصية من حيث التوافق والتصارع والتصادم العسكري المباشر، سواء ما يتعلق بالمسائل الروسية والمسائل التركية بشكل مباشر، او ما له من ارتباطات بقضايا اقليمية ودولية، سعت وتسعى كل من الدولتين، ان تكون واحدة ممن لها فعل مؤكد وصوت مسموع، في التعامل مع تلك القضايا.

ان طبيعة العلاقات التركية الروسية يغلب عليها الطابع المميز لمسار العلاقات الدولية، فعلى مدار التاريخ الطويل للدولتين مرت علاقاتهما بموجات من الصعود والهبوط ارتباطا بتوجهات القيادة السياسية في الدولتين من ناحية، وبالارتباطات الدولية والإقليمية لكل طرف من ناحية أخرى، وبطبيعة القضايا والمشكلات الخلافية بينهما من ناحية ثالثة، فيذكر أن هناك ميراثاً تاريخياً من

الخلافات بين البلدين، منها: الخلافات حول المرور في مضيق البوسفور، والتنافس على نقل بترول آسيا الوسطى، والموقف من قضية النزاع حول منطقة "ناغو رنو كارا باخ"، بين أذربيجان وأرمينيا، والقضية القبرصية، والدعم الروسي لليونان، ومشكلة الشيشان والموقف التركي منها.

وعندما نقترب من اواخر القرن العشرين والعقود الاولى من القرن الحادي والعشرين ، فان الخلافات والنزاعات التي تشهدها العلاقات الثنائية الروسية – التركية في الفترة الحالية ذروة التطور سواء من حيث التوافق او التعارض ؛ فعلى الرغم من إرث النزاع والمواجهة، والتنافس على النفوذ منذ قرون، شكّلت الظروف الاقتصادية ، والمتغيرات السياسية التي شهدتها الدولتان التي شهدتها الدولتان في بداية

[109] خنفر، وضاح. **الأزمة التركية الروسية بين مرارات التاريخ وضرورات الجغرافيا**، هافينغتون بوست.2015/12/3

القرن الحالي فرصةً لإعادة النظر في طبيعة علاقاتهما السابقة. فبوصفهما دولتين كبيرتين متجاورتين، ومع ذلك فان الخلافات بينهما مسالة ليست شاذة عما يحكم المسارات في العلاقات الدولية ، سواء على المستوى الثنائي ، او الجماعي ،ومن الثابت ان لكل دولة استراتيجية تسير بموجبها ، سواء كانت استراتيجية جديدة ، ام تطوير لاستراتيجيتها في ضوء المتغيرات الدولية، في اطار الحفاظ على المصالح الوطنية والقومية، ومن ثم استعادة الموقف والدور الذي كانت تقوم عليه وتنطلق منه، صعودا في مختلف المجالات، مما يتطلب كثيرا التعاون بين القوى ذات المصالح المشتركة، وهذا لا يعني الغاء امكانية حدوث التوترات والصراعات فيما بينهما.[110]

تميزت فترة ما بعد الحرب باستقرار في العلاقات التركية الروسية، فقد تخلى الاتحاد السوفياتي ،وريث حكم القياصرة الجديدة عن استراتيجية التوسع، نتيجة لعدم قدرتها على فرض سيطرتها على البحر الأسود نظرا للضعف الذي حل في مرحلة ما بعد الثورة، وفضل التعاون بدلا من ذلك، حيث كانت الإمبراطورية العثمانية تمر بتغييرات خاصة بها، وعلى وجه التحديد تأسيس الجمهورية التركية تحت

قيادة مصطفى كمال أتاتورك، حيث كانت الفترة الوحيدة في التاريخ التي شهدت تعاونا حقيقيا بين روسيا وتركيا، و في ذلك العصر.

وقبل الولوج في الادوات التي سارعت في خلق حالات غير مسبوقة من الصراع العنيف بين تركيا، وبخاصة اسقاط الطائرة الروسية في اواخر شهر تشرين الثاني(نوفمبر)2015، فان المتابعين للتطورات السياسية في الاقليم التركي، والتي من بينها ان تكون اكثر استقلالية عن الدول المحيطة،

وعلى ما يبدوان القيادة التركية والمتمثلة بالرئيس ارد وغان ورئيس وزرائه احمد داوود أوغلو، ومن ثم اختارت تركيا تحدي روسيا و التخلي عنها. لقد ترجم أرد وغان بشكل علني استعداده الدخول في صراع مع روسيا من حيث أنه – حسبما يقول – من أنه يستطيع التخلي عن مشروع روسيا في

[110] قدورة، عماد يوسف، **روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية،**

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ايار (مايو).2015.

بناء محطة نووية في تركيا، و السبب أن الغرب عرض على تركيا القيام ببناء المحطة كما قال أيضا أر دوغان أنه يستطيع الاستغناء عن الغاز الروسي و استيراده من دول أخرى[111].

وبالنسبة الى روسيا الاتحادية تحت قيادة بوتين ، فهي تمتلك الكثير من الادوات القادرة على التنافس الفعال والثابت مع تركيا ، وحول مجهودات تركيا للتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي، ومن المحتمل أن تبدأ روسيا في المراوغة حول الوضع القانوني لمضيق البوسفور، بحجة أن اتفاقية مونترو تستدعي إجراء تحديث لمنح روسيا قدرة أكبر على الوصول إلى المنطقة وأثبتت البحرية الروسية بالفعل استعدادها لإلقاء ثقلها السابق وبخاصة في البحر الأبيض المتوسط.

اذا كان التاريخ والرغبة لدى قيادة الدولتين (تركيا وروسيا) في فرض وقائع جديدة على المسار السياسي في الاقاليم التي تشارك بها الدولتان ، فان اندلاع الصراع بشكله الحالي، لها مسببات وبالتالي تداعيات، وهنا تظهر الازمات الحالية في المنطقة العربية بشكل خاص، والاقاليم الاخرى

ونحن نحاول الاقتراب من مسببات الصراع بين روسيا وتركيا ، فانه لابد من ايضاح العامل الجغرافي في امكانية اثارة الصراع.

الموقع الجغرافي التركي والصراع مع روسيا:

وقبل الاقتراب من دور الموقع الجغرافي لدولتين، سنقدم ايجاز بسيط عن دور الموقع الجغرافي ،في اذكاء الصراعات بين الدول.

الموقع الجغرافي والصراع بين الدول

مما لاشك فيه ان الموقع الجغرافي للدولة مهم جدا، على الرغم من ان هذا العنصر غير ثابت، حيث تتغير أهميته من فترة لأخرى نتيجة لعدة عوامل، أهمها تطور وسائل النقل المختلفة وبخاصة النقل البحري، الذي أعطى أهمية كبيرة لموقع المحيط الأطلسي وجنوب القارة الأفريقية، كذلك أكسب شق قناة السويس البحرين المتوسط والأحمر أهمية كبيرة، كما أعطى للعديد من الموانئ أهمية كبيرة،

[111] المجلة، الصراع الدائم بين تركيا وروسيا على السيادة الإقليمية ، 7حزيران(يونيو) 2014

لموانئ بورسعيد، والسويس، وجدة، وعدن، ومالطة، وتغيرت كذلك أهمية موقع السواحل ، أمّا بالنسبة لأهمية الموقع الاستراتيجي، فانه يمكن أن ينظر اليه من خلال:

موقع الدولة أو الإقليم وسط منطقة التوتر الدولي، حيث يقوم الصراع بين الدول الكبرى على السيطرة عليها لما تتمتع به من موارد طبيعية ومصادر ثروة ضخمة من جهة، ولأهميتها في سهولة الخروج إلى البحار الدولية والمحيطات من جهة أخرى. ونتيجة لهذا، تعرضت هذه الأقاليم لحروب عدة، فقد شهدت أوروبا العديد من الحروب، أهمها الحربان العالميتان الأولى والثانية، ومر العالم العربي بحروب عديدة، وكذلك جنوب شرق آسيا، التي مرت بسلسلة من الحروب.

وفي هذا السياق فان المضايق البحرية، التي تصل بين مسطحين مائيين، مثل مضيق جبل طارق، وباب المندب، والبسفور، والدردنيل، وقناة السويس، وقناة بنما، ونظراً لأهميتها الاستراتيجية، أصبحت محط اهتمام الدول الكبرى، وبالتالي أصبحت الدول، التي تقع فيها هذه المضايق عرضة للغزو الاستعماري والاحتلال الطويل، مثل مضيق جبل طارق وقناة بنما.

الموقع الجغرافي التركي

بالنظر الى طبيعة الموقع الجغرافي لتركيا ودراسته وربطه بالمتغيرات في العلاقات الدولية هي التي حددت عبر التاريخ شكل ومسار علاقاتها مع دول الجوار، وهو ما ينطبق بصورة جلية على العلاقات التركية الروسية التي شهدت خطوات للتقارب وأخرى للتباعد طبقًا لتضارب المصالح والرؤى بينهما. فإذا كان صحيحًا أن العلاقات بين البلدين من الأهمية بمكان أن يحرص الطرفان على تنميتها والحفاظ عليها. فعلى مدار التاريخ الطويل للدولتين مرت علاقاتهما بموجات من الصعود والهبوط ارتباطًا بتوجهات القيادة السياسية في الدولتين من ناحية، وبالارتباطات الدولية والإقليمية لكل طرف من ناحية أخرى، وبطبيعة القضايا والمشكلات الخلافية بينهما من ناحية ثالثة، فيذكر أن هناك ميراثًا تاريخيًّا من الخلافات بين البلدين، منها: الخلافات حول المرور في مضيق البوسفور، والتّنافس على نقل بترول آسيا الوسطى، والموقف من قضية النزاع حول منطقة "ناغورنو كاراباخ"، بين أذربيجان وأرمينيا، والقضية القبرصية، والدعم الروسي لليونان، ومشكلة الشيشان والموقف التركي منها.

موقع تركيا الجغرافي وسياستها الخارجية

وتحتل تركيا من نواح كثيرة موقعا مركزيا في المنطقة الأفرو– آسيوية الجغرافية التي تعتبر من أكثر المناطق تأثرا بهذه الفرص والمخاطر، ومن هنا نجد تركيا سعت وتسعى الى بناء سياسة خارجية ذات فاعلية في المنطقة، لضمان سير المستجدات في منطقتها التي يلمس فيها المتغيرات العالمية بشكل أكبر، كي تتمكن تركيا من الوصول الى اهدافها على مختلف الاصعدة[112]

ومن خلالها تواجدها الجغرافي والتمدد في الاقليم الذي ينتمي اليه، فان رؤية القيادة السياسية التركية والرغبة في تمددها جغرافيا و سياسا ، انما تعير عن اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط، بالأساس، من منطلق الاستجابة للموقع الجيو–سياسي الذي يفرض على تركيا الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية المحيطة كمصدر تهديد للأمن القومي أو لإقامة علاقات اقتصادية ذات فائدة للصالح الوطني أو كمجال للحركة والنفوذ الإقليمي والدولي، وهو ما يتطلب منها مزيدا من الانخراط في هذه الاعتبارات لاسيما وأن تركيا تعد تقليديا، جزءا من المنطقة بحكم واقعها الجغرافي والتاريخي والثقافي.

وبالنسبة للمميزات الجغرافية وسعي القيادة التركية استغلال تلك المزايا ، فيها تركيا تقدم إمكانية لافتة، فهي أحد الفرص الكبيرة المحملة في نفس الوقت بالأخطار و التهديدات التي تستدعي ممارسة سياسة خارجية حذرة للتعامل مع النتائج المترتبة على الاختلالات و النزاعات الظاهرة في مراوحها الجغرافية بما لا يؤثر سلبيا في استقرارها و تطورها الطبيعي ليس فقط باستدعائها القوة العسكرية والاقتصادية، وإنما أيضا بقدرتها على المساهمة بالقيم العامة وتسهيل تفاعل هذه القيم بين المناطق المختلفة.[113]

وعليه يمكن القول ان للعامل الجغرافي اهمية حاسمة جدا ، تتمثل في الاستيلاء على الموارد أو التّحكّم بها ،ومن ثم يستدعي الاستيلاء على المساحات الجغرافيّة أو التّحكّم بها؛ ولكي يتمّ الاستيلاء والتّحكّم بالمناطق الجغرافيّة التي تحتوي على الموارد لابد من الثّقافة ومن الإيديولوجيا لكي تبرّرا عقلانيّة القتال والكفاح وتشرعنا الحرب والغزو، وهذا ما يمكن الوقوف من خلاله على

[112] وزارة الخارجية التركية ، صيف 2013

[113] زيتون، مسعد، **قراءة في الرؤية التركية لمنطقة الشرق الأوسط**، موقع المسلم نت ، 2004/7/3

اسباب الحروب التي خاضتها روسيا عبر تاريخها كان من بين أهدافها التوسّع جنوبا وغربا باتجاه المناطق والمياه المعتدلة الدافئة[114]. وعليه فان موقع روسيا ذو أهمية في التوجهات السياسية الروسية والذي تسعى القيادة الروسية الى الاستفادة منه.

موقع روسيا الجغرافي:

تقع روسيا في قارة أور–اسيا، حيث تربط بين قارة آسيا وقارة أوروبا في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، فهي أكبر الدول في العالم، وتمثل روسيا جسرا بين قارتي أوروبا وآسيا.

تعتبر روسيا أكبر دولة في العالم، فمساحتها تغطي أكثر من تسع مساحة العالم تقريبا، وهي تمتد لحوالي عشرة آلاف كم من الغرب إلى الشرق. ولهذا يمكن تقسيمها إلى ثلاث مناطق، الأولى الجزء الأوروبي من روسيا ويقع إلى الغرب من جبال الأورال، وسيبيريا التي تمتد شرقاً من جبال الأورال، وأقصى شرق روسيا بما فيه أقصى الجنوب الشرقي و ساحل المحيط الهادئ.

وكما هو معروف كانت روسيا الاتحادية تشكل الجزء الأكبر والاهم من الاتحاد السوفياتي(سابقا)، وبعد تفكك جغرافية هذا الاتحاد حدث تغير في جغرافية روسيا، ومن ثم تغير في الاداء السياسي على المستوى الاقليمي والدولي، فروسيا تبدو اليوم وكأنها تنظر إلى العالم وفق خريطة جديدة، مختلفة عما كان عليه العالم من قبل جغرافيا، وكأن العالم هو ذلك الجزء الناتئ من القارة الآسيوية، والمسمى أوروبا، لكن هذا الجزء يملك ما كانت تحلم به الإمبراطورية السوفياتية، وكانت مستعدة لأجله للتخلي عن الأحلام الأيديولوجية الاشتراكية والاستراتيجية التوسعية جنوبا نحو المياه الدافئة، تلك الاستراتيجية التي ظلت تحكم السياسة الروسية أكثر من أربعمائة سنة، لتكتشف بعد ذلك أن العالم ليس في الجنوب ولا المياه الدافئة، ولكنه في الغرب والشمال، حيث تقنية المعلومات والتكنولوجيا المتقدمة التي تمكن روسيا من استخراج النفط المخزون في باطن الأرض الروسية والمناطق القريبة منها، والذي لا يقل أهمية عن نفط الخليج العربي، وحيث القطب الشمالي مركز الكون، وما لذلك من تأثير على الدول القريبة منها ، ومن بينها تركيا[115].

[114] المكتبة الجغرافية، **مدخل إلى علم الجغرافيا السّياسيّة : عناصرها ومفاهيمها ومراحلها الرّئيسيّة** ،25ايلول(سبتمبر)2011

[115] غرايبة، ابراهيم ، **التحولات الجغرافية التاريخية والسياسات الروسية** ، الجزيرة نت،2005/1/8

من الواضح ان القيادات السياسية في روسيا الاتحادية تعطي للموقع الجغرافي اهمية في اطار تحركاتها في مختلف الاتجاهات ، لاسيما منذ القرن الحادي والعشرين ، تعتبر روسيا الشرق الأوسط منطقة جغرافية مجاورة لحدودها الجنوبية، وهي مهمة بالنسبة لمصالحها العليا، ومؤثرة على أمن روسيا القومي وعلى اقتصادها في نفس الوقت. وتنظر موسكو إلى هذه المنطقة باعتبارها بقعة أرضية متواصلة مع المساحة الأوراسية المترامية، تتطلع باستمرار إلى التواصل معها.

هناك شكل من أشكال التواصل الذي تعنيه مجموعة من العوامل المؤثرة في الحراك السياسي الروسي. من هذه العوامل: الممرات المائية، المعابر البرية، الاعتبارات الدينية، إضافةً إلى العامل الاقتصادي. هذه العوامل دفعت بالاهتمام الروسي نحو جنوب متنوع حضاريا ودينيا وثقافيا، وفيه من العناصر التي تعتبر مصدر جذب للاهتمامات السياسية. وكون عدة ملايين من أبناء روسيا يدينون بالإسلام، فإن أسبابًا داخلية روسية تدفع هذه الأخيرة إلى تعزيز التواصل بينها وبين بلدان الشرق الأوسط، وفي هذا السياق يظهر مدى التواصل الروسي مع تركيا ، فى العلاقات الروسية–التركية التي تشهد حاليًّا نوعًا من التقارب والتعاون الحذر المتبادل؛ وذلك نظرًا للتراكمات التاريخية ذات الخلفية الصراعية التنافسية التي لا زالت تلقي بظلالها على تلك العلاقات، ومن جهتها تحاول روسيا منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي الاستفادة من الموقع الجغرافي لتركيا التي باتت ممرًّا إجباريًّا لموسكو نحو المياه الدافئة، وطريقًا بريًّا لصادرات روسيا لدول الشرق الأوسط وأوروبا على وجه الخصوص، لاسيما من الغاز الطبيعي؛ حيث إن نحو 50 بالمائة من تجارة روسيا الخارجية تمر عبر المضايق التركية[116].

وفي ضوء ما تقدم فان القيادة الروسية الحالية ، لا تخفي رغبتها وفعلها الميداني في استخدام ما تتمتع به من موقع استراتيجي ، وبخاصة في منطقة الشرق الاوسط، لاسيما الوطن العربي،وبشكل ملحوظ مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، فاخذ التمدد والانتشار الروسي واقعا من خلال استخدام ما تملكه من امكانيات وقدرات وبخاصة القوة العسكرية

[116] الطحلاوي ، أحمد عبد الله، **استعادة الدور : المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية ،**

المركز العربي للبحوث والدراسات،6تشرين الثاني(نوفمبر)2014.

وهذا واضح في ضوء التطورات التي يعيشها العالم العربي، ولقد تعزز ذلك بما لديها من رغبة واردة لدى القيادة السياسية الروسية.

تمكنت روسيا من فرض وجودها في كافة مواقع الصراع ، حيث تتمتع روسيا بثقل سياسي مهم على مستوى المشهد الدولي، ذلك لأنها الوريث السياسي والعسكري للاتحاد السوفيتي السابق، إضافة إلى ذلك الطبيعة الجيوسياسية التي تتمتع بها روسيا من حيث الموقع الجغرافي ما بين آسيا وأوروبا، فهي تشكل حلقة الوصل وتقترب وتمتلك من منابع النفط والغاز، التي على أساسها قامت الحروب والأزمات في العالم في القرن العشرين، وهذا يجعلها طرفا محوريا وفعالا على المستوى الدولي. كانت توجهات السياسة الخارجية لروسيا بعد تفكك انهيار الاتحاد السوفيتي من أهم المعضلات التي واجهتها، في ظل المعطيات الجديدة المتمثلة في الانهيار الشامل للاتحاد السوفيتي، وفي ظل تشكل النظام الدولي أحادي القطبية الذي تحاول الولايات المتحدة الأميركية التفرد به وتزعمه. ومما زاد من معضلة بناء توجهات السياسة الخارجية الروسية إبان تلك الفترة أن روسيا كانت الوريث الشرعي والوحيد لتركة الاتحاد السوفيتي، فورثت التركة الدولية للاتحاد السوفيتي بما في ذلك مقعده في مجلس الأمن وسفاراته في الخارج، كما ورثت الترسانة العسكرية والنووية، كل ذلك وضع الساسة الروس أمام معضلة صياغة سياسة خارجية دولية تتناسب مع الثقل الدولي للوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي يتفق مع قدراتها العسكرية في ظل الضعف الاقتصادي والديون المتراكمة التي كانت نتاج الحرب الباردة التي انتهت بتفككه. فانقسم الرأي الداخلي للساسة الروس وصانعي القرار حول طبيعة السياسة الواجب اتباعها، والتي من المفترض أن تحقق الأهداف الروسية، والتي كانت أهمها الهدف الاقتصادي، لخروج روسيا من الأزمة الاقتصادية التي تمر بها، ومن ثم فلا بد من تجاوز حدودها الجغرافية والوصول الى المناطق التي كان لها تواجد فيما سبق في فترة الاتحاد السوفياتي، حيث كانت العلاقات الروسية مع الكثير من الدول العربية وبشكل خاص في المجال العسكري والعلمي.

فرضت الجغرافيا على روسيا تاريخيا الاهتمام بالشرق الأوسط، بحكم أنها تشغل الحيز الأكبر من الكتلة الأورو آسيوية الملاصقة للشرق الأوسط، وقد بقيت السياسة السوفيتية تعطي اهتماما بالغا للشرق الأوسط حتى انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، وعادت روسيا الاتحادية في عهد

الرئيس بوتين لتولي اهتماما للشرق الأوسط بعد فترة ساد فيها تراجعا واضح لسياستها نتيجة تدهور الأوضاع الداخلية في روسيا، وانشغال القيادة الروسية بحل مشاكلها الداخلية المتفاقمة من ناحية، واتجاهها الواضح نحو الغرب والولايات المتحدة بغية الاندماج في الحضارة الغربية والحصول على المساعدات الاقتصادية اللازمة لنجاح الإصلاح الاقتصادي في روسيا. وبالنظر إلى السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، نجد أن ثمة مجموعة من الاعتبارات من أهمها تحقيق الأمن للحدود الجنوبية، ومنع امتداد الصراعات الإقليمية ، ولا سيما أن روسيا تنظر إلى منطقة آسيا الوسطى[117]

وكما هو ثابت فان الدول ذات المنطلقات المرتبطة بتواجدها السياسي والجغرافي ، مهما تغيرت النظم السياسية ، تظل اهدافها السياسية قائمة على مرتكزات تاريخية ، واضعة في نصب اعينها المصالح الوطنية والقومية ، يعود اليها من يتولى متابعة الاهداف الوطنية والقومية، وقد تلجأ تلك القيادة الى اتباع اجراءات مختلفة نتيجة للمتغيرات السياسية الدولية، ولكن تظل الاهداف الاستراتيجية الملهم والموجه للقيادة ذات الولاء الوطني لأمتها ، فالساسة الروس ينظرون إلى الشرق الأوسط من منظورٍ استراتيجي لكن هذه النظرة لم تأخذ طريقها للظهور بشكل واضح عقب انهيار الاتحاد السوفيتي نتيجة حالة الفوضى الداخلية وفي دول الجوار الروسي، وبعد ترسيخ القبضة على الدولة والمجتمع في روسيا وصولاً لترسيخ نفوذٍ ومن ثم تدخلٍ واضح في دول الجوار الروسي بدأت هذه الاستراتيجية بالتوسع لتصل إلى الشرق الأوسط.

وقد بدأت مظاهر التدخل الروسي في بداية القرن الحادي والعشرين في المنطقة ،من خلال دعم البرنامج النووي الإيراني وتبني نظرة تجعل من إيران حليفاً لروسيا في المنطقة لما تتمتع به من موقع جيو–سياسي فهي تطل على القوقاز وعلى الخليج العربي وعلى آسيا الوسطى هذا من جهة ومن جهةٍ أخرى فإن إيران تشكل بالنسبة للمنطقة فزاعة يمكن لروسيا من خلالها التأثير على دول

المنطقة وعلى الغرب على حدٍ سواء بغية تحصيل مكاسب تكتيكية مرحلية أو استراتيجية تعيد بلورة دورٍ امبراطوري روسي[118]

[117] السعد، محمد النجيب، **قضايا. روسيا والشرق الأوسط** ، صحيفة الوطن العمانية، 29 آب(اغسطس)2015

[118] د. ثامر، عباده، **روسيا في ساحة الشرق الأوسط طموح استراتيجي ومصالح جيوسياسي**

وقد مر تطور السياسة الخارجية الروسية بمرحلتين: الأولى اتسمت بالاهتمام بدول الجوار الجغرافي، عن طريق تدعيم علاقات الصداقة والتعاون معها من خلال الاتحاد الجمركي ومنظمة الأمن الجماعي، ثم الانتصار في حرب جنوب القوقاز ضد جورجيا عام 2008. والثانية اتسمت بالاتجاه إلى مد النفوذ على نطاق إقليمي أوسع، عن طريق الاهتمام بالصين والشرق الأوسط وتركيا، والتعاون المشترك والسعي للعب دور في القضايا المحورية في تلك الدول لموازنة الدور الغربي بها ويمكن القول إن دور روسيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد تزايد مع بدء «الربيع العربي»، الذي فتح آفاقًا جديدة لتعزيز وتنمية نفوذها. ويتجلى ذلك في جهودها إزاء الأزمة السورية. فروسيا تقف منذ بداية الأزمة في جانب النظام السوري الذي يمثل حليفًا استراتيجيًّا لها في المنطقة، في مواجهة المعارضة المسلحة المتمثلة في «الجيش السوري الحر»، الذي قدمت له الولايات المتحدة وحلفاؤها دعمًا عسكريًّا، ودعمًا سياسيًّا تمثل في إدانة أفعال النظام السوري والمطالبة على مختلف المنابر الدولية والعالمية باتخاذ خطوات رادعة ضده. إلا أن روسيا نجحت في تجنيب سوريا ضربة عسكرية أمريكية، وهو ما يعد نجاحًا كبيرًا لدبلوماسيتها في الأزمة السورية. والتواجد الروسي في المنطقة ليس فجأة ، بل فان الجذور الروسية موجودة ،سواء من خلال تمددها الفكري والمتمثل في دعم الحركات اليسارية ، وبشكل خاص التي تتبنى الفكر الشيوعي والماركسي، على الرغم من تراجع فاعلية تلك القوى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ولكنها ظلت من بين الادوات التي يمكن ان تستند روسيا كبيئة حاضنة للتواجد ها في لمنطقة، وساعد ذلك التمدد الروسي، تراجع قوة التأثير الامريكي في المنطقة . وان حاولت وتحاول امريك الاستفادة من الثورات الشعبية منذ بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ، وانحياز أمريكا التام والمتزايد للكيان الصهيوني ،و للقوى الدينية ،وبشكل خاص الاخوان المسلمين في مصر، كي تجهض امريكا الحركات الاجتماعية

والسياسية بعد ما اطلق عليه الربيع العربي، مما فتح الباب امام الكثير من الدول الكبرى للتدخل ،

دفاعا عن مصالحها بشكل اساسي وربما الهدف الوحيد ، ومن ثم لم يكن التدخل سهلا ، وبخاصة ان عددا من الدول الاقليمية هي الاخرى راغبة في ان يكون لها وجود فاعل في الدول العربية، ومن ثم اشعال الصراعات الداخلية في الدول العربية، وبالتالي لم يعد خافيا تداعيات التدخل سوى من

المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية،201510/14.

القوى الاقليمية والقوى الدولية فيى الاقليم العربي، وفتح الباب امام الحركات المتطرفة وخلق الازمات في الدول العربية ، مما اتاح الفرصة للتدخل من قبل الدول ومن بينها روسيا وتركيا.

الازمات السياسية في الدول العربية:

مفهوم الازمة:

الأزمة: هي موقف تتجه فيه العلاقات بين طرفين أو أكثر نحو المواجهة بشكل تصعيدي نتيجة لتعارض قائم بينها في المصالح والأهداف، أو نتيجة لإقدام أحد الأطراف على القيام بتحدي عمل يعتبره الطرف الآخر المدافع، يمثل تهديدًا لمصالحه وقيمه الحيوية، ما يستلزم تحركًا مضادًا وسريعًا للحفاظ على تلك المصالح، مستخدمًا في ذلك مختلف وسائل الضغط وبمستوياتها المختلفة، سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو حتى عسكرية، والازمة وان تنفجر علنا في في لحظة معينة، الا انها نتيجة لخلافات بين القوى التي احدثت تلك الازمة فيما بينها.

أما الأزمة السياسية فهي المتعلقة بمظاهر الصراع الدولي والنزاع بين لحكومات والدول وترتبط أيضاً

بعنصر التهديد للمصالح الدولية والأمن الوطني للدول، كما أن الأزمة العسكرية ناتجة عن صراع مسلح تستخدم فيه القوات المسلحة مع دول اخرى، أو التهديد باستخدامها يخلق نوعاً من التوتر والأخطار التي قد تهدد المصالح الوطنية.

الازمات بين الدول الكبرى

تعني تلك الحالة التي تحكم العلاقات بين طرفين دوليين او اكثر، حيث تتميز بالشك الكبير في النوايا، وانها تلك الفترة الزمنية القصيرة نسبيا والمتضمنة ضغطا غير اعتيادي على صانعي القرار وتشتمل على امكانية اندلاع الحرب وما يترتب عليها من نتائج خطيرة ، لاتقف نتائجها او اثارها ضمن الطرفين او الاطراف المشتركة مباشرة في تلك الازمة.

فالصراع الدولي هو ذلك الموقف الذي ينتج عن الاختلاف في الاهداف والمصالح القومية، وانه يرتبط بعدة امور مثل الحدود الجغرافية وعدد الاطراف المشاركة فيه وحجم الموارد والامكانيات التي تخصص للصراع ونوعية الاسلحة المستخدمة وخصائصها التدميرية والاهداف التي تحددها الدولة

من وراء هذا الصراع ، ويمكن أن ينظر الى الصراع الدولي على انه، تصادم ارادات وقوى خصمين او اكثر، ويكون هدف كل طرف من الاطراف تحطيم الآخر كليا او جزئيا بحيث تتحكم

ارادته في ارادة الخصم، ومن ثم يمكنه ان ينهي الصراع بما يحقق اهدافه واغراضه، او انها موقف تدهور خطير في عناصر البيئة الداخلية او الخارجية لأطراف الازمة يمثل تهديدا للقيم والاهداف الرئيسة للدولة وقد يصاحبه احتمالات كبيرة لاستخدام القوة العسكرية الشاملة مع وجود وقت محدود لاتخاذ قرارات حاسمة بشان هذا التدهور او التهديد الخطير.

وفي متابعة لما يجري على الساحة الدولية ، فان العالم يعيش متصاعدة من التوتر، ويبدو ان العالم العربي ، الاكثر استضافة لحالات التوتر الداخلي، سواء على المستوى الدولة ، او ما يتعلق بالصراعات العربية – العربية، وهذا لا يعني ان القوى الاقليمية والدولية بعيدة عن اثارة بل المساعدة والاسهام بالصراعات العربية، حيث جاء العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وهو يحمل معه اسوأ حالات الصراع والتشرذم التي يعيشها العالم العربي ، منذ نهاية الخرب العالمية الاولى، اذ سعت القوى السياسية الى تحقيق الاستقلال السياسي ، والتخلص من تبعية الدول الاستعمارية ، وفي مقدمتها ، بريطانيا وفرنسا، ومع بداية النصف الثاني من القرن العشرين ، تضاعفت انشطة القوى الوطنية ، وتمكنت من تغيير الكثير من الانظمة السياسية ، وفوق ذلك تخلص كثير من الدول العربية من الحماية او الوصاية، وحقق الوطن العربي استقلالا شمل جميع الدول العربية ، ولكن جاءت نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين الى يومنا هذا دخل العالم العربي في نزاعات وصراعات على مستوى الدولة الواحدة ، وعلى مستوى الدول العربية ، وخاصة التي تعيش في حدود جغرافية وسياسية مشتركة. وعليه يمكن ان النزاعات العربية ، ذات اسباب وخصائص مختلفة الى حد ما عن الصراعات الاخرى.

طبيعة النزاعات العربيةـــ العربية:

بداية لابد قبل الدخول في طبيعة النزاعات السياسية العربية– العربية ، الوقوف بشكل موجز ، على مكونات المجتمع العربي .

مكونات المجتمع العربي

من المفترض ان يتم التأكيد على ان الفرد هو المكون الاساسي لأي مجتمع ، وهذا من المفترض أن ينطبق على اي مجتمع من المجتمعات العربية ،فالفرد هو العنصر الاساسي في المجتمع وهو يمثل المصدر الوحيد لأهداف المجتمع ويحمل كل الصفات السلوكية للمجتمع وخبراته ويستمد منه المجتمع القوى اللازمة والمنظمة لحركته وتطلعاته وانشطته في المجالات التي تتناسب وامكانياته للمشاركة في صياغة الصورة العامة المحددة للمجتمع، اذ هو المزود القادة والعلماء واليد العاملة ، وما يطلق عليه في الادارة الموارد البشرية. وبمعني اخر فان مجموع افراد المجتمع تمثل اليد العاملة والطاقة اللازمة لأداء جميع الوظائف والمهام اللازمة للحياة بمختلف اشكالها, ولتنظيم وادارة هذه الطاقة واليد العاملة او الافراد اثناء ادائهم الوظائف والمهام المختلفة يجب استخراج مجموعة منهم وهم اولي الامر لها القدرة علي القيام بتنظيم وادارة حركة الافراد وفق لمنهج عادل يلتزم جميع اعضاء الفريق او المجتمع به لتحقيق مصالحهم واهدافهم[119].وعليه كي يثبت الفرد في المجتمع عليه القيام بالدور المطلوب منه، في اطار ما يسمى بالتفاعل الاجتماعي من خلال المواقف التفاعلية اليومية وينتج عن هذا التفاعل حقوق وواجبات للفرد. وهذه المعايير لا بد وان يتم اتباعها عند تناول مكون المجتمع العربي ، فالفرد اينما وجد هو اساس التشكيل الاجتماعي بدءا من الاسرة

وصولا الى اعلى مكونات ومنظمات المجتمع في دولة ما [120]والمهم في القاء النظرة البسيطة حول مكونات المجتمع العربي ، ان القوى التي سعت وتسعى لخلق حالات الصراع وادامته بين مكونات المجتمع ، انما تسعى الى تفتيت الدولة العربية، للسيطرة عليها ، وفقا لمكونات ترتبط سياسيا ، دينيا عرقيا بين تلك القوى والمكونات المتعددة لأي من المجتمعات العربية، وتبقى القوى هذه صاحبة

[119] د. الهدلة ، راغد صالح، **الأزمة الدولية .. مفهومها، أسبابها ،اداراتها وادواتها**، الاتحاد(الصحيفة المركزية للاتحاد الوطني الكردستاني)

[120] قراعه ،أسامة صلاح، **مكونات المجتمع الاساسية : عناصر المجتمع الاساسية**،منهل الثروة الثقافية،1430-08-25هـ .

القرار، وان تكون في نفس الوقت أداة لمشاريع السيطرة والهيمنة على الوطن العربي، وتفتيت الدول المركزية الى كيانات يصبح من السهل السيطرة وفرض الوصاية عليها من قبل الدول الاستعمارية، وبمساعدة الدول الاقليمية، وفي هذا السياق لا يمكن التغاضي عن عجز او اهمال او استجابة القيادات السياسية والدينية في العديد من الدول العربية الى تعليمات الدول الاستعمارية ومن يساعدها من القوى الاقليمية، واستخدام كل الوسائل لإثارة النزاعات على مستوى الشعب الواحد ، بما الصراعات المسلحة ، حيث يتم تمويل القوى المتصارعة الداخلية والراغبة في حلق كيان خاص بها، وهذا اعطى فرصة للتدخل في الدول العربي ، والدخول في نزاعات بين تلك الدول القادمة من خارج حدود الدولة التي تم زجها في صراع مسلح ، والوطن العربي وبخاصة التي اجتاحتها ما اطلق عليه الربيع العربي ، ظلما وعدوانا وبهتانا .وفي اطار تناولي للعلاقات التركية الروسية واندفاعاتها في العديد من الدول العربية، وبخاصة التي تعيش صراعات مسلحة، سوف نتناول دور كل من روسيا وتركيا في سوريا ، ، وانعكاس ذلك على العلاقات بين الدولتين.

اولا: الازمة السورية

قبل ان نتناول طبيعة واسباب وتطورات الازمة السورية وانعكاساتها الداخلية وعلى المستويين الاقليمي والدولي ،سنلقي ضوء موجزا عن اهمية موقع سوريا الجغرافي والسياسي والعسكري.

موقع سوريا:

سورية هي بلد في جنوب غرب آسيا، وتطل على البحر الأبيض المتوسط، بين لبنان وتركيا. وارتبطت أهمية سورية السياسية والاقتصادية طوال تاريخها بمركزها في ملتقى ثلاث قارات وثقافات عدة. وكانت سورية بفضل موقعها الجغرافي الاستراتيجي محورا للتجارة العابرة بين العديد من بلدان الشرق الأوسط، كما كانت عاملا حيويا في تحديد السياسة والصراع العربي الصهيوني.

تتميز سوريا بتعدد الديانات والمذاهب الدينية، وتضم اطيافا متنوعة من السكان، يعشون في بيئة جغرافية وسياسية واحدة ،الأديان والمذاهب ،وان غالبية أعضاء الجماعات الدينية قد انتموا إلى تلك الجماعات منذ الولادة حيث أن عملية انتقال شخص من طائفة إلى أخرى نادرة الحدوث، وفقاً لتقديرات إحصائية تعود لعام 2006م فإن المسلمين في سوريا يشكلون ما يقدر ب93% من سكان

سوريا في حين أن المسيحيين يشكلون ما يقدر ب 7% من مجموع سكان البلاد، وأن حوالي 80% من سكان سوريا هم من المسلمين السنة في حين أن الدروز يشكلون 2.5% والطوائف الإسلامية الأخرى مثل العلويين والإسماعيليين والشيعة الاثنا عشرية و المرشدية، حيث يشكلون ما نسبته 10% مجتمعين. وال7.5% الباقية هي لغير المسلمين، الغالبية العظمى من غير المسلمين هم من المسيحيين مع وجود نسبة ضئيلة جداً من اليهود والإيزيديين[121] ، ولقد استغل التوزع العرقي والديني والطائفي لزيادة حدة الصراع والنزاع في سوريا ، من قبل القوى العربية والاقليمية والدولية، مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ، لتحقيق اهداف سياسية بشكل رئيسي.

جذور الازمة السورية

يرى المختصون في دراسة الصراعات الاقليمية وبخاصة الازمة السورية، ان جوهر الصراع التي تعيشه سوريا ،لا يقتصر فقط على إشكاليات سياسية أو اجتماعية أو دستورية، بل في إشكالية نظام سياسي بأكمله. ويرى هؤلاء ان الدولة فقدت الدولة صورتها المدنية، حيث لم يعرف السوريون فيها سوى سلطة، تهيمن عليهم من خلال سطوة قوانين الطوارئ والمحاكم العرفية، وتعطيل العمل بالدستور، والقفز فوق القانون من طرف الأجهزة الأمنية والمتنفذين والمسؤولين السوريين، طوال ما يزيد عن أربعة عقود، ابتعدت الدولة السورية عن الدولة الجامعة، الساعية إلى بناء وطنية سورية، بل، وأولادهم، مع سعي قوى السلطة الدائم إلى الهيمنة على الفضاء العام للمجتمع وحراكه، فانتفى الرأي العام، وغابت تعددية أصوات قوى المجتمع الحيّة المتنوعة، مع اختفاء المؤسسات والمنظمات.

والهيئات، التي يمكنها الدفاع عن الصالح العام، وانتفاء مختلف أشكال الجسور والوساطات ما بين الدولة وبين المجتمع وترجع جذور الأزمة المركبة، إلى النظام السياسي، الذي بنته النخبة العسكرية الانقلابية، التي حكمت سوريا منذ سبعينات القرن العشرين المنصرم، وصادر وقمع جميع أشكال الحراك السياسي والمدني والاجتماعي المخالفة له، أو تلك التي لا تصب في مصلحة خدمة نظامه، حسب رأيهم.

[121] جغرافية سوريا، /dr-khaled.net//:

وفي هذا الصدد وان كانت بداية الصراعات السورية بقيت ضمن القوى المجتمعية السياسية والاجتماعية السورية ، الا انها فتحت المجال للتدخلات الخارجية من قبل مختلف القوى العربية والدولية سواء منها الداعمة للنظام السياسي القائم في سوريا، او التي تدعم المعارضة بكل مكوناتها المسلحة وغير المسلحة وتمدد تلك المكونات المسلحة المعارضة للنظام السياسي في سوريا، الى خارج الحدود الجغرافية والسياسية للدولة السورية.

الأسباب الداخلية للصراع في سوريا:

في مراجعة لما يدور في سوريا منذ حوالي خمس سنوات ، والوقوف على المسارات التي تنتهجها القوى المعارضة للنظام السياسي ، والتي تعددت مسمياتها ما بين الجيش الحر، واحرار الشام، وجبهة النصرة وتنظيم داعش ، وغير ذلك من المسميات ، ومسميات مدنية مثل الائتلاف الوطني وتيار القمح برئاسة هيثم مناع ،يدرك ان تلك القوى ، ومع اطالة امد الازمة، اخذت تدخل في مرحلة من التصارع فيما بينها ، وهذا ما تبع مؤتمر الرياض والذي عقد في وائل شهر كانون اول (ديسمبر)2015 الذي دعت اليه المملكة العربية السعودية واتبعت ذلك الاعلان عن اقامة التحالف الاسلامي لمكافحة الارهاب لمزيد من الضغوط على النظام السياسي السوري ،لا شك في أن أطراف الأزمة السورية تراهن بشكل كبير على العوامل الخارجية التي أضحت فاعلاً مؤثراً في ديناميكيات الصراع، حيث يحظى كل طرف بدعم من قبل القوى الخارجية[122].

وعند الحديث عن قوى المعارضة وبخاصة المدنية ،يمكن القول انها لم تكن بتلك الفاعلية لتحدث تغييرا ملموسا وهاما في مسار التوجهات التي تبناها النظام السوري ، وبخاصة يعد وصول الراحل / حافظ الاسد الى السلطة بعد انقلاب عسكري ، وما اطلق عليه الحركة التصحيحية في شهر تشرين الثاني(نوفمبر) 1970، حيث لم تكن تلك القوى قوية، حيث كانت متمثلة في أشكال حزبية أو تجمعات وشخصيات معارضة، ضعيف للغاية، ومن جهة آخر فان التوجه لمزيد من فاعلية

بعض أشكال الرفض للنظام السياسي من قبل أطراف المعارضة، التي تجسدت فيما يسمى إعلان دمشق الذي وقع في 16 أكتوبر 2005، وكان مما ساعد على تشكيل هذه المعارضة، وجود الحركات الاحتجاجية الشعبية بالوطن العربي، والتي دفعت المعارضة السورية إلى صياغة إعلان

[122] كوش، عمر، **جذور الأزمة السورية**، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية ، لندن،2013/4/17.

دمشق، الذي ضم كافة الأطياف السياسية والأيديولوجية من حزب المستقبل السوري، والإخوان المسلمين، والأحزاب الكردية إلى حزب الاتحاد الاشتراكي الناصري، وحزب العمل الشيوعي، ومجموعة من المثقفين، ونشطاء المجتمع المدني، ورجال الأعمال مثل رياض سيف الذي وقّع إعلان دمشق من السجن.[123]

وفي النصف الثاني من شهر أذار(مارس) 2011، بدأت المعارضة السورية محاولة لتشكيل جبهة تضم المعارضة السورية، معتمدة على تحالف إعلان دمشق الذي ضم حزب الاتحاد الاشتراكي الناصري، والتجمع الوطني الديموقراطي، وتجمع اليسار الماركسي– تيم، والحركة الوطنية الكردية، التي تضم 11 حزباً. ولكن لم تكتمل هذه المحاولة لإنشاء جبهة تضم كافة الأطياف السياسية والأيديولوجية في سوريا، وانقسمت المعارضة بين أطراف عدة نتيجة الخلاف حول كيف حل الأزمة، وتكتيك التفاوض مع السلطة، واستراتيجية التعامل[124].لم تكن التشكيلات التي تبنتها المعارضة بعيدة عن تأثيرات وتدخلات الدول الاقليمية التي انخرطت في الازمة السورية، اي لم تكن القوى المعارضة السورية قد اتفقت على الحد الادنى من مطالباتها لأحداث تغيير في النظام السياسي

وكان من ابرز الاختلافات التي انبثقت بعد مؤتمر الرياض ، انها لم تتوافق على تحديد القوى الارهابية ، التي يجب محاربتها والوقوف ضده، اضافة الى استبعاد قوى من المعارضة للمشاركة في مؤتمر الرياض. وما يزيد حدة الاختلاف والانقسام فيما بين قوى المعارضة ، هو الصراع بين

الدول الراعية للقضية السورية مسألة التدخل السياسي العميق، إلى جانب التدخل العسكري الميداني الحاصل على الأرض، وتعمل هذه الدول على ذلك عبر عمليات تصنيع لأدوات سورية قابلة لهذا التدخل، رغم وجود عشرات، بل مئات الوثائق السياسية السورية التي تدعي الاستقلالية، وعليه فان من اخطر التحديات التي تواجه المعارضة، استحواذ عدد من الدول على مجموعة من المعارضة ، واهمال البقية الباقية من المعارضة[125].

123

124 البحيري، أحمد كامل، **الخريطة السياسية للقوى الفاعلة على الساحة السورية** ،السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام،

125 المهدي، طلال ،**صراع ديكة المعارضة السورية على القرار السياسي.. (لجنة متابعة مؤتمر القاهرة نموذجاً**،صوت الراي ، دمشق، 2015/8/4.

لم يتم الاتفاق على تحديد مفهوم للمعارضة، وحسب رأي المنهمكين في اداء المعارضة ،ان مفهوم او مصطلح المعارضة، أصبح مصطلحاً ضبابياً، ، ثم أصبح المصطلح أوسع من ذلك مع الثورة، وبدأ يضم جميع الشخصيات التي ظهرت في الإعلام، خصوصاً خارج سورية، وحسب رأي هؤلاء فان الذين رغبوا في ان يتبوؤوا مقاعد في قيادة المعارضة السورية[126]،وان الكثير من الذين سعوا للوصول الى المراكز القيادية ، لم يمتلك معظمهم الحد الأدنى من المصداقية وبخاصة أمام الجهات الخارجية الراعية له، وفرض وجودهم وفقا لأهواء القوى الخارجية[127]. تلك القوى التي تسعى لتحقيق مصالحها على حساب الاخرين، ولكن هذه القوى تدخل في صراعات فيما بينها.

وعليه فان تدخل القوى الخارجية وبخاصة ضمن الاقليم العربي ، وما يحيط به من قوى، وبشكل اكثر تحديدا القوى غير العربية المجاورة لسوريا والتي تمكنت من جذب عدد من الدول العربية لتشكل قوى ضاغطة على النظام السوري، لاعتبارات عقائدية وسياسية ، وتاريخية، وفي عنوانها الرئيسي المصلحة الوطنية ، مبررة تلك القوى الإقليمية والدولية تدخلها في الازمة السورية ، انما جاء استجابة لقوى المعارضة السورية بكل اشكالها وادواتها ، حيث كشف هذا التدخل الاي مدى تعاني تلك القوى المعارضة من خلل وارباك في رسم استراتيجية قوية، اذ أن تلك القوى السورية المعارضة ، عاجزة عن تقديم مشروع سياسي وطني جامع للسوريين بكل مكوناتهم الحزبية والدينية والعرقية والطائفية.

وعليه فاذا كانت القوى المعارضة السورية المدنية والعسكرية ،غير قادرة على حسم موقفها بإقامة استراتيجية وطنية ، ترتب على ذلك ان التدخلات الإقليمية والدولية تهدف إلى تعزيز مواقع المتدخلين في الصراع الدائر، دون النظر إلى ما يريده السوريون[128].

---

[126] نهار، حازم ،**المعارضة السورية أصبحت لعبة بيد القوى الخارجية ووسائل الإعلام، خصوصا في ظل غياب الفكر والسياسة** ،السوري الجديد

[127] قدور، عمر، **تلفيق المعارضة السورية**، الحقيقة نت،25تشرين الثاني(نوفمبر) 2015.

[128] حيسو، معتز، **إشكالية الهوية السورية في سياق الأزمة الراهنة**، 27تموز(يوليو)2013 //www.al-akhbar.com

لقد تدخلت الدول ذات المصالح في الازمة السورية ، ولم يكن تدخلها بعيدا عن حدوث صراعات بين تلك الدول، التي تقول انما تدخلت بناء على طلب من قبل القوى المتصارعة السورية فيما بينها، ومن ثم وبعد ان أخذت الدول التي تدخلت في الازمة السورية بهدوء في المرحلة الاولى ، الا انه بعد تطور الازمة الى افاق جديدة ، تهدد المصالح ، وميل الواقع السياسي والعسكري لصالح اد الاطراف الداخلية ، تصاعدت حدة الصراعات فيما بينهما الى حدوث تصادم بكل ابعاده كما هو الحال بالنسبة لروسيا وتركيا، وهذا سنتناوله في الجزء التالي.

الصراع التركي الروسي حول سوريا:

الموقف التركي:

لم تكن العلاقات السورية التركية علاقات قائمة على حسن الجوار ،لقد خيمت أجواء العداء في أفق العلاقات التركية السورية طيلة أغلب سنوات التسعينيات، وتمحور الصراع بين الدولتين حول ثلاث قضايا أساسية تدور حول اتهام تركيا للسوريين بدعم حزب العمال الكردستاني، وخلافات الدولتين حول اقتسام مياه نهر الفرات، إلى جانب مشكلة لواء الإسكندرونة التي طالما شكلت عاملاً مؤلما لأجواء العلاقات بين الدولتين منذ سنوات العشرينيات [129]. وقد تكبدت تركيا خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات من جراء تلك الحرب التي شهدت الآلاف من عمليات العنف نفذها حزب أوجلان خلال سنوات التسعينيات، وهي العمليات التي لم تقتصر مراميها على الداخل التركي وإنما امتدت لتشمل المباني والمنشآت التركية الموجودة بالخارج، حيث قام أتباع الحزب –على سبيل المثال– في يونيو 1993 بجملة هجمات مسلحة استهدفت السفارات والقنصليات والمصارف التركية في أكثر من ثلاثين مدينة داخل كل من ألمانيا وفرنسا وسويسرا والدانمارك والسويد[130]. وبلغ التدهور ذروته في عام 1998 حين وقفت الدولتان على شفا الصراع المسلح الدامي؛ إذ هدد الأتراك باجتياح سوريا إن لم يقم السوريون بتسليم أوجلان ،زعيم حزب العمال الكردستاني، باعتبار أوجلان بحق عدو تركيا والأتراك الأول وأصبح القضاء عليه واستئصال شأفة حزبه هدفاً محورياً ملحاً.

[129] أنظر بصدد الدور السوري في تدعيم حزب العمال الكردستاني

[130] وهبان، أحمد ، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر : دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية (الإسكندرية ، دار أليكس لتكنولوجيا المعلومات ، ط5 ، 2007). ص ص –249–253

يمكن القول أنه من بداية القرن الحادي والعشرين ، حدثت تحولات هامة في التوجهات الخارجية في السياسة الخارجية التركية للإقليم الذي يحيط بالجمهورية التركية ، وبخاصة مع وصول حزب العدالة والتّنمية لتركيا، تحاول حكومتها توسيع الدّور التّركي وتنويع علاقاته للخروج من الاعتماد الكامل على النّاتو والغرب وتحقيق الوجود التّركي في المنطقة كدولة قوية في مواجهة الدّور الإيراني والروسي .وقد ساعد على التوجه التركي ، ما تم تحقيقه لدى تركيا في عهد حزب العدالة والتّنمية لتركيا، تحاول حكومتها توسيع الدّور التّركي وتنويع علاقاته للخروج من الاعتماد الكامل على النّاتو والغرب وتحقيق الوجود التّركي في المنطقة كدولة قوية في مواجهة القوى الاقليمية الأخرى الصاعدة لطامعة في المنطقة العربية، كما أن تركيا حققت نجاحات اقتصادية متعددة. ولكن كما يقال تجري الرياح بما لا تهوى به السفن ، اذ حدثت تطورات في المنطقة الداخلية العربية ،واشتد لتنافس بين القوى الطامعة في المنطقة العربية، في ظل غياب قيادة عربية ذات سياسات واضحة تتبنى المصالح الوطنية والقومية ، وامتلاك الادوات التي تمكنها من ترجمة ذلك الى ووقائع ملموسة على ارض الواقع. العراق. ولذلك كان انفجار الازمة السورية منذ العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين فرصة للقيادة التركية المتمثلة في حزب العدالة والتنمية للتدخل في سوريا بمختلف الوسائل ،وبالتعاون مع القوى والدول التي تتصارع مع النظام السياسي في سوريا .ولتحقق تركيا ما تريد في سوريا دخلت في تشكيل تحالف بينها وبين دولة قطر والمملكة العربية السعودية مساندة للقوى المعارضة السورية بكل انواعها وبكل الوسائل، وكان الاندفاع التركي قويا جدا ، على ان يتم حسم الامر لصالحها وصالح حلفائها، ولكن الازمة امتددت ، ودخلت في تحولات جديدة لم تكن تتوقعها تركيا وحلفاؤها، وكذلك لم تكن توقع تحول معاكس لتوجهاتها، وبخاصة المراهنة على جماعة الإخوان المسلمين بشكل رئيسي لتحقق ما تريد من تدخلها في سوريا. ويمكن القول ان التدخل السوري تبعه اثار غير ايجابية بشكل عام بالنسبة للسوريين ، اذ فتحت مجالات تزايد ونمو اعداد الجماعات الارهابية.

<u>نتائج التدخل السوري في الازمة السورية:</u>

قبل ان نناقش اثار ونتائج التدخل التركي بالأزمة السورية ، لابد من الاشارة الى الادوات التي استخدمتها تركيا لتعميق الازمة السورية ،وأدت الى دخول سوريا في مسارات تدميرية للدولة السورية ، بكل مكوناتها الاقتصادية والعسكرية والامنية.

الادوات التي استخدمتها تركيا في الازمة السورية:

اولا: العامل الديني والطائفي

كما اشرنا سابقا فان تركيا سعت وما والتي تسعى لاستخدام الجانب الديني للتدخل في سوريا ، سواء من خلال اثارة العامل الديني واثارة النعرات الطائفية في سبيل ذلك ،وفي هذا السياق نجد

أن العامل الديني في موقف تركيا اتجاه الأزمة السورية من خلال دعم أنقرة لجماعة الإخوان المسلمين السورية. يؤكد البعض أن حزب العدالة والتنمية يريد تثبيت هذه الأخيرة التي تربطه بها علاقات متينة على رأس السلطة في سوريا.

من الثابت ان العلاقات بين حزب العدالة والتنمية وجماعة الإخوان المسلمين قديمة، حيث استقر عدد من الإخوان المسلمين السوريين الذين انجذبوا إلى حزب العدالة والتنمية في تركيا منذ زمن طويل. وكان لانفجار الازمة السورية منذ خمس سنوات ، اي في الربع الاول من العام 2011 فرصة سانحة كي تقوم حكومة ارد وغان لاستخدام الاخوان المسلمين في سوريا ، اذ غير الوضع السوري الجديد ،الكيفية التي يتم بها اقامة تقارب استراتيجي بين أنقرة وجماعة الإخوان المسلمين.

ومن ناحية اخرى وفيما يتعلق بالجانب الديني استخدمت تركيا موضوع الخلاف المذهبي وسيلة لفرض وجوده في رسم الدولة السورية الجديدة التي يفترض حسب تصورهم ، أن تركيا اللاعب الاهم في تشكيل تلك الدولة ، ولذلك العامل الاكثر فاعلية فيما يتعلق بالعامل الديني، اثارة الصراعات الطائفية والمذهبية.

التدخل العسكري التركي في سوريا:

يمكن القول أن تركيا تسعى منذ فت رة لإعادة بناء وضعها الإقليمي في المنطقة، مستغلة الظروف والبيئة الإقليمية والدولية لتحقيق ذلك. كما تسعى لخلق منطقة نفوذ لها في منطقة الشرق الأوسط،

وذلك استثمار ا رً للأحداث جارية في بعض دوله وعلى مقربة من حدودها. كما شكلت بموقعها الجيو–استراتيجي ، قاعدة انطلاق لمختلف الجهات خاصة أنها تشكل القاعدة الأمامية لحلف شمال الأطلسي في منطقة الشرق الأوسط، لذلك فقوتها العسكرية كانت وستبقى محل اهتمام حلف شمال الأطلسي، وما وضع صواريخا باتريوت حالياً على الحدود بين تركيا وسوريا إلا تعبي ا رً عن هذا الاهتمام تيح الاتساع والعمق الجغرافي لتر كيا إمكانية إنشاء القواعد العسكرية ي (الوطنية، أو التابعة لحلف شمال الأطلسي)، ونشر القوات، مع تدريبها على أعمال القتال في كافة أنواع الأراضي وبخاصة الجبلية، والزراعية منها وبمحاذاة السواحل البحرية وعلى امتداد الشواطئ النهرية، هذه الطبيعة ساعدت وتساعد تركيا في كثير من المجالات والمواقع العسكرية المهمة جدا في المنطقة التي تقع تركيا في اطارها.

ولا يخفى كثيرا عن المتابعين للتدخل العسكري التركي في سوريا ، اضافة الى ما سبق ذكره، أما الأهم، فيتمثل بإيجاد مقر آمن للفصائل المسلحة التي تدعمها أنقرة، يكون مركزاً لتدريبهم، واستقطاب مجموعات أخرى بايعت "داعش" خوفاً من بطشه، ما يفتح الباب لاحقاً أمام تركيا للتدخل أكثر في الملف السوري والسعي لانتزاع مكاسب سياسية في أي تسوية يمكن أن يشهدها هذا الملف[131].

لكن على ما يبدو بعد خمس سنوات فان استخدام العامل العسكري التركي ، اخذ بالتراجع لأسباب داخلية بشكل خاص ، لاسيما بعد انفجار الصراع العسكري بين تركيا وحزب العمال الكردستاني ، وإذ الم تتمكن تركيا منة تغيير الواقع في شمال العراق ، على الرغم من ادخالها مئات من القوات العسكرية بحجة تدريب المقاتلين السنة في الموصل ، في اواخر شهر كانون الاول (ديسمبر) 2015 وما ترتب غلى ذلك من تصعيد ازمة التدخل العسكري التركي بين العراق وتركيا ،واعتراض دول اقليمية على ذلك، وبخاصة ايران ، لاختلاف الوضع الجغرافي من جهة وقوة الحضور الأميركي من جهة ثانية، فإنها اليوم تمتلك قدرة التدخل وتغيير الوقائع في سورية، بعدما أصبح الأكراد قوة واضحة في الشمال السوري إثر سيطرتهم على مدينة تل أبيض التي تشكل جسراً بين عين عرب (كوباني) في الشمال الشرقي وبين عفرين في الشمال الغربي لسورية[132].

[131] قناة الميادين، **قراءة في النوايا التركية من التدخل العسكري في سوريا** ، 26تموز(يوليو)2015

[132] عبد العزيز، حسين ،**حدود التدخل العسكري التركي في سورية** ،قناة الحياة، 10تموز(يوليو)2015

غير أن العملية العسكرية التركية ليست يسيرة، بل تتطلب إمكانات عسكرية كبيرة في أرض تجاذبها قوى عسكرية متباينة وتداخلات إقليمية ودولية كثيرة، بحيث يمكن أن يتحول التدخل العسكري التركي إلى كابوس يغرقها في المستنقع السوري وتصبح في مواجهة، ليس فقط مع فرقاء إقليميين، بل أيضاً مع حلفاء دوليين مثل الولايات المتحدة التي تتبنى أجندة سياسية في سورية مغايرة تماماً للأجندة التركية. وفيما يتعلق بالتدخل العسكري التركي في الازمة السورية، فان الكثيرين من المتابعين للتدخل التركي يرى هؤلاء ان تركيا تعلن صراحة دعمها لما تطلق عليه المعارضة المسلحة،حيث سعى "أردوغان" إقامة أقاليم ومناطق عازلة لصالح الفصائل الارهابية المسلحة شمال سوريا، وخلق كيان لداعش على حدودها مع سوريا، بالوقت نفسه بذل المستحيل من أجل ضرب طموحات الأكراد، ا، وفي هذا الصدد لا يخفي عدد من المسؤولين الامريكيين ،حيث ان رئيس الاستخبارات الأمريكية "جيمس كلابر" سبق وان اعلن أن محاربة تنظيم "داعش" ليست أولوية بالنسبة إلى تركيا، وإن هذا الأمر يسهل عبور مقاتلين أجانب من الأراضي التركية إلى سوريا، وهذا ما عبر عنه نائب

الرئيس الأمريكي "جو بايدن" الذي وجه اتهامه لتركيا والدول الخليجية بأنها هي التي تقف وراء دعم وتسليح المجموعات التكفيرية في سوريا[133].

اصبحت الجماعات الارهابية الان شغل العالم الشاغل، والقيام بتشكيل تحالفات تحت مسميات متعددة، كانت لدى الحكومة التركية حتى قبل اواخر العام 2015، انما هي قوى جهادية الحكومة، وهو ما يزيد من مشكلات تركيا الأمنية، ليس بسبب نظام الأسد وأكراد سوريا فحسب، وإنما أيضًا بسبب تزايد نفوذ هذه التنظيمات، ليزداد تورط تركيا في «المستنقع السوري[134]

وليس خافيا ما تقوم به تركيا في دعم المعارضة المسلحة وابرزها جيش الاسلام بقيادة ((محمد زهران علوش)) الذي قتل مع مجموعة من قيادي فيلق الرحمن وغيرها يوم الخامس والعشرين من شهر كانون اول(ديسمبر)2015،حيث قام علوش بزيارة الى تركيا في شهر نيسان(ابريل)2015،حيث رأى المتابعون لأدوات التدخل التركي في سوريا بمختلف الوسائل، أن هدف هذه الزيارة الرئيسي تثبيت

[133] محمود، هدير، **تركيا تدعم المسلحين.. و"أر دوغان" يبحث عن ذريعة التدخل في سوريا**، البديل ،29حزيران (يونيو) 2015،

[134] خليل، محمد عبدالقادر، **الجهاديون' وحزب أر دوغان يورطان تركيا في المستنقع السوري** صحيفة العرب ، لندن ،11تشرين الثاني(نوفمبر)2013'

سياسي في المعارضة الخارجية في ضوء إمكانياته العسكرية في الداخل، هذا أولاً، وثانياً فتح قناة دعم من تركيا لوجوده في شمال سوريا، تحديداً في ارياف حلب، حيث يسعى إلى زيادة ذلك الحضور على حساب التنظيمات الباقية بوصفه معتدلاً، اي نيل الدعم العسكري التركي الذي يمكنه من تعزيز القوى هناك على حساب الاخرين.[135]

وأظهرت الصور زعيم "جيش الإسلام" خلال لقائه مع "كريم راجح" شيخ قراء بلاد الشام مدير رابطة خطباء الشام حالياً، إضافة للداعية "أسامة الرفاعي" لحضور احتفالية رابطة خطباء "الشام" في مدينة إسطنبول التركية.

العامل السياسي التركي في سوريا:

وعلى صعيد العلاقات التركية السورية ؛ فإنها كانت قد شهدت تحسناً كبيراً خلال العقد الأول من حكم حزب العدالة والتنمية في تركيا ؛ ففي هذا السياق شهد عام 2005 أول زيارة لرئيس سوري إلى أنقرة عُدَت وقتها الأولى من نوعها منذ استقلال سوريا عام 1946 ؛ حيث تم الاتفاق على زيادة حجم الاستثمارات التركية في سوريا من خلال إقرار ما يزيد على ثلاثين مشروعاً استثمارياً تركياَ

وعلى الصعيد السياسي بدت السياسة الخارجية التركية متناغمة إلى حد كبير مع نظيرتها السورية؛ حيث كانت تركيا قد أكدت استعدادها للعمل كوسيط في الصراع بين سوريا والكيان الصهيوني ، قبل أن تنهار علاقتها بتلك الأخيرة على إثر تورطه في الاعتداء العسكري على أسطول السلام، وبان التناغم التركي السوري بجلاء خلال مؤتمر القمة التركية السورية القطرية الذي عقد في

اسطنبول في 9 مايو 2010؛ حيث أظهر البيان الختامي للمؤتمر تطابق وجهات النظر حول سائر قضايا المنطقة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 جاءت التحولات الأبرز في العلاقات التركية السورية، وتوجت في يناير من عام 2004 بقيام الرئيس السوري بشار الأسد بأول زيارة رسمية إلى تركيا، في ذلك العام، تم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين، وهي الاتفاقية التي

[135] الحدث نيوز، **بالصور: "زهران علّوش" في تركيا.. لهذه الدوافع**،8نيسان(ابريل)2015.

شرع بتطبيقها عام 2007، وفي ذلك السياق جاء اتفاق فتح الحدود بين البلدين من دون سمة دخول، تبعه لاحقاً الإعلان عن إنشاء مجلس التعاون الاستراتيجي بينهما، في ذلك العام، تم التوقيع على

اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين، وهي الاتفاقية التي شرع بتطبيقها عام 2007، وفي ذلك السياق جاء اتفاق فتح الحدود بين البلدين من دون سمة دخول، تبعه لاحقاً الإعلان عن إنشاء مجلس التعاون الاستراتيجي بينهما .

ومن الثابت أن تركيا، مثلها مثل سائر الدول في المنطقة، تخشى تدهور وضع سوريا وتفتّتها على أُسُس أثنية ودينية، إذ حينها يمكن أن تصبح الدول المجاورة منغمسة في الصراع عبر الانحياز إلى أيّ من المجموعات الطائفية أو الأثنية. فإن السلطات التركية تبدو محقّة في مخاوفها. إن صراعاً مفتوحاً في سوريا تتدخّل فيه قوى أجنبية، قد تكون له عواقب خطيرة على الأمن الإقليمي. بالفعل، باشرت تركيا لعب دور نشط في دعم المعارضة السورية. ونيابةً عن الحكومة التركية، تضطلع منظمات تركية غير حكومية مثل "مؤسسة حقوق الانسان والحريات والإغاثة الإنسانية" ومنظمة "مازلومدر" بمسؤولية الوساطة وجهود التعاون والتنسيق مع مجموعات المعارضة واللاجئين السوريين. هذه الحركات منظّمة إلى حدّ كبير من جانب الحكومة التركية. ويشير واقع أنّ هذه المنظمات تنشط في دعم مجموعات المعارضة السورية واللاجئين السوريين إلى أن حكومة أرد وغان، على الأقلّ على المستوى غير الرسمي، قلقة للغاية وتميل إلى مساندة المقاومة السورية. وهي أمّنت لقياديي المعارضة السورية حيث وفرت لها فرص تنظيم لقاءات دولية في أنطاليا واسطنبول[136]

ارتكز التدخل التركي في الازمة السورية ،على رؤية تركية بشكل اساسي ، والتعاون مع عدد من الدول الاقليمية التي ساندت الموقف التركي بالنسبة للأزمة السورية، ومن بين القوى الاقليمية العربية بشكل خاص للانخراط التركي بالأزمة السورية المملكة العربية السعودية ، وقطر والمملكة الاردنية الهاشمية، وبخاصة ان الطرف الاردني مشترك مع سوريا بحدود جغرافية وسياسية. ولكن على ما يبدو ان الدعم لتركيا من قبل هذه الدول العربية وبخاصة من قبل المملكة العربية السعودية،

[136] بالسي، بيرم، **المعضلة السورية: ردّ تركيا على الأزمة** ، ش10شباط(فبراير)2012

: carnegie-mec.org/publications

لم تستجيب لها أمريكا، حيث قال مستشار عسكري أميركي سابق ان تركيا والسعودية تجاهلت مطالب أمريكية لوقف دعم المسلحين في سوريا وواصلو تقديم الدعم للمجموعات المتشددة في ظل حلم أردوغان باستعادة أمجاد السلطنة العثمانية، ذلك أن أمريكا، لم تتوقف عن التواصل مع القوى التي تتدخل في لأزمة السورية، وتشير التقارير ان مدير وكالة المخابرات الامريكية، قد اجرى مع قادة أجهزة الاستخبارات في دول عربية وشرق أوسطية في واشنطن خلال شهر كانون الثاني العام 2014، وكان الهدف منه إقناع السعوديين بوقف دعم المسلحين السوريين. وبحسب مستشار سابق رفيع المستوى في هيئة الأركان المشتركة فإن السعوديين أبدوا في أول الأمر استعدادهم لسماع المقترحات، ولكنهم لم يعملوا بموجبها، وواصلوا تقديم الدعم للمجموعات المتشددة، وهو ما قامت به تركيا ايضاً، في ظل حلم أردوغان باستعادة أمجاد السلطنة العثمانية[137]. ولم يتوقف الامر عند الدعم السياسي منقبل تركيا للمعارضة السورية ، بل استخدمت وتستخدم وسائل دبلوماسية واعلامية.

الدبلوماسية التركية والازمة السورية:

تضمنت السياسة التركية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية التي تولت الحكم في أنقرة عام 2002 مبادئ جديدة لبناء علاقاتها الإقليمية والدولية في مرحلة جديدة أرادت بها أن تنطلق من كون

تركيا عمقًا استراتيجيًا على المستوى العالمي. ومن هذه المبادئ التوازن بين الحرية والأمن، وانهاء المشكلات مع دول الجوار، والتأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار.

وبالنظر إلى الازمة السورية والدبلوماسية التركية ، نجد ان هذه السياسة واقحام تركيا بشكل مباش ، فقد تعددت التوجهات التركية ، ومن بين تلك التوجهات العمل اقامة عدة محاور على الصعد الدولية والإقليمية والمحلية، كانت تركيا أبرز أعمدته ، حيث تشكلت المحاور والتحالفات التالية:

1-تشكل محور دولي ثنائي طرفه الأول الغرب وتركيا ومعظم الدول العربية وذهب إلى الوقوف بجانب الشعب السوري المطالب بتغيير نظام الأسد.

[137] وكالة انباء هوار، **تقرير آخر عن التورط التركي السعودي في دعم المرتزقة**، 12/25/2015

2-تحالفات أخرى دول الخليج العربي وتركيا وقوى المعارضة السورية من أجل تعزيز الضغوط على النظام السوري بهدف إنتاج نظام سياسي جديد

3- تدعيم التوافق التركي الخليجي ،يقوم على أساس معالجة النفوذ الإيراني في المنطقة، والحد من التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية، وكان في دخول السعودية إلى هذا التوجه تأكيد على طابع الانقسام المحوري في منطقة الشرق الأوسط. ولكن هذه التحالفات التي سعت تركيا الى اقامتها، لم تنقذها من الازمات التي تعرضت وتتعرض لها داخليا وخارجيا في ظل تطورات الأزمة السورية المعقدة التي طال أمدها وتعددت أطرافها. وعليه فان التحرك التركي الدبلوماسي لم يكن ضمن اقليم معين ، اومن خلال اسلوب دبلوماسي، بل استخدمت الدبلوماسية التركية للوصول الى الاهداف التي تسعى الى تحقيقها القيادة السياسية التركية المتمثلة في حزب العدالة والتنمية، وهو ان تكون ذات فاعلية متميزة في التواجد في الازمة السورية لمصلحة تركيا بالأساس، وهو مالم يخفيه ارد وغان حيث صرح اكثر من مره، ان يسعى استعادة امجاد اجداده العثمانيين . واعادة بناء الدولة العثمانية الى ما كانت عليه 1916.[138]

ولم يتوقف الدور التركي على الاجراءات الدبلوماسية والسياسية والعسكرية ، بل عملت جاهدة على اقامة منطقة عازلة على الحدود السورية التركية، بحيث تتمكن تركيا من تنفيذ مخططاتها في السيطرة على الحدود السورية والتدخل بالطريقة التي تتوافق مع اهدافها.

المنطقة العازلة على الحدود السورية التركية:

تركيا تتحرك نحو إقامة منطقة عازلة بسوريا ، بعد ان فشلت في تحقيق ما تريد بالطرق الدبلوماسية في تحقيق مطالبها في سوريا عن طريق مجلس الأمن لاستصدار قرار يتيح لها إنشاء منطقة عازلة داخل سوريا من الجهة الجنوبية، هذا التوجه التركي لإقامة منطقة عازلة انما جاء بمباركة أمريكية تقتضي إقامة جيب في سوريا يمتد من جرابلس في شرق الحدود الشمالية إلى مارع في غربها بطول

تسعين(90) كيلومترا وبعمق خمسين(50) كيلو مترا أي بمساحة تقدر بأربعة(4000)ألاف وخمسمائة(500) كيلومتر مربع، مقابل أن تقوم أنقرة بفتح مجالها الجوي وقاعدة أنجرلك العسكرية

[138] د. العبيدي، منى، **السياسة التركية متعددة الابعاد" واختبار الازمة السورية**، ترك برس،9تشرين اول (أكتوبر)2015"

أمام طائرات التحالف الدولي. ومن الواضح ان المقترح بإقامة منطقة عازلة انما في مغزاه المهم والحقيقي، يعزز الموقف الامريكي من الازمة السورية من حيث التدخل العسكري في اطار ما اطلق عليه التحالف الدولي الذي تم تشكيله في شهر آب (اغسطس) عام 2014، ومن ثم اصبحت الولايات المتحدة أصبحت أكثر انفتاحا على الاقتراح التركي بإنشاء منطقة عازلة لحماية اللاجئين وفرض منطقة حظر طيران في شمال سوريا، بعد التدخل الروسي الذي قلب المعادلات السياسية والعسكرية وهدد مصالح واشنطن[139]. لكن يبدو أنّ الاحتمال الأول في فرض منطقة عازلة مستبعد، في ظلّ تداخل مناطق سيطرة الأطراف المتنازعة في سورية على المناطق المقابلة للحدود المشتركة مع تركيا، فضلاً عن تعقّد التركيبة الديمغرافية، كما أنّ ازدياد عمليات النزوح سيزيد من صعوبة تدخل تركيا المباشر في سورية لفرض منطقة عازلة في ريف حلب[140]،ولكن على ما يبدو ان مشروع او مخطط انشاء منطقة عازلة لم يحصل على تأييد دولي، ومن على مختلف المستويات، ومن بينها الامم المتحدة والمتمثلة بمجلس الامن الدولي اضافة الى المواقف على مستوى الدول منفردة. ومن بين الاختلافات الدولية ،حول الفرق بين المنطقة العازلة والمنطقة الامنة، وفي كلتا الحالتين لابد من صدور قرار من مجلس الأمن، وتتطلبان فرض حظر جوي ووجود قوات على الأرض، إنّ المنطقة العازلة يتم فرضها أثناء النزاعات المسلحة، بالاتفاق بين الدول المتحاربة، أثناء الهدنة، ولا يمكن إقامة مناطق عازلة أو آمنة بدون عملية حظر للطيران، الذي يعد أحد أشكال العقوبات التي يوقعها مجلس الأمن على الدول بتصويت أغلبية الأعضاء. وعليه فان مطالبة تركيا بإقامة منطقة عازلة مع حدودها الجنوبية مع سوريا ، تهدف في الاساس تحقيق مصالح خاصة بها، لاسيما في ضوء خلافاتها مع الاكراد الذين يسعون لإقامة ادارة حكم ذاتي، اقامة منطقة امنه او عازلة يحتاج الى توافق دولي وقرار من قبل الامم المتحدة وهذا الامر غير قادرة تركيا الان على الحصول عليه في ضل الرفض الروسي الى اي تدخل عسكري ضد سوريا او تجزئة اراضيها، ويتضح عدم امكانية تحقيق المشروع التركي مرتبط بما يلي:

[139] سكاي نيوز عربية، **المنطقة العازلة" في سوريا.. مقترح يعود بقوة** ، 11تشرين الثاني(نوفمبر) 2015

[140] سويد ، رامي، **تعقيدات الحدود السورية ـ التركية تمنع فرض المنطقة العازلة**، 12تموز(يوليو) 2015.www.alaraby.co.uk//:

1-ا لا ترغب حاليا اي قوة حماية المنطقة الامنة او العازلة التي ترغب تركيا بإقامتها وان اي قوات تكون على الارض ستكون معرضة للتصادم مع القوات الكردية والتنظيمات المتشددة الاخرى كون تلك المناطق تتقاطع بها الاجندات الدولية والاقليمية.

2. تهدف اقامة المنطقة الامنة او العازلة التي ترغب بها تركيا الى منع الاكراد السورين من اقامة حكم ذاتي بعد سيطرتهم على الكثير من المناطق منها [141]،وفي ضوء هذه الادوات التي تتبعها القيادة السياسية التركية لقد نتج عن ذلك تطورات في الازمة السياسية مرتبطة بالتدخل التركي. ومن ابرزها التدخل الروسي في الازمة السورية.

التدخل الروسي في الازمة السورية:

اولا:جذور العلاقات بين روسيا وسوريا:

قبل ان نحاول مناقشة التدخل الروسي في الازمة السورية وبخاصة بعد اعادة انتخاب فلاديمير بوتين في العام 2012 رئيسا لروسيا الاتحادية ، حيث اخذت التوجهات السياسية لهذه القيادة تنطلق من اهداف استراتيجية فد تبناها وعمل من اجلها الاتحاد السوفياتي(سابقا) ومن بينها الوصول الى البحار الدافئة والتمدد في المنطقة العربية ، من خلال تحالفات بينه وبين عدد من الدول العربية (مصر، سوريا والعراق)، وبالنسبة للعلاقات مع سوريا فإنها بدأت منذ الاربعينات من القرن العشرين، كان الاتحاد السوفياتي السابق من أولى الدول التي اعترفت باستقلال سوريا وأقامت علاقات دبلوماسية معها في عام 1944. وتعززت العلاقات السورية الروسية بشكل كبير لترتقي إلى مستوى التحالف الاستراتيجي في وصول الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد إلى سدة الحكم في 1970 وإعلانه انطلاق ما عرف بالحركة التصحيحية التي كرست حكمه في استفتاء عام 1971. بعد طرد السوفيات من مصر اضطر الكرملين للبحث عن بدائل أخرى في الشرق الأوسط ،آنذاك كان كل من العراق وسوريا الذين يحكمهما حزب البعث العربي الاشتراكي أفضل تلك البدائل فتدفق السلاح إلى هذين البلدين، وبالإضافة إلى الدعم العسكري قدمت القيادة السوفياتية دعم سياسي مشهود لسوريا في المحافل الدولية وساهم الاتحاد السوفياتي في بناء البنية التحتية للاقتصاد السوري لاسيما في فروعه الاستراتيجية كالطاقة والتعدين والري واعتبر البلدان التعاون بينهما متجاوب مع

[141] البيضاني ،قاسم كاظم ، ، **المناطق الامنة والمناطق العازلة** ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية 21تموز(يوليو) 2015

مصالحهما المشتركة، إلا أن ثمة خلافات كانت قائمة بين الطرفين في بعض المجالات، هذه الخلافات كانت تتعلق بدرجة الدعم الذي يمكن أن يقدمه الاتحاد السوفياتي لسوريا، فالسوريون كانا يطمحون إلى كما ونوع أكبر من الدعم السوفياتي. كان الاتحاد السوفيتي يقدم لسوريا الدعم السياسي والعسكري في مواجهتها لإسرائيل تحديا للدعم الكبير التي كانت تتلقاها إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية. وفي عام 1963 اقيم مركز الدعم المادي التقني للأسطول البحري السوفييتي في ميناء طرطوس السوري. وكان الاتحاد السوفييتي يورد إلى سوريا أسلحة وغيرها من السلع بكميات كبيرة مما أدى إلى تراكم المديونية الكبيرة (في عام 1992 كان دين سوريا لروسيا يتجاوز مبلغ 13 مليار دولار). وفي عام 2005 وقعت بين البلدين اتفاقية شطب 73 % من الديون السورية آخذا بالحسبان ان المبلغ المتبقي وقدره 2.11 مليار دولار سيتم صرفه لتنفيذ العقود الروسية. وتم ابرام هذه الاتفاقية في يونيو / حزيران عام 2008، وتمتد روسيا الاتحادية على 17 مليون كيلومتر مربع في آسيا وأوروبا وتعتبر سورية نافذتها على البحر الأبيض المتوسط

وكما اشرنا فان العلاقات بين الدولتين ليست طارئة او مؤقتة او مقتصرة على مجال معين فقط ،بل متجذرة ومتعددة الجوانب ، تعود المصالح الروسية في سوريا إلى حقب سابقة أي ما قبل أحداث عام 2011، حيث كان الاتحاد السوفيتي من أولى الدول التي اعترفت باستقلال سوريا وأقامت علاقات دبلوماسية معها عام 1944، وتعززت العلاقات السورية الروسية بشكل كبير لترتقي إلى مستوى التحالف الاستراتيجي في زمن الرئيس حافظ الأسد عام 1970، وامتدت وتطورت إلى زمن الرئيس بشار الأسد.

تنوعت هذه العلاقات والمصالح سياسيًا وعسكريًا، حيث قدمت روسيا ومنذ أيام الاتحاد السوفيتي الدعم العسكري لسوريا من أسلحة وخبراء، إضافة إلى العلاقات الثقافية والتعليمية والتي تعود إلى عام 1925، ولم يتوقف هذا الدعم إلا في التسعينات من القرن الماضي، في عهدي الرئيسين غورباتشوف ويلتسين، ثم عاد في عهد الرئيس فلاديمير بوتين ليشهد تطورًا ملحوظًا خاصة في عام 2005، لدرجة أن روسيا وافقت على أن تبيع سوريا أنظمة صواريخ جو دفاعية متقدمة على الرغم من المعارضة الأمريكية الصهيونية ، شكّل هذا التقارب السوري الروسي تهديدًا للعلاقات الصهيونية الروسية، لكن موسكو استطاعت احتوائه. ونتيجة لثبات المواقف بين الدولتين ،فقد تمخض عن

ذلك بناء منظومة علاقات جديدة في السياسة الدولية تقوم على التوازن والتعددية وكسر احتكار القطب الأوحد والتخلي عن إرث ومخلفات الحرب الباردة ورفض اللجوء الأحادي لاستخدام القوة كسبيل لحل الأزمات الدولية والتمسك بالحوار كمبدأ أساسي في العلاقات بين الدول بالتوازي مع منع استغلال المنظمات الدولية من قبل قوى كبرى تعمل على تحقيق مصالحها الذاتية بعيدا عن ارادة الشعوب التي لا تسير في فلكها أو تتمسك باستقلالها وسيادتها[142]. وعليه يمكن القول ان التمسك القوي الروسي بالدولة السورية ، يعود لما تمثله سوريا من اهمية استراتيجية السياسية لروسيا، ومن خلالها بالبحر الأبيض المتوسط، لا شيء في هذه اللحظة يفوق أهمية المتوسط في حسابات روسيا الجيوسياسية، هذا البحر هو بوابة أوروبا والبحر الأسود، واستتباعا روسيا ذاتها، إنه الخاصرة الرخوة للأمنين الأوروبي والروسي على حد سواء الصراع الدولي على البحر الأبيض المتوسط يُمثل أحد عوامل التمسك الروسي بسوريا منذ العهد السوفيتي وحتى يومنا هذا، لأهميته الاستراتيجية للقوى العظمى. وفي الواقع أن بعض التحركات الروسية الأخيرة قد أثبتت بالفعل أن روسيا تريد أن تكون لاعباً جماعياً وليس دولة منبوذة. وقد تجلى ذلك في مجالات عديدة وفي مختلف الازمات الدولية ، ومن بينها استعدادهم للتعاون لحل المسألة النووية الإيرانية ، وفيما يتعلق بالأزمة السورية نجد ان روسيا اقتحمت هذه الازمة من خلال ادوات وأساليب متعددة ، من بينها استضافة شخصيات من المعارضة السورية في موسكو ودعم مبادرة وقف إطلاق النار التي طرحها كوفي عنان برعاية الأمم المتحدة – كلها أمور تظهر أن موسكو لا تريد التحالف الكامل مع دمشق، وأنها تتوقع تقديراً دولياً لهذا الامتناع

والأسباب التي تدفع موسكو إلى عدم تقديم الدعم الكامل للتحالف الغربي ضد سوريا وإيران لا تعتمد على التفضيلات الشخصية للرئيس. وبالنظر إلى النتائج في العراق وليبيا، أدركت روسيا أن سقوط الشركاء القدامى سوف يؤدي حتماً إلى خسارة النفوذ الاقتصادي والسياسي في البلدان المذكورة. وسواء ظلت روسيا خارج النزاع (كما هو الحال في العراق) ،لقد أُرغمت روسيا على مغادرة تلك البلدان . ومن ثم، فإنه في ظل عدم وجود ضمانات قوية بشأن تأمين مصالحها، تقاتل روسيا من أجل الاحتفاظ بسوريا (إحدى محطاتها الأخيرة في الشرق الأوسط العربي)[143]. ومما لاشك فيه ان

[142] العلاقات السورية الروسية.. تاريخ طويل من التنسيق الشامل ورؤية مشتركة للقضايا الدولية ،صحيفة الفرات–دير الزور ، العدد2518،

[143] كوزهانوف ، ،نيكولاي ، السياسة الخارجية الروسية بعد عودة بوتين ،معهد واشنطن ، 2ايار(مايو)2012

المحددات الرئيسية للسياسات الخارجية الروسية ،لا تخفي مدى اهمية العودة للمنطقة العربية ، من خلال الازمة السورية، باستخدام كافة الوسائل التي تتطلب ذلك، اذ أن موسكو، تدرك أن مفتاح عودتها إلى لعب دور فاعل، ومؤثر في ملفات المنطقة يكمن في توطيد العلاقات مع دمشق

لرئيس روسي، أو سوفياتي شكلت مؤشراً واضحاً على مدى الأهمية التي توليها موسكو للعلاقة مع سوريا، وضرورة تطويرها، واعطائها دفعاً قوياً في هذه المرحلة التي تشهد فيها العلاقات الدولية إعادة تموضع جديدة قبيل رسم النظام الدولي الجديد الذي تسعى موسكو ليكون على اسس من التعددية الدولية البعيدة عن الاستئثار، والهيمنة الاحادية[144]

ثانيا: الازمة السورية والتدخل الروسي وتداعياته:

لقد تدخلت روسيا تدريجيا في الازمة السورية من خلال الجهود الدبلوماسية المنفردة ، اي من خلال توجهاتها الخاصة بها ، والاتصال بقوى النظام السوري والقوى المعارضة له وبخاصة القوى غير المسلحة، ومن خلال التعاون مع دول الاقليم المحيطة بالدولة السورية ،او التي لها مصالح في سوريا، من خلال مختلف وسائل الاتصال المعروفة ،ولم تهمل في اتصالاتها القوى التي تسعى لإسقاط النظام السوري ، ومن بينها المملكة العربية السعودية ، المملكة الاردنية الهاشمية ، الجمهورية التركية ودولة قطر، وغيرها من الدول الأخرى على المستوى وبشكل خاص الولايات المتحدة الامريكية والجمهورية الفرنسية، سواء من خلال اللقاءات والتشاورات الثنائية ، او من خلال اللقاءات الجماعية لمناقشة الازمة السورية. لقد طرحت روسيا مشاريع لحل الازمة السورية سياسيا.

طرحت روسيا في عام ٢٠١٢ مشروعا لعقد جلسات حوار بين الممثلين عن الحكومة الروسية وممثلين عما يسمون بالمعارضة ومن ثم طرحت موسكو في عام ٢٠١٣ مشروعا لإخلاء سوريا من الأسلحة الكيميائية بعد ان تذرع الغرب بوجود الاسلحة الكيميائية في سوريا لمهاجمتها، وهناك مشروع

[144] عطوي، حسين، **روسيا تتبنى نهجاً جديداً صوب سوريا**، صحيفة الوطن العمانية ، العدد 7412 ، 2015/12/19

روسي ثالث طرحه الرئيس فلاديمير بوتين يتناول القضاء على خطر تنظيم داعش الذي بدأ انتشاره من العراق وذلك عبر انهاء الأزمة الجارية في سوريا، ويتضمن مشروع بوتين ايجاد ائتلاف رباعي بين سوريا وتركيا والاردن والسعودية وقد قال الروس ان هذا المشروع طرحه في البداية وزير الدفاع السعودي محمد بن سلمان اثناء زيارته الى موسكو في شهر يونيو الماضي (2015)، ومع تزايد دور القوى الارهابية في الصراعات الداخلية في المنطقة العربية ،وبخاصة في سوريا والعراق ومصر، وتمددها لتصل الى بلدان المغرب العربي (ليبيا ، تونس والجزائر)، اخذ الموقف الروسي، يتبنى تشكيل تحالف دولي لمحاربة القوى الارهابية، وبشكل خاص تنظيم داعش ، اذي احتل مساحات واسعة في كل من سوريا والعرراق منذ شهر حزيران(يونيو) 2014، وسيطرته على مناطق حيوية واستراتيجية ، ومن بينها حقول النفط السورية ، وكذلك المواقع الاثرية السورية في مدينة تدمر السورية ، وتدمير متاحف الموصل وغيرها من الاماكن.

استطاعت روسيا الى حد ما ان تضع في اولويات حل الازمة السورية وتشعباتها واثارها على دول الاقليم العربي وتركيا ، ان يكون مدخل حل الازمة السورية ،القضاء على المنظمات الارهابية ، ولكن ما زال هناك عدم توافق بين تلك الدول التي تتبنى القضاء على الارهاب ومنظماته وبخاصة في سوريا ، بشأن تحديد معايير لتصنيف المنظمات ما بين ارهابية وغير ارهابية ، او ما اطلقت عليه الولايات المتحدة الامريكية ، المعارضة المسلح الارهابية ، ومن ثم ترى انه لابد من تزوديها بالسلاح، ولقد انعكس ذلك على الجهات التي دعتها المملكة العربية السعودية للاجتماع تحت اسم مؤتمر الرياض للمعارضة السورية المعتدلة في اوائل شهر كانون الاول(ديسمبر) 2015.

وفيما يتعلق بموقف الدول الاربع التي تشملها الخطة الروسية فيجب القول بأن جميع هذه الدول يعطون الاولوية لمحاربة الارهاب لكنهم يختلفون على كيفية التنفيذ فتركيا ترى ان المشكلة هي وجود الأسد في السلطة ولذلك لن يرغب الاتراك في المشاركة في الخطة كما ان هناك خلافاً سعودياً تركياً حول الأكراد، فالسعودية تريد دعم الاكراد فيما تعتبرهم تركيا اعداء لها، ومن جهة أخرى تدعم السعودية الجماعات الارهابية في سوريا فيما يعتبر موقف الاردن ايضا قريبا من الموقف السعودي

وفي النهاية تقف سوريا التي تعتبر مواقفها في هذا المجال قريبة من مواقف روسيا[145]. وفي النصف الثاني من العام 2015، حدثت تطورات بالنسبة للموقف الروسي من الازمة السورية، تجلى

ذلك من خلال التدخل العسكري المباشر، حيث فتح هذا مجالات من التوافق والتعارض من التدخل العسكري الروسي ، وبخاصة الموقف التركي من ذلك.

التدخل العسكري الروسي في سوريا:

ابتداءً من سبتمبر 2015، عززت روسيا حضورها العسكري في سوريا، إذ نشرت احدى وعشرين(21)طائرة هجوم أرضي من نوع سوخوي-25، و اثنتي عشر (12) مقاتلة اعتراضية من نوع سوخوي-24، وست(6) قاذفات متوسطة من نوع سوخوي-34، واربعة(4)سوخوي-30 متعددة الأدوار بالإضافة إلى خمسة عشر (15)طائرة مروحية (متضمنة مي-24 هايند الهجومية) في مطار باسل الأسد الدولي قرب اللاذقية. تحمي هذه الطائرات اثنتان أو ثلاثة على الأقل من أنظمة الدفاع الجوي إس إيه-22، وطائرات من دون طيار مثيلة لطائرة إم كيو بردتور الأمريكية تستخدم لتنفيذ طلعات استطلاعية، ولقد قامت روسيا بتزويد سوريا بصواريخ (اس 400) في ديسمبر 2015.

طلب الرئيس فلاديمير بوتين في 30 سبتمبر 2015، من مجلس الاتحاد السماح بنشر القوات المسلحة في سوريا، قطع المجلس البث الحي للمناقشة التي تحولت إلى جلسة مغلقة ومنح الرئيس الروسي التفويض باستخدام القوات المسلحة في الخارج بالإجماع.

ويمكن القول ان التدخل العسكري الروسي في الازمة بشكل قتالي ، واقامة قواعد عسكرية بحرية وجوية في سوريا، لم يستبعد الدور السياسي لما تسعى الى تحقيق تقدم روسيا من خلاله لإنهاء الازمة السورية ، او على الاقل منع جعل سوريا قاعدة للمنظمات الارهابية التي اصبحت عاملا مهددا لاستقرار الكثير من الدول ومن بينها التي ساندت وتساند القوى المعارضة المسلحة السورية (فرنسا ، المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول. التدخل العسكري الروسي في سوريا

[145] الخطي، علاء الدين، **الثورة السورية والمصالح الدولية : تركيا، روسيا والصيني**

http://www.ahewar.org/debat/

وبالنسبة لرؤية المتابعين للتدخل العسكري الروسي في الازمة السورية ، نجد اراء قد لا تتفق والدوافع التي دفعت روسيا للتدخل العسكري المباشر في الازمة السورية، وهذه ليست غير محتملة في مثل تلك الازمة المتعددة الابعاد داخليا وخارجيا في اطار التصارع والتوافق الدوليين تبعا للمصالح

وعليه يمكن القول نرى ونسمع أراء متعددة حول طبيعة التدخل العسكري الروسي وأهدافه في سوريا، في ظل حملات إعلامية، واتهامات متبادلة ، وهناك من الآراء تتلخص حول ذلك ، أنه لقد وضعت روسيا هدفين أساسيين بشكل مبدئي (أولي) لتدخلها العسكري المباشر في سوريا لدعم القوات السورية التابعة للنظام الشرعي، الأول، منع التحالف الأمريكي من القيام بأي خطوات من شأنها تحديد "مناطق محررة" وفرض حظر جوي عليها، ومن ثم منع المعارضة السورية المسلحة من التكتل في تلك المناطق وشن هجمات برية تحت غطاء جوي لقوات التحالف. وهذا الأمر جرى العمل من اجله منذ فترة طويلة، ، سواء عن طريق العمل المباشر بواسطة تركيا والسعودية وقطر، أو بشكل غير مباشر من جانب فرنسا التي أعلن رئيسها عن ضرورة تقديم الدعم لما أسماه بالمناطق المحررة، ولكن على ما يبدو ان الموقف الفرنسي انكفأ عن هذا التوجه ، بعد ما تعرضت له فرنسا من عمليات ارهابية ، في اواخر شهر نوفمبر من العام2015 ، وقيام فرنسا بالمشاركة فيشن هجمات جوية ضد ما تطلق عليه فرنسا المنظمات الارهابية في سوريا ، وارسال حاملة الطائرات الفرنسية شارل ديغول ، والتنسيق مع روسيا في العمليات الجوية ضد المنظمات الارهابية، ومع ذلك فان فرنسا لم تحسم امرها بالنسبة لبقاء لقيادة السورية والمتمثلة في الرئيس / بشار الاسد حتى نهاية عام 2015.

والثاني، رغبة الكرملين في دعم النظام الشرعي في مكافحة الإرهاب، والدفع في الوقت نفسه إلى لقاءات أو اتفاقات ولو أولية بين مختلف القوى السورية، بما فيها النظام السياسي لتسوية سياسية، وهو الأمر الذي يسمح لروسيا بالحفاظ على مصالحها، على عكس ما حدث لها في العراق وليبيا.

وخلاصة القول – حسب وجهة نظر المتابعين لتطورات الازمة السورية من الناحية العسكرية بشكل خاص–إن الدخول العسكري الروسي المباشر إلى سوريا، بدا وكأنه قد تسبب في خلط أوراق

كثيرة لدى القوى الغربية المنضوية في التحالف الذي تقوده واشنطن في سوريا والعراق، كما أشاع حالة من الفوضى في صفوف حلفاء واشنطن العرب. ومع ذلك فلا يوجد أي خلط للأوراق أمام القوى الغربية التي يروق لها التدخل الروسي على المديين المتوسط والبعيد.

وهكذا ففي نهاية المطاف، أثار التدخل العسكري المباشر في سوريا كثيرا من الفوضى واللغط وعدم وضوح المواقف وبخاصة من حيث رؤية حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، ولكنه من جهة أخرى ابرز جانبا مهما من المعادلتين الإقليمية والدولية، إذ انتقلت المبادرة من يد بعض القوى الإقليمية إلى القوى الدولية بشكل شبه كامل. وبمحاولات إضعاف هؤلاء اللاعبين الإقليميين.

حاولت روسيا وتحاول استخدام كل الأوراق الممكنة لا لإطالة وجودها في سوريا، أو دفع الأمور إلى حرب واسعة، ولكن لدفع ما يجري في سوريا إلى اتجاه المفاوضات، بالعمل على عدة اتجاهات، على رأسها مواجهة الإرهاب، مع الالتزام الصارم بالقانون الدولي، والسعي لمواجهة الإرهاب على أرض الواقع، لأن هذه المواجهة تحديدا تعد إحدى أهم الأدوات لتحقيق التقارب المطلوب بين جميع الأطراف، ولو حتى على مستوى الحوار الأولي، تفاديا لأي مواجهات وحروب، وترك التنظيمات الإرهابية تمرح في المنطقة وتهدد أمن الجميع[146]

قاد التدخل العسكري الروسي إلى أمرين أساسيين: الأول، إعادة توزيع القوة على الأرض، والثاني، تأكيد مبدأ السيطرة الجوية. كان الأول نتاجا للثاني، وفيه استعاد الجيش السوري مناطق وبلدات كانت تحت سيطرة المعارضة المسلحة، وبعضها كان خاضعا لهذه المعارضة منذ العام 2013، الى ان تم التدخل العسكري الروسي وارغم تلك المعارضة المسلحة للخروج من العديد من المناطق.

لقد أثار التدخل العسكري الروسي في سوريا الانتباه على المستوى الإقليمي والعالمي وبالأخص، من قبل القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تتحدث عن مستقبل ما بعد الأسد، في حين أن روسيا وإيران تؤيدان نظام الأسد لمصلحتهما الاقتصادية والاستراتيجية، مما يزيد من حدة التوتر بين الدولتين بسبب التقارب الإيراني –الروسي وكل منهما يمثل خطرا بالنسبة للولايات المتحدة، فعدم التوصل إلى حل سياسي مشترك من شأنه تحديد ملامح المرحلة الانتقالية في سوريا, سيؤدي إلى قلب موازين القوة في النظام الدولي بين القوى الرئيسية فيه.

[146] ار تي ،اخبار العالم العربي ، **التدخل العسكري الروسي في سوريا مغامرة أم دفع للمفاوضات،** 2015/10/6

ولكن على ما يبدو فان هذا الموقف لم يرق للقيادة التركية التي لا تخفي رغبتها ، ان تكون اللاعب المهم في الازمة السورية ، ومن ثم فهي تستخدم كل الوسائل لإيقاف المد الروسي الذي يتعارض مع مصالحها في المنطقة العربية وبخاصة دول الجوار وبشكل اكثر تحديدا سوريا والعراق.

تطورالموقف التركي من التدخل الروسي

بداية لابد من القول انه على ما يبدو وعلى الرغم من تصاعد التوتر العسكري المباشر بين تركيا وروسيا بسبب الازمة السورية ، فان الدخول في صراع عسكري مباشر بين البلدين لا زال مجرد احتمالات ،اذ أن المواجهة العسكرية – اذا وقعت – فلن تنحصر ضمن حدود الدولتين فحسب، اذ من المحتمل جدا أن يؤدي ذلك الى تدخلات من قبل القوى الإقليمية وبخاصة التي يهمها المصلحة التركية على حساب المصلحة الروسية، لاسيما ان تركيا عضو في حلف شمال الاطلسي ، الذي هو عمليا حلف الولايات المتحدة الامريكية ، ومن ثم سيحول المواجهة العسكرية إلى مغامرة كبرى وحرب عالمية تحرص كل الأطراف على تجنبها، واما بالنسبة لموقف الروسي سيكون فى حدود العلاقات والإجراءات الاقتصادية التي يمكن أن تضر بالاقتصاد التركي سواء في إمدادات الغاز أو السياحة أو التبادل التجاري والمشروعات المشتركة، التي قد يكون لها تأثيرها أيضا على الاقتصاد الروسي ، ومن المكن ان تلجأ روسيا الى تقديم العون الى القوى المتصارعة داخليا مع الحكومة التركية ،وبخاصة الاكراد ، الذين يمثلون نسبة عالية لابأس بها في التشكيل السكاني والجغرافي في تركيا . واما بالنسبة للموقف التركي فإنها ليست راغبة في توسيع حدود الصراع وادواته مع روسيا، اذ أن تركيا تعرف أن علاقاتها الاقتصادية مع روسيا، ولا سيما استيراد خمسة وخمسين(55%) بالمئة من حاجتها من الغاز، بالإضافة إلى الجوار المشترك بين تركيا وروسيا في آسيا الوسطى وتداخل المصالح في البحر الأسود كلها عوامل لا تسنح بتصعيد واسع مع روسيا، وهو ما يفسر لغة التهدئة التركية التي أعقبت سقوط الطائرة الروسية سخوي 24، ورغم كل ذلك فان هذا لا يعني بالمطلق انكفاء الدور التركي في الازمة السورية.

اشرنا سابقا الى ان تركيا ومع بداية العقد الاول من القرن الحادي والعشرين ، وفي ظل تربع حزب العدالة والتنمية برئاسة طيب رجب ارد وغان على عرش السلطة في تركيا ، سعت وما زالت تسعى بعد حوالي ثلاثة عشرة سنة من حكم ارد وغان(2002–2015)، رئيسا للوزراء ومن ثم

رئيسا للجمهورية كانت سوريا – وما زالت– الباب الرئيسي للتمدد التركي في المنطقة العربية، وهي تسعى لكي تكون القوة الاكثر نفوذا وفاعلية ، مستفيدة من علاقاتها مع التيارات الدينية المتمثل بشكل رئيسي ((جماعة الاخوان المسلمين) وبخاصة مع بدء العقد الثاني للقرن الحادي والعشرين ، ووصول قيادات هؤلاء الاخوان الى رئاسة الدول ، مثل مصر وتونس ،قبل الاطاحة بالرئيس مرسي في مصر في 30/ حزيران(يونيو) 2013، والمنصف المرزوقي في تونس ، الذي كان يحظى بدعم من قبل حزب النهضة الذي تزعمه ((الغنوشي)، ونتيجة لانكسار نفوذ الاخوان المسلمين في عدد من الدول ، وعدم تمكن الاخوان المسلمين في سوريا من ان يكون لهم قوة نافذة في صنع القرار السياسي في سوريا، وعليه انتقلت تركيا في موقفها من الأزمة السورية بسرعة كبيرة من مرحلة نصح بشار الأسد لإدخال إصلاحات سياسية إلى محاولة بناء جسور للتواصل مع مختلف الفاعلين الرئيسيين داخل سورية وخارجها، إذ بعد فترة وجيزة من بدء الازمة السياسية في سوريا في الخامس عشر من شهر آذار(مارس) 2011، استضافت اسطنبول المراقب العام للإخوان المسلمين السوريين محمد رياض شقفة، وعقد على أرضها مؤتمراً صحفياً أعلن فيه دعم جماعته الحركة الاحتجاجية السورية. وفي نهاية أبريل 2011 عُقد اجتماع مشترك لنشطاء المجتمع المدني لكل من سورية وتركيا في اسطنبول ضمن ما يعرف باسم "منبر اسطنبول للحوار السياسي"، وانتهى الاجتماع إلى توصيتين هما: سرعة الإصلاحات من جهة ورفض التدخل الأجنبي من جهة أخرى. وفي وقت لاحق استضافت أنطاليا مؤتمراً حاشداً ضم لأول مرة مختلف تيارات الطيف السياسي للمعارضة السورية في المنفي، خصوصاً من ممثلي تجمع إعلان دمشق، وقد شدد المؤتمر على وجوب وقف العنف الدموي لنظام الأسد وجدد رفضه التدخل الخارجي في شؤون سورية[147]وفي موقف يدل على انغماس تركيا في الازمة السورية ،استقبلت تركيا موجات اللاجئين السوريين التي شملت عدة الاف منهم، ولوحت باللجوء إلى القوة وإنشاء منطقة عازلة على حدودها مع سورية، خصوصاً بعد التحركات العسكرية السورية على حدودها.

كان هدف تركيا من كل الإجراءات السابقة توصيل رسالة للمواطن السوري من شقين: أحدهما أن تركيا لن تدعم نظام الأسد ولن تسمح بتسلحه، ومن هنا كان توقيفها لطائرتين إيرانيتين متوجهتين إلى

[147] مسعد،نيفين عبدالمنعم ، **موقف تركيا من الأزمة السورية وإعادة تشكيل خريطة الشرق الأوسط**.مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية،7 اب(اغسطس) 2011.

سورية حوت إحداهما شحنة سلاح، وثانيهما أن تركيا ستدعم الشعب السوري في محاولته إنهاء الأزمة، وفي حال قام المجتمع الدولي بإجراءات تصعيدية ضد سورية فإن تركيا ستحذو حذوه.

وعليه لم يتوقف الموقف التركي عند عقد لقاءات على اراضيها للمعارضة السورية وبشكل خاص جماعة الاخوان المسلمين، واستقبال عشرات الالاف من اللاجئين السوريين، واقامة معسكرات لهم على الاراضي التركية وجعل تركيا ممرا للاجئين السوريين الى العديد من الدول الاوروبية ، وبخاصة المانيا، بل اخذت تدخل مرحلة التصعيد العسكري ، والتهديد باجتياح الاراضي السورية ، واقامة منطقة عازلة ، وفرض حظر الطيران في تلك المنطقة العازلة، ثم صعدت تركيا موقفها عسكريا في الازمة السورية ، لاسيما بعد التدخل العسكري الروسي في سوريا.

التصعيد العسكري التركي في سوريا واسقاط الطائرة الروسية:

كما ذكرنا تصاعد الموقف التركي في الازمة السورية من عقد مؤتمرات للقوى المعارضة السورية على ارضها، واستضافة اللاجئين السوريين ، والتنسيق مع عدد الدول العربية المحيطة بسوريا وغيرها، من اجل دعم المعارضة المسلحة سواء بتقديم المعدات والادوات العسكرية وتقديم المساعدات المالية، وفتح تركيا للمقاتلين الذين رغبوا في القتال ضد النظام السوري، من مختلف الجنسيات العربية وغير العربية، واشتمل التصعيد العسكري التركي ، التصدي للطائرات السورية التي كانت تقاتل على القرب من الحدود التركية ، وإسقاط إحداها، تكرار تهديد أنقرة بضرب أي طائرة حربية تخترق المجال الجوي، وذلك من اجل لتأمين منطقة حظر على الحدود السورية ، وتسهيل مرور أعداد كبيرة من مقاتلي المعارضة المسلحة عبر أراضيها ودعمهم لوجستياً وتزويدهم ببيانات عن تحركات القوات النظامية.

يرى المتابعون لتصعيد العمل العسكري التركي ضد سوريا ، مرتبط بأسباب خارجية وداخلية ، ومن هذه الاسباب للتصعيد العسكري من قبل حكومة ارد وغان ،حدوت متغيرات طرأت على حلفاء النظام السوري وعلى قدراتهم في الدفاع عنه وفي ردع أي محاولة للتدخل العسكري ضده، وبخاصة روسيا حيث ان روسيا في النصف الاول من العام 2014، كانت منهمكة في الازمة الاوكرانية ، ومن ثم كان الجهد الاهم التي ترى القيادة الروسية لابد من بذله ،تحقيق اهدافها الاستراتيجية في وكرانيا وارتباط ذلك بجزيرة القرم ، اضافة الى حاجة روسيا لمهادنة أنقرة

كي تحافظ على الاتفاقات الاقتصادية الواسعة المبرمة بين الطرفين. واما المحرك التركي لتصعيد التدخل العسكري التركي في الازمة السورية، مرتبط بازدياد قدرات النظام السياسي السوري على المواجهة العسكرية مع القوى المعارضة المسلحة، وما حدث في اواخر العام 2015، يدل على مدى ما حققه النظام السوري من انتصارات على القوى المعارضة المسلحة بكل اصنافها، داعش، وجبهة النصرة وغيرها، ومخاوف تركيا منان ترتد هذه القوى الى تركيا، لاسيما بعد الانتصارات التي حققها الاكراد في معارك عين العرب (كوماني) ضد تنظيم داعش.

وفيما يتعلق بالشأن الداخلي التركي، فقد سبقت موجة التصعيد العسكري الانتخابات البلدية التركية لتبدو كأنها جزء من المعركة لكسب مزيد من الأصوات المتعاطفة مع معاناة الشعب السوري، بخاصة أن حزب العدالة والتنمية لم يكن في أفضل حالاته، بل كانت تلاحقه فضائح الفساد ومعارضة استطاعت تسيير تظاهرات حاشدة ضده في ميدان تقسيم ، وسقوط العديد من القتلى والجرحى نتيجة للتصادم مغ قوات الامن والشرطة التركية، ومن ثم فان حكومة ارد وغان عزفت على وتر التعاطف مع ما يكابده السوريون، إصدار بعض القرارات التي تسهل فرص حياتهم، في العمل والتعليم والصحة، إن داخل مخيمات اللجوء أو خارجها، واستعادة التأييد لدى بعض القوى العربية لما يقوم عليه ارد وغان في الازمة السورية ، بعد أن أصابها تشوه وتصدع جراء تخبط الإسلام السياسي وانحسار شعبيته في بعض بلدان الثورات العربية وخاصة في مصر وتونس.[148]

ومع التدخل العسكري الروسي المباشر في الازمة السورية ،تطور الموقف العسكري التركي من الازمة السورية. وفي هذا التصعيد العسكري التركي لم يكن دون دعم من قبل المملكة العربية السعودية وقطر، حيث شكلت تركيا والسعودية وقطر تحالفا ثلاثيا للتعامل عسكريا بشكل خاص مع الازمة السورية، واللافت ان المثلث السعودي القطري التركي الجديد بات يتبع استراتيجية جديدة تتمثل في دعم فصائل اسلامية جديدة مماثلة لتنظيمي "النصرة" و" الدولة الاسلامية"، كتكتيك جديد لتجنب تهمة دعم الارهاب، خاصة بعد ان تعثرت المحاولات القطرية لإقناع تنظيم "جبهة النصرة" بقطع علاقاتها مع تنظيم "القاعدة" والتبرؤ منه، وقد تكون عملية تأسيس "جيش الفتح" وتعاظم دوره واهميته هو محاولة التفاف على هذا التعثر او الفشل.

[148] البني، أكرم ،عن التصعيد العسكري التركي في الشمال ، 9نيسان(ابريل) 2014. http://www.alhayat.com

يرى المتابعون للموقف السعودي والاقتراب من تركيا ،ان يأتي على حساب علاقات السعودية مع مصر لان تركيا تدعم الاخوان المسلمين في مصر ضد النظام السياسي في مصر الذي يتراسه المشير/ عبدالفتاح السيسي. والقيادة السعودية – حسب راي المحللين السياسيين – انه عندما قررت السعودية الانفتاح على المحور القطري التركي على حساب المحور الاماراتي المصري الشريك السابق، ادركت ان المحور الاول يمكن الركون اليه، والثقة فيه للضغط على ايران وحلفائها التي تشن ضدهم حربا بالنيابة في سورية والعراق، ومباشرة في اليمن[149].

ولعل من ابرز المستجدات في الصراع الروسي التركي بشأن الازمة السورية ، اسقاط الطائرة الروسية من قبل سلاح الجو التركي في اواخر شهر نوفمبر 2015،وما ترتب على ذلك من نتائج في مسار العلاقات بين تركيا وروسيا ،حيث ان تركيا ماقا مت به انما يأتي ضمن الحفاظ على امنها وسلامة اراضيها، حيث قال رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو إن قرار القوات المسلحة، إسقاط طائرة عسكرية روسية انتهكت المجال الجوي للبلاد، جاء من صميم واجبها الوطني، مؤكداً أن من حق بلاده القيام بكل ما بوسعها لحماية حدودها.

وأوضح قائلاً: "إنّ أمتنا الموقرة يجب أن تعرف أننا لن نتردد لحظة، في اتخاذ التدابير الضرورية". وأشار أغلو "ليست لدينا أطماع بأراضي أي دولة أخرى، وعلى الجميع أن يدرك أنّ لتركيا حق الدفاع عن أمن أراضيها، ولا سيما أننا نوّهنا بذلك مراراً وأكّدنا عليه خلال اجتماعنا الأمني الأخير، وأنّ الرد التركي على انتهاك أجوائها وأراضيها رغم التحذيرات المتكررة، حق قومي ودولي."

وقال أوغلو: "رسالتنا واضحة حيال من يقصف تركمان باير بوجاق وعرب حلب وأكراد وتركمان إعزاز، سواء كان النظام السوري، أو التنظيمات الإرهابية، أو أي عناصر خارجية، فالشعب السوري يستحق الحياة بسلام وكرامة مثل بقية الشعوب[150].

ولكن لم تظل الازمة بين روسيا وتركيا فيما يتعلق بإسقاط الطائرة الروسي من قبل سلاح الجو التركي، فقد اتسعت دائرة التفاعلات والحراك وبخاصة من قبل حلف شمال الاطلسي ،رغم أن النزاع

---

[149] مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، **المحور السعودي التركي القطري" يبدأ التصعيد العسكري في سورية** ،27 نيسان(ابريل)2015.

[150] الضويني، سارة، **إسقاط المقاتلة الروسية: ما بين تبريرات أنقرة وغضب موسكو** ،http://yanair.net 2015/12/24

يتعلق في الظاهر بالطرفين التركي والروسي، إلا أنه يمكن أن يتجاوز هذه العلاقة إلى أبعاد أخرى، لاسيما إن تركيا هي عضو في حلف شمال الاطلسي، لذلك فان أي تعد على المجال الجوي التركي هو بمثابة تعد على المجال الجوي لهذا الحلف وفقا لوجهة نظر الحلفاء في الاطلسي، وعليه فان دائرة الصراع اتسعت في هذه الحالة يتعلق بروسيا وحلف الناتو، أكثر مما يتعلق بتوتر ثنائي بين البلدين. ويرى المحللون ان ما اتخذته تركيا بإسقاط المقاتلة الروسية، لم يكن بعيدا عن تشجيع من قبل الدول الحليفة لتركيا، اذ يرى هؤلاء أن الدعم الاميركي لتركيا، سياسيا وعسكريا واقتصاديا، ودفعها الى التدخل في ملفات اقليمية حساسة في الصراع الاستراتيجي الدولي، وتوفيرها الغطاء السياسي الفوري، يؤشر على ان قرار اسقاط المقاتلة الروسية نجم عن "تخطيط" مدروس مسبقا[151]

وعليه يمكن القول ان التدخل التركي في سوريا عسكريا سواء بشكل مباشر او غير مباشر ترتب عليه الدخول في مرحلة جديدة حول الازمة السورية.

وفي قراءة للتفاعلات المترتبة على اسقاط الطائرة الروسية سخوي 24 من قبل تركيا ، فقد برزت اراء حول ما يمكن ان يترتب على ذلك من احتمالات متعددة الجوانب، لاسيما ان إسقاط المقاتلة الروسية سخوي "أس يو-24" قرب الحدود التركية في الوقت الذي تتكثف فيه الجهود الدولية للقضاء على "داعش"، وتتابع فيه الاجتماعات المنسقة لحل الأزمة السورية، وتُبذل فيه الجهود الحثيثة للم شمل المعارضة، إلا أن الحادث الأخير وتداعياته يضع مستقبل التسوية السياسية للأزمة السورية في مفترق طرق، حيث أنه جاء ليخلط أوراق اللعبة السياسية في سوريا، ويجعل مصير اجتماعات "فيينا" مجهولًا، فيبدو أن أحد الأطراف الدولية لا يريد للأزمة السورية أن تنتهي، فسعى جاهدًا إلى اختلاق المشكلات والمواجهات الدولية بين الدول الكبرى لثنيها عن هدفها العسكري الأساسي المتمثل في القضاء على "داعش"، وهدفها السياسي الرامي إلى حل الأزمة السورية في أسرع وقت.

حاولت روسيا منذ بداية الأزمة السورية أو بالتحديد منذ تدخلها العسكري المباشر في سوريا، تجنب إثاره المشاكل والأزمات مع تركيا، فبالرغم من اختلاف الطرفين حول طرق حل الأزمة السورية،

[151] د.سليمان، منذر، **اسقاط سوخوي-24 نقطة تحول روسية لصياغة معادلات جديدة تركيا تقود مواجهة بغطاء اميركي** ،وكالة اخبار الشرق الجديد،2015/11/26.

ودعم تركيا للجماعات المسلحة هناك في مقابل دعم روسيا لنظام الرئيس السوري "بشار الأسد"، وقد وصف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ،ان حادثة اسقاط الطائرة الروسية ، يعتبر "طعنة في الظهر لمن يرعى الإرهاب" وتشبيهه للحادث بأنه "إعلان حرب"، وصولًا إلى موافقة الرئيس الروسي على نشر مقاتلات "أس – 400" الروسية في قاعدة حميميم السورية، إضافة إلى إرسال الطرّاد "موسكو" المجهّز بمنظومة دفاع صاروخية "فورت" ليرابط بالقرب من اللاذقية في إطار حشد السفن الحربية الروسية، مرورًا بتهديد الكرملين بأن "الرد الروسي قادم لا محال[152].

من الواضح ان تركيا تسعى لحشد جهود من مختلف الجهات لتكون مساندة لها في ازمتها مع روسيا ، نتيجة لإسقاط الطائرة السورية، وتهديدات القيادة الروسية، باتخاذ اجراءات قاسية، وبخاصة فيما يتعلق بتزويد تركيا بالغاز والتعاون في مجال انشاء مفاعلات نووية في تركيا. ومن ثم فان تركيا وفقا لآراء المتابعين لتفشي ظاهرة الإرهاب الدولي وتمددها الى اوروبا التي ساندت ولفترة طويلة المعارضة المسلحة في سوريا ، ومن بينها تركيا، والقوى الإرهابية اصبحت عابرة للقارات ، وابرز القوى الارهابية تنظيم داعش، الذي استطاع خلال فترة وجيزة السيطرة على اربعين بالمائة من الاراضي العراقية في شهر جزيران (يونيو) 2014 ، ولكن تمكن العراق من استعادة الكثير من المساحات التي سيطرت عليها داعش، لاسيما بعد تحرير مدينة الرمادي يوم 28/ كانون اول (ديسمبر) 2015، ورفع العلم العراقي على الدوائر الحكومية في مدينة الرمادي بحضور رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي ،وكذلك الوضع في سوريا ، ولكن الوضع في العراق يختلف الى حد ما عن الوضع في سوريا، حيث تعددت التنظيمات التي تتصارع مع النظام السوري ممثلة بالجيش السوري ، وتعدد الجبهات التي تقاتل من خلالها تلك التنظيمات الارهابية ، التي اتخذت من الحدود التركية السورية ممرا للدخول الى سوريا ومحاربة الجيش السوري، ومن بين تلك التنظيمات داعش وجبهة النصرة واحرار الشام. وهذا يطرح سؤالا ما هي العلاقات بين تركيا وهذه الجماعات المسلحة التي تتصارع مع النظام السياسي والجيش السوري.؟

تركيا وتنظيم داعش:

[152] محمود، هدير ،**كيف يؤثر إسقاط تركيا للطائرة الروسية على مستقبل الأزمة السورية؟** البديل ،27تشرين الثاني(نوفمبر)2015 //elbadil.com/2015/11/27

على الرغم من ان تركيا لا تتبني بشكل علني ورسمي دعمها لتنظيم داعش في صراعه مع الدولة السورية، الا ان هناك المؤشرات التي تظهر – على الاقل– تعاطف وتأييد هذا التنظيم كونه يقاتل سوريا التي تعتبرها تركيا عدوا ،وهذا يتضح من خلال العديد من الاعمال ومن بينها:

1–**الرعاية الطبية لمقاتلي داعش:** وهذه الرعاية اشارت اليها الكثير من الصحف وبخاصة الصادرة في الولايات المتحدة الامريكية الحليف الرئيسي لتركيا، والتي تدعم ما تسميه امريكا المعارضة المسلحة السورية ، وهو لم تخفيه تركيا على لسان وزير الصحة التركي ، من ان معالجة ورعاية جرحى تنظيم داعش هو واجب إنساني.

2– تفيد التقارير الصادرة من قبل جهات معنية في تركيا ،اقامة مراكز تجميع وتدريب في منطقتين في قلب إسطنبول هما (دوزجة – أدابازاري) تحولتا إلى نقاط تجمع للإرهابيين، اضافة الى مشاركة اعداد من الاتراك في تنظيم داعش.

3–**شراء النفط:** فقد نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" في شهر سبتمبر من عام 2014 تقريرًا حول سعي إدارة الرئيس باراك أوباما للضغط على تركيا، من أجل اتخاذ إجراءات صارمة ضد شبكات بيع النفط المنتشرة والمرتبطة بتنظيم "داعش"، وقد تداولت العديد من الصحف الحديث حول أنابيب النفط غير القانونية التي تنقل النفط من سوريا إلى تركيا، وقد صرح أحد مسئولي ملفات "تمويل المجموعات الإرهابية" في وزارة العدل الأمريكية ديفيد كوهين بأن "هناك أفرادًا أتراكًا يلعبون دور الوسيط بين الحكومة وتنظيم داعش، للمساعدة في تصريف النفط عبر تركي ، وقد اتضح ذلك من خلال التقارير التي نشرتها روسيا حول القوافل المحملة بالنفط السوري الذي استولت عليه داعش ، ويتم نقله الى تركيا ، حيث قامت القوات الجوية الروسية التي شاركت في العمليات القتالية ضد التنظيمات الارهابية في سوريا ، على تدمير عشرات الصهاريج المحملة بالنفط المنهوب من سوريا من قبل تنظيم داعش.

4– ان دعم تركيا لتنظيم داعش –حسب ما دلت تدل عليه الحقائق– انما بهدف محاربة الاكراد الذين يسعون لإقامة حكم ذاتي كردي في تركيا ، إذ أن تركيا التي تعيش مخاوف القضية الكردية في الداخل والخارج ، إذ كشفت معارك رأس العين وتل أبيض بين المقاتلين الأكراد وتنظيمي داعش وجبهة النصرة عن تورط تركي مباشر في هذه المعارك، حيث قدمت العديد من المجموعات المسلحة

من داخل الأراضي التركية وسط قصف مدفعي تركي للقوات الكردية التي أسرت أشخاص كانوا يحملون الجنسية ويحاربون في صفوف النصرة وداعش[153].

ويرى المتابعون ان الموقف الداعم او غض الطرف عما تقوم به داعش من عمليات على اراضيها وعبر حدودها ، وتزويد تركيا واعطائها تسهيلات لهذا التنظيم ، وقد تجلى الموقف التركي هذا بشكل وضوح ، ان قبلت تركيا بوجود «الدولة الإسلامية» عند حدودها وعلى أراضيها، بعد غياب الحسم العسكري في سوريا، وسقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر.

وكما اشرنا الى اعطائها مواقع للتدريب والتجهيز والانطلاق الى سوريا ، وتشمل: الموقع الأول في مدينة «كرمان» التي تقع وسط الأناضول قرب إسطنبول، والثاني في مدينة «أوزمانيا» الاستراتيجية قرب القاعدة العسكرية التركية – الأمريكية المشتركة في عدنان، بينما يقع الثالث في مدينة «سان ليلورفا أورفا» في جنوب غرب تركيا، التي تساعد التنظيم في التمدد في عدد من الدول العربية ، من بينها مصر ، حيث تمكن التنظيم من انشاء شبكة اتصالات لربط المعسكرات الجديدة له في تركيا بأذرعه في العراق، وبتنظيم «أنصار بيت المقدس» في صحراء سيناء في مصر[154].

وعلى الرغم من هذه الايجابية التي عاشتها تركيا مع تنظيم داعش لمصلحة تركيا بالدرجة الاولى داخليا وخارجيا، الا ان هذه الحالة لم تستمر على نفس المستوى من التعاضد ، وبخاصة بعد تشكيل ما اطق عليه ((التحالف الدولي ضد الارهاب)) في شهر حزيران(يونيو)2014، بقيادة الولايات المتحدة الامريكية بعد سيطرة داعش على الموصل ،وذلك نتيجة لما يتعلق بقضايا الامن التركي داخليا ، نتيجة لقيام داعش بعمليات داخل تركيا ،اضف الى ذلك تصاعد افعال المعارضة التركية ضد توفير النظام السياسي التركي الدعم بمختلف الوسائل لتنظيم داعش، وفي مقدمة التحولات من داعش من قبل تركيا ، ارغام تركيا الدخول في التحالف الدولي ضد داعش[155].

ولكن الاهم في التغيرات في السياسة التركية ، ما طرأ من تحولات سلبية في العلاقات الروسية التركية ،نتيجة اسقاط الطائرة الروسية من قبل تركيا.

---

[153] دلي،خورشيد ، **داعش والنفط في استراتيجية تركيا تجاه المنطقة**، مجلة الوحدة الاسلامية، السنة الثالثة عشر . العدد 151 . (شهر رمضان 1435 هـ) تموز . 2014 م

[154] د. مزاحم، هيثم، **ما العلاقة بين تركيا وداعش؟** ،حوارات ،ر 30كانون الثاني(يناير), 2015

[155] المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة ،**التداعيات المحتملة للحرب التركية على "داعش ،** "2015/8/10

ان تركيا وهي تحاول ان تكون ندا في المنطقة العربية لروسيا بشكل عام ، وفي سوريا بشكل خاص، لربما ترتكز ما تمتلكه من اهمية لموقعها الاستراتيجي، اضافة الى ارتباطها بالحلف العسكري ضمن شمال الاطلسي، اضافة الى استغلال العامل الديني، يمكن القول أن تركيا تسعى منذ فت رة لإعادة بناء وضعها الإقليمي في المنطقة، مستغلة الظروف والبيئة الإقليمية والدولية لتحقيق ذلك. كما تسعى لخلق منطقة نفوذ لها في المنطقة العربية، وذلك استثمارا للأحداث الجارية في بعض دولها، وعلى مقربة من حدودها. كما شكلت بموقعها االجيو–استراتيجي ، قاعدة انطلاق لمختلف الجهات خاصة أنها تشكل القاعدة الأمامية لحلف شمال الأطلسي في المنطقة العربية على وجه الخصوص، لذلك فقوتها العسكرية كانت وستبقى محل اهتمام حلف شمال الأطلسي ، ذلك ان وجودها ضمن حلف شمال الاطلسي في جوهره ، كي تكون اداة لتنفيذ سياسات ذلك، لان حلف شمال الاطلسي ، يعمل على الاستفادة من الاتساع والعمق الجغرافي التركي بشأن إمكانية إنشاء القواعد العسكرية المتقدمة، واستخدامها عند وقوع اية صراعات مسلحة داخلية او بين دول الاقليم التي تقع تركيا ضمن حدوده، كما هو بالنسبة لقاعدة انجرليك، التي هي في الواقع قاعدة عسكرية لحلف شمال الاطلسي.

وبالعودة الى تأزيم العلاقات الروسية التركية نتيجة لإسقاط الطائرة الروسية في اواخر شهر تشرين الثاني (نوفمبر)2015، حيث تسعى تركيا الى فرض وجودها في المنطقة التي يقطنها التركمان في سوريا ،وعليه فانه يمكن القول ، ان إسقاط مقاتلة روسية في المناطق التي ترغب أن تكرّسها منطقة حدودية آمنة، حيث تقيم أقلية تركمانية ذات أصول تركية، تقاتل ضدّ النظام السوري.

ينظر الى التدخل العسكري ، على انه يأتي ضمن استراتيجية جديدة لروسيا في الرئيس فلاديمير بوتين ورئيس وزرائه ميد فيديف، ومن بين اهم محركات تلك الاستراتيجية ،تأكيد عودة روسيا للعب دورها كدولة عُظمى على المسرح الدولي تفرض إيقاعها الجديد المنسق مع منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة الأمن الجماعي ودول البريكس. يُلزم أميركا والغرب ومن موقع الندية بأخذ هذا الدور كمعبر إلزامي في حل المشاكل الدولية العالقة وفي أي ترتيبات دولية مستقبلية، اضف الى ذلك ان ما روجت له أمريكا في عهد الرئيس باراك اوباما وتحالفه الدولي والإقليمي الذي تشكل تحت غطاء محاربة «داعش»، والذي لم يكن هدفه في الواقع القضاء على التنظيم الإرهابي ،انما وفقا لآراء

الاستراتيجيين لتثبيت النظام الإقليمي الذي تأمل امريكا اقامته ، وبالتالي فان النتيجة تقسيم المنطقة العربية بشكل اساسي ، الى دويلات قائمة على اسس عرقية ودينية ومذهبية وطائفية أي ذلك النظام الذي يُبقي الحرب المذهبية مشتعلة للوصول الى تقسيم المنطقة ، وابقاء الكيان الصهيوني في مأمن من احتمالات مستقبلية، وله اليد الطولي في المشكلات التي تعاني منها المنطقة العربية ، ولعل ما قامت به تركيا من اعمال وتواصل مع هذا الكيان يوضح الحالة الخطرة التي تمر بها المنطقة العربية ، ولكن لا يعني ان التدخل الروسي جاء لينقذ المنطقة من تبعات التقسيم، وان كان التدخل في سوريا ربما يساعد على ابقاء الدولة السورية متماسكة سياسيا وجغرافيا ، ومؤسساتية، في اطار رؤية القيادة الروسية لما يجب ان تحققه روسيا من مصالح استراتيجية على المدى البعيد، ومن ثم السعي لإقامة حلف عسكري سياسي ، اذا ما اتيح لروسيا التمدد الى العراق، بهدف مواجهة حلف شمال الاطلسي الذي تشكل تركيا احد اعضائه.

وروسيا وهي تدخل بشكل قوي تستند الى قوة هامة في العالم الا وهي الصين ، لاسيما ان الصين قد استخدمت حق النقض (الفيتو) عدة مرات من اجل سوريا ،مما ان الحكومة الصينية أنها متمسكة بالنظام السوري كما هو.

الملاحظة الجديرة بالاهتمام هي أن الصين استخدمت الفيتو خمس مرات فقط منذ 1945 حتى العام 2011 وفقا لإحصائيات الأمم المتحدة، ثم استخدمته ثلاث مرات في سنة واحدة من أجل سورية وبالتوازي مع الفيتو الروسي أي أن هذا الفيتو الصيني لم يكن عمليا ليغيّر شيئا. فهذه رسالة واضحة من. أفلا يستحق منا هذا الواقع محاولة فهم الحراك الدّولي خارج أطر العواطف والإدانات والأخلاق، وفهم النّظام العالمي المعقد كما هو وليس كما نتخيله؟ فهم الموقف الصيني والهندي أيضا بدعم بشار الأسد هو مفتاح اللغز في هذا الصراع الشرس على بلد صغير مثل سورية.، ومن ناحية اخرى فان التعاون الروسي الصيني بشأن الازمة السورية، يهدف من ناحية اخرى، كبح جماح الغرب في السّيطرة على غرب آسيا بعد أن توسعت سيطرتهم في وسط آسيا خلال العقد الأخير من القرن الحادي والعشرين ، بشكل متسارع(الباكستان، أفغانستان، جمهوريات الاتحاد السوفياتي)[156]

[156] عبد، رياض ، جريدة البناء ، **التدخّل العسكري الروسي المباشر إيذانٌ بولادة حلف عسكري** Al-binaa Newspaper، 21تشرين اول(اكتوبر)2015

للعلاقات الدولية وموقع الازمة السورية لدى القوى الفاعلة ومن بينها الصين وروسيا ،ان السبب الأساسي الذي يجعل كل من روسيا والصّين تدعم النظام السياسي في سوريا بقيادة الرئيس

/بشار الاسد ، ما يدور من صراع ضخم في وسط آسيا والمحيط الهادي، واذا سيطرت القوى الاسلامية المدعومة من عدد من القوى الاقليمية ، وبخاصة التحالف السعودي القطري باستخدام القوة المالية التي تمتلكها هذه الدول ، يمكن أن تشعل الداخل والمحيط الإيراني وبالتالي اشتعال وسط آسيا ووصول النيران لداخل حدود الصين وروسيا والهند، فإيران بحكومتها القوية المستقرة حليف استراتيجي أساسي للصين وروسيا ليس فقط لأنها زبون غني لبضائعهم ومصدر مهم للطاقة عند الصينيين ، بل أيضا لأنها ضمان لاستقرار وسط آسيا[157].

وفي اطار هذه التوجهات كيف ستواجه تركيا روسيا وحلفائها ، لاسيما بعد ازدياد حدة التوتر بين روسيا وتركيا، ودخلت العلاقات فيما بينهما مرحلة تصل الى حد القطيعة وبخاصة في المجالات الاقتصادية والتجارية والسياسية والسياحية.

الصراع التركي الروسي بعد اسقاط الطائرة الروسية:

يرى المتابعون للعلاقات الروسية التركية بعد ان كانت علاقات شراكة استراتيجية ، حيث تحولت الى علاقات عداء ، بعد إسقاط الطائرة الروسية من جانب تركيا في 24 تشرين ثاني(نوفمبر)2015، حيث قامت روسيا باتخاذ العديد من اجراءات ضد تركيا ، وقد تراوحت الإجراءات بين الاقتصادي المباشر وبين الاستراتيجي والإقليمي والدولي. لا شك أن الأتراك سوف يعانون كثيرا من الإجراءات الروسية على الصعيد الاقتصادي، ففي روسيا استثمارات تركية جارية لا تقل عن عشرين مليار دولار فيما مجموع الاستثمارات الموجودة يقارب الستين مليار دولار، وهناك مئتا ألف عامل وموظف تركي في الشركات والمشاريع التركية في روسيا يتوجب عليهم المغادرة بموجب الاستغناء عن العمالة التركية ووقف العمل بدخول الأتراك روسيا من دون تأشيرات دخول، وفي سياق اتخاذ سياسات روسية عقابية ضد تركيا، طالب بوتين اتخاذ اجراءات قانونية لفك اي

[157] الخطة الروسية لحل الأزمة السورية .. الفرص والتهديدات://www.ahewar.org/debat

12ذي القعدة 1436هـ

ارتباط بين تركيا وروسيا . وبالنسبة للحكومة التركية ، من المتوقع جدا انها ستبادر إلى عقوبات مضادة على روسيا ستترك تأثيرها على الاقتصاد الروسي. مع ذلك ففي المقارنة النسبية بين الاقتصادين، فإن الاقتصاد الروسي أكثر قدرة على الصمود كونه أكبر بالضعف من الاقتصاد التركي وهو تأقلم مع الظروف الصعبة مثل انخفاض سعر النفط والعقوبات الأوروبية عليه. وفي التدابير الاستراتيجية فإن زيادة روسيا لوجودها العسكري وبأسلحة استراتيجية مثل منظومة صواريخ إس 400 وإرسال مقاتلات متطورة تواكب عمل القاذفات لحمايتها وتشديد الهجمات العسكرية على المعارضة السورية ومنها تلك القريبة على المعابر الحدودية كلها تضع تركيا في موقع أقل مناورة في الأزمة السورية.[158]

وفي ضوء ما تبعه اسقاط الطائرة الروسية من قبل سلاح الجو التركي في 24تشرين الثاني (نوفمبر)2015، من نتائج ، سيكون لذلك انعكاسات على الازمة السورية على مختلف المستويات، وتعد حادثة اسقاط الطائرة الروسية من قبل المقاتلات التركية سابقة خطيرة في العلاقة بين البلدين، وتصعيد كبير في مسار الاحداث المتلاحقة في المنطقة، وقد تلقي بضلالها على الجهود الدولية في مكافحة الإرهاب، لاسيما الجهود الفرنسية والأوروبية الساعية إلى توحيد جهود المجموعة الدولية من أجل محاربة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" بعد الاحداث الاخيرة التي ضربت العاصمة الفرنسية "باريس"، ونجاح الاخيرة في كسب قرار مجلس الأمن من أجل تضافر الجهود في ضرب تنظيم "داعش". وبالتأكيد ستتصاعد الأزمة السياسية بين البلدين في ظل التواجد الروسي في المنطقة، وربما لن تكون حادثة اسقاط الطائرة، الحادثة الأخيرة، وقد يترتب عليها تداعياتها خطيرة، وربما تنذر تلك الحادثة بمواجهة أو صدام مباشر بين الطرفين في حالة تكرار الحادث، لاسيما في ظل الموقف المتشنج وتراكم الازمات بين البلدين[159].وهذا مما لاشك سينقلب سلبا على العلاقات بين روسيا وتركيا بشكل خاص ودول الاقليم بشكل عام.

---

[158] د. نور الدين، محمد ، **العلاقات التركية – الروسية إلى أين؟** مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية ، لندن،2015/12/6

[159] د. عامر، عادل، **العلاقات الروسية التركية في ضوء المستجدات الجديدة**،2015/12/1 http://janoubia.com/ /

واذا كان توتور العلاقات بين روسيا وتركيا سيلحق اثارا سلبية على البلدين بشكل مباشر، ولكن ما نتائج ذلك على الدول التي ليست بعيدة عن الازمة السورية؟ ولاسيما الدول المجاورة لسوريا وتركيا.

انعكاسات الازمة الروسية التركية على:

اولا: سوريا:

بداية لابد من التأكيد ان أهم اسباب انفجار التوتر بين روسيا وتركيا، أن أصبح الروس بعد تدخلهم العسكري بكل ادواته في الأزمة السورية في 30 ايلول(سبتمبر)2015، الطرف الأقوى في أي مفاوضات جدية حول الأزمة في سوريا، أما الأتراك ، وخصوصا بعد أن أدركوا موقف الولايات المتحدة القريب من الأكراد كخلفاء في محاربة داعش ، فقد يكون موقفهم في الأزمة السورية قابلا ومستعدا لتسويات ، لم يكن الأتراك ليقبلوا بها من قبل بالوصول الى تلك الحالة، ومن ثم ازدياد مستوى التدخل الروسي لإنهاء الازمة، وبشكل رئيسي القضاء على المعارضة السورية المسلحة، او تحجيمها على الاقل بحيث لا تستطيع ان تحدث اختراقا لصالحها على حساب النظام السوري ، الحليف المميز لروسيا في المنطقة العربية.

ان حادث إسقاط الطائرة الروسية من طرف الأتراك ، سوف لن تكون له تأثيرات مباشرة من طرف روسيا على تركيا فحسب، ولكن ستكون له عواقب وخيمة على تركيا فيما يتعلق بملف تسوية الأزمة السورية الذي ستلعب فيه روسيا بالكثير من أوراقها ما يعني أن الوضع في سوريا سيشهد المزيد من التعقيدات التي ستطيل أمد الأزمة ، بعد أن تضاربت مصالح اللاعبين في المشهد[160]، ولما كانت امريكا منذ الازمة السورية مع بداية العام 2011، فإنها ستكون امام حالة اختبار صعب جدا بالنسبة للازمة السورية، لاسيما ان تدخل روسيا العسكري في سوريا جاء بدافع "الحد من النفوذ الاميركي في سوريا. ونحن نتحدث عن تداعيات .وفي سبيل دعم النظام السياسي

في سوريا ، يرى المراقبون ان التوجهات الاكثر احتمالا وواقعية، تزايد النشاط العسكري الروسي وبخاصة من قبل القوات الجوية والصاروخية ، لتأمين غطاء جوي لقوات الجيش النظامي السوري

[160] د. عامر، عادل، **العلاقات الروسية التركية في ضوء المستجدات الجديدة**،2015/12/1
http://janoubia.com/ /

واستقدام تعزيزات نوعية من الأسلحة والمعدات العسكرية المتطورة، لتحقيق مكاسب عسكرية على الأرض تفرض معادلة جديدة على المعارضة السورية المسلحة وحلفائها، وتقطع الطريق نهائيا أمام إقامة منطقة آمنة على جزء من الشريط الحدودي مع تركيا. ومع ذلك فانه من غير المحتمل جدا دخول الروس والاتراك في صراع عسكري مباشر، وهذا ما تؤكد عليه القيادات الروسية، من انها لن تدخل في حرب عسكرية مع تركيا ، وهي في نفس الوقت –روسيا– تضاعف تواجدها العسكري

حيث نشرت روسيا منظومة دفاع مضادة للطائرات اس 400 في قاعدة حميميم في اللاذقية، ولها قدرة قتالية تستطيع أن تصل لأهداف في المجال الجوي التركي، وربما يرجع نشر تلك المنظومة لمنع تكرار سقوط طائرات روسية . وبالتأكيد ستتصاعد الأزمة السياسية بين البلدين في ظل التواجد الروسي في المنطقة، وربما لن تكون حادثة اسقاط الطائرة، الحادثة الأخيرة، وقد يترتب عليها تداعياتها خطيرة. ليس فقط في سوريا ، بل يمتد الى دول اخرى .

وعليه يمكن القول ، الى ان تدخل روسيا انما يهدف لإعادة تشكيل ميزان القوى السوري قبل تدشين أي حل سياسي، فرغم الإمدادات العسكرية الروسية الكبيرة فلم تتضح معالم وحدود الانخراط الروسي في سوريا بعد، وهل سيتوقف هذا الدعم عند حدود الإمداد بالمعدات والخبراء، أم سيتعدى هذه المرحلة إلى مرحلة الدخول على خط الصراع مباشرة بقوة عسكرية قتالية إلى جانب النظام، الأمر الذى سيجعل المنطقة بأكملها تشهد حالة تصعيد عسكري دولي غير مسبوق، مع استمرار غياب أو تغييب الحل السياسي إلى أن يتم استعادة النظام زمام المبادرة العسكرية ميدانيا من المعارضة، حتى تتمكن روسيا من فرض حل سياسي يضمن بقاء الأسد ويوفر في الوقت نفسه مشاركة المعارضة "المعتدلة" في حكومة وحدة وطنية، وهو ما ترفضه السعودية ودول الخليج وتركيا.

ولكن ذلك لا يعني ان جميع الدول العربية تقف موقفا معارضا للتدخل الروسي في الازمة السورية، اذ ان هناك دول لا تعارض التدخل بشكل قوي ، ومن بين تلك الدول جمهورية مصر العربية.

<u>مصر والتدخل الروسي في الازمة السورية:</u>

بداية لابد من القول ان الموقف المصري اتخذ موقفا مؤيدا للمعارضة السورية وبخاصة خلال الفترة التي وصل بها الاخوان المسلمين الى السلطة ممثلة بالرئيس السابق/ محمد مرسي، حيث اعلن انه طالب من الجيش المصري الذهاب الى سوريا ومحاربة الجيش السوري لصالح المعارضة

رافعا علم المعارضة كما كان عليه ايام الانتداب الفرنسي. شكلت مرحلة حكم الإخوان المسلمين دعما واضحا للمعارضة السورية، وكانت القاهرة ملاذا آمنا ليس فقط لشخصيات المعارضة، بل لكثير من السوريين الذين وجدوا في مصر أكثر الأماكن راحة بسبب التسهيلات الممنوحة. ولقد تطور موقف مرسي الى درجة نجد ان مرسي قد اعلن في 15حزيران(يونيو)2013 قطع في العلاقات نهائيا مع دمشق وسحب القائم بالأعمال المصري وإغلاق السفارة، ومطالبته مجلس الأمن بفرض منطقة حظر جوي فوق سوريا، وبذلك تكون القاهرة قد وضعت في الصف السعودي القطري التركي.

بدأ الموقف المصري يتغير بعد حركة 30حزيران(يونيو) 2013، بعد الاطاحة بحكم الاخوان وايداع مرسي السجن، وبدأت مرحلة دعم النظام السوري بشكل غير مباشرة تحت عنوان ظاهري هو المصلحة القومية العليا لمصر، وآخر مضمر هو العداء للإخوان المسلمين

اخذ الموقف المصري من الازمة السورية يتطور للاقتراب من النظام السياسي السوري ، وذلك في اطار التحولات التي تحدث في المجال الدولي ، وكان موقف الرئيس عبدالفتاح السياسي ينطلق من نقطة أساسية وهو القضاء على دور للإخوان المسلمين في الازمة السورية، يكون السيسي قد عبر صراحة عن مواقفه السياسية المتماهية مع الموقف الروسي، ووقف على مسافة من حلفائه الخليجيين الذين يعتبرون الأسد جزءا من المشكلة لا جزءا من الحل، ليتشكل بذلك حلف يمتد من القاهرة إلى موسكو مرورا بطهران وبغداد، مقابل الحلف المضاد الذي يضم أنقرة والدوحة والرياض التي تربطها علاقات خاصة مع القاهرة[161].

وعلى ما يبدو فان هناك توافق بين الموقفين المصري والروسي لحل الازمة السورية في اطار القضاء على الارهاب ، حيث اتفقت مصر وروسيا على أن تسوية الأزمة في سورية ستقضى على البيئة المواتية لنشاط وتنامي التنظيمات الإرهابية والجماعات المتطرفة، وستؤدى إلى توفير واقع

[161] الجزيرة نت، **المصرية تجاه الازمة السورية**،2015/5/26.

ومستقبل أفضل يلبى طموحات الشعب السوري بمختلف مكوناته. لذلك فقد ازداد التواصل المستمر بين مصر وروسيا وتكاتف الجهود الإقليمية والدولية لدفع العملية السياسية في سورية وعدم إهدار المزيد من الوقت من أجل التوصل إلى تسوية سريعة للأزمة تحفظ كيان الدولة السورية ومؤسساتها الوطنية وتصون وحدة أراضيها .

تعمل مصر على ايجاد الظروف المناسبة للتوصل الى يرضي اطراف الصراع في سوريا باستثناء القوى الارهابية ، وتقدم مبادرات من بينها، تشكيل مجلس عسكري من 15 شخصية "وطنية" لإعادة بناء "الجيش السوري"، وتشكيل مجلس أشبه بمجلس الشعب من مائة شخصية من مختلف الأطياف والتوجُّهات لإدارة المرحلة الانتقالية، وتشكيل حكومة تكنوقراط يختار أعضاءها هذا المجلس، ووقف العمل بالدستور الحالي والعودة لدستور 1950.[162]

تنطلق مصر من السعي الحثيث لإيجاد حل متوازن من الازمة السورية ، الى المكانة التي تحظى بها سوريا الكبرى: وهي تضم ((سوريا، لبنان ، فلسطين والاردن)) ،وهذه مجتمعة لديها ثقل هام جدا في رسم استراتيجية على المستوى القومي العربي، وعليه فان دور مصر لا بد ان يكون واضحا وعلنيا دون غموض او لبس فيه ، وعليه يجب ان لا تكتفي مصر بدور المشاهد في الصراع السوري ،أو الداعم الخفي لنظام الرئيس / بشار الأسد، اذ ان عليها مهمات أخرى بجانب ذلك سيكون غالبيتها دبلوماسية سياسية، ولا يستبعد أن تحاول الاستحواذ على جزء من المعارضة السورية العلمانية، بحيث لا تترك الساحة فارغة للغريم التركي، وهو نفس الأمر الذي يعمل عليه الروس في ذات الآونة داخل سوريا بحيث تستقطب مجموعات مسلحة تصفها بالمعتدلة تدعم بها موقفها الميداني في سوريا[163] ، فالموقف المصري ناتج عن التطورات الايجابية لصالح الجيش السوري والقوى المتحالفة معها، ولا سيما ان التطورات الميدانية في العراق لصالح القوات العراقية في صراعها مع التنظيم الارهابي في العراق، وفي هذا السياق اعلنت روسيا استعدادها للتعاون مع العراق في قتاله ضد تنظيم داعش، واقامة تحالف رباعي يضم كل من سوريا والعراق وايران وروسيا ، في مواجهة تركيا وحلفائها في المنطقة ، ومن ثم فان التدخل العسكري في سوريا له اثاره الايجابية على العراق، وصموده امام العمليات الارهابية ، ومقاومة التدخل العسكري

[162] الدرر الشامية ، **ما تضمنته المبادرة المصرية لحلّ الأزمة السورية؟** ، 26كانون اول (ديسمبر) 2014.

[163] فريق التحرير، **تغيرات طارئة على الأداء المصري في الملف السوري** ، نون بوست ،3تشرين الثاني(نوفمبر)2015.

التركي في شمال العراق، وعليه دخول العراق في صراع مع تركيا، لاسيما ان تركيا قد رفضت سحب قواتها من شمال العراق ، بدعوى انها– تركيا– تقاتل حزب العمال الكردستاني، علما ان رئيس اقليم كردستان العراق ، لا يخفي تأييده للحكومة التركية ، في اطار التعاون فيما بينهما في كثير من المجالات ومن بينها نقل النفط من شمال العراق عبر تركيا وبيعه في الاسواق العالمية ومن بينها الكيان الصهيوني ،عبر ميناء جيهان التركي.

العراق والتدخل الروسي في الازمة السورية:

يعتبر العراق أهم جيران سوريا من الدول العربية ، لما يربط العراق وسوريا من امتدادات جغرافية وسكانية متداخلة، وهو صاحب أحد أطول حدود معها، وبحكم العديد من العوامل فإن موقفه شديد الأهمية والتأثير على ما يحدث في سوريا، وستكون للموقف العراقي تداعيات مستقبلية في مستوى العلاقات بين البلدين وفي مستوى العلاقات الإقليمية، وعليه ولا يمكن فصل جوهر الموقف العراقي إزاء النظام في سوريا عن علاقاته مع المحيط العربي والإسلامي، حيث تراكمت مشاكل العراق مع الدول الداعمة للمعارضة السورية ومنها قطر والمملكة العربية السعودية وتركيا، وبدا من الطبيعي وقوفه في الصف المقابل لها.

يتسق موقف العراق من التأييد للتدخل العسكري الروسي في سوريا ، لان العراق يواجه تنظيم ارهابي(داعش) ، وهذا التنظيم تمكن في شهر حزيران(يونيو)2014 من السيطرة على اجزاء كبيرة من العراق وصلت الى اربعين بالمائة من مساحة العراق ، وكذلك الامر في سوريا ، وعليه فان امام سوريا عدو مشترك وهو تنظيم ((داعش)) بشكل اساسي ومن يقف وراء هذا التنظيم الارهابي وغيره من التنظيمات الارهابية، تحت عباءة الاسلام كذبا وزورا، وفي ضوء ذلك قامت الحكومة العراقية بتأييد التدخل الروسي العسكري بسوريا، حيث اكد رئيس حكومة العراق حيدر العبادي مؤكدًا أن التدخل العسكري الروسي "مفيد لنا أيضًا"، داعيا روسيا للانخراط في التحالف الدولي لمواجهة "تنظيم الدول"((داعش)) داخل العراق ، مضيفا على ان الضربات الجوية الروسية ضد داعش داخل سوريا ستكون ذات فائدة للعراق أيضًا طالما أنها تجري

بالتنسيق مع التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة ضد ذلك التنظيم.. وان حيدر العبادي قد دعا الرئيس الروسي ، فلاديمير بوتين للمشاركة في مواجهة داعش مع التحالف الدولي بالعراق"[164]

وخلاصة القول ان الرغبة الروسية في استعادة النفوذ الذي كان عليه الاتحاد السوفياتي في الاقليم العربية، تجد الى حد ما الفرصة السانحة الان ، لاسيما ان عمليات الفرز السياسي الاقليمي حول الدول التي لا تخفي اطماعها في السيطرة على العالم العربي ، سواء من قبل الدول الاقليمية او الدول المجاورة او من داخل الوطن العربي ، وعليه لم يعد التدخل الروسي العسكري المباشر في سورية فقط، وإنما امتد ليشمل العراق ،عبر وجود تنسيق عسكري روسي عراقي إيراني سوري، للقضاء على تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش)،

ونحن نتناول اثار التدخل العسكري الروسي في سوريا منذ الثلاثين من سبتمبر 2015، وردود فعل تركيا وانعكاساته على الدول المجاورة لتركيا وبخاصة العراق ، يمكن القول ان حالة الهدوء لم تعد قادرة على الاستمرار، لان تركيا تتدخل بالشأن العراقي بشكل مكشوف ، ومن خلال العديد من الادوات ، وابرزها التعامل مع الاكراد في شمال العراق على انهم دولة مستقلة عن العراق، و هذا مما الحق الضرر بالعلاقات القائمة بين أنقرة وبغداد، حيث رأت الحكومة العراقية أن تعاملات تركيا المباشرة مع أربيل تُعد بمثابة إهانة لسلطتها وتصغيراً لنفوذها، كما أن ازدراء أنقرة للمالكي لم يؤد سوى إلى تفاقم المشكلة، لأن المشكلة الكردية ستظل قائمة في كل من تركيا والعراق وسيكون لها دورها المؤثر في العلاقات العراقية التركية وكما كانت دائماً، بخاصة أن الأكراد في العراق، بدعم أميركي، يلعبون الآن دوراً مؤثراً في السياسة العراقية، ويمكن أن يكون لهم أوراق جديدة ستؤثر في طبيعة العلاقة المستقبلية على المشكلة الكردية في كل من إيران وتركيا، ولكن مثل هذا التأثير لن تظهر مؤشراته الأولية وانعكاساته، إلا بعد فترة طبقاً لحسابات ترتبط أساساً بأهداف وخطط الولايات المتحدة الأميركية الخاصة بالمنطقة أكثر منها بالقضية الكردية نفسها واهتمامات الأكراد بمستقبلهم، ومن المرجح أن تبقى العلاقة حميمية بين أنقرة وحكومة إقليم شمال العراق على المدى القريب[165].

---

[164] ساسة بوست ،**من يؤيد ومن يعارض التدخل العسكري الروسي بسوريا؟** 7تشرين اول(اكتوبر)2015.

[165] جاسم، باسل الحاج، **العلاقات العراقية التركية تدخل مرحلة جديدة على وقع ازدهار موقع كردستان** ، قناة الحياة،١٨كانون الثاني(يناير). ٢٠١٥

واجهت_العلاقات العراقية التركية ولا تزال على مر الزمن تجاذبا وتنافرا وفق الانتماء الإيديولوجي للطبقة الحاكمة في البلدين. وغالبا ما أفصح الطرفان عن سوء نية لبعضهما نتيجة مخزون فكري تولد عن مخزون تاريخي قد لا يطوى بفرك الكفين. تركيا كانت امبراطورية تضم العراق ضمن ولاياتها المتعددة والعراق تعتقد أن تركيا مساوم في قضية المياه التي أتت بمصطلح "شاذ وغريب" على القانون الدولي وهو الأنهار الوطنية الجارية خارج الحدود والمقصود بها دجلة والفرات ، مخالفة بذلك القانون الدولي الذي عرف الأنهار الدولية على أنها تلك التي تشترك فيها دولة المنبع والدول المجرى ودولة المصب ويجب التشاور فيما بين هذه الدول عند تقسيم الحصص المائية وهذا ما رفضته تركيا طيلة فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. ولكن مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، ونتيجة للتوجهات التركية لفرض وجودها الاقليمي على دول الجوار العربي ، باستغلال الازمة السورية ، اخذت تلوح في الأفق نذرمواجهة أخرى، حول توسع الوجود العسكري التركي في محافظة نينوى، (معسكر بعشيقة)بعد أن أكدت كلّ أطراف الحكومة العراقية، رفضها لهذا الوجود، الأمر الذي يشير إلى أنّ الحكومة العراقية مجتمعة قد تتجه إلى خوض مواجهة مع تركيا، أولاً من أجل إقناعها بسحب قواتها عبر الوسائل الدبلوماسية والسياسية، من خلال الاتصالات الثنائية، ومن خلال وساطة أميركية، وعبر مجلس الأمن حيث بادرت روسيا إلى طرح هذه المسألة على المجلس ، ورغم توجهات العراق السلمية الا ان تركيا لم تستجب لذلك، وظلت الازمة المتمثلة باحتلال اراض عراقية من قبل تركيا مستمرة، بعد دخول العالم في العام 2016. وبالتالي قد لا يكون امام العراق سوى الدخول في قتال مباشر مع تركيا ، ومن ثم يتم فحص الموقف الامريكي من هذه الحالة. ومما لا شك أنّ هذا التدهور الجديد في علاقات تركيا مع العراق سيزيد المصاعب التي تربك_الاستراتيجية الأميركية في العراق وسورية وتؤثر على خططها المستقبلية، فمن المعروف أنّ واشنطن تواجه في سورية معضلة مماثلة، فهي ترغب بالتعاون بقوة مع أكراد سورية في مواجهة «داعش» لتفعيل استراتيجيتها وإضفاء المصداقية عليها، وهذا الخلاف أربك عملياً الاستراتيجية الأميركية في سورية، وتدهور العلاقات التركية العراقية سوف يربك بدوره أيضاً هذه الاستراتيجية في توقيت لا يعمل في مصلحة الولايات وحلفائها في سورية والعراق[166].

[166] العبدالله، حميدي، **هل تقع المواجهة بين العراق وتركيا؟** ،2015/12/10

وعليه فان الازمة السورية وما نتج عنها من تداعيات اقليمية ودولية ،حيث لم تنحصر تلك الازمة ضمن الحدود الجغرافية والسياسية للدولة السورية ، وبل اكثر من ذلك اتسعت هذه الازمة لتشمل الاقليم المجاور من سوريا واصبحت سوريا وغيرها من الدول العربية على ما يبدو ساحة لتصفية الحسابات بين الدول الكبرى ، وان ما تقوم به القوى المتصارعة في سوريا ، انما هو يمكن ان يعتبر حربا بالوكالة عن القوى الدولية التي لا تتورع في اعلان نيتها للعودة الى المنطقة العربية كقوة استعمارية بثوب جديد وبطريقة جديدة ، حيث ان عددا من الدول العربية، تستدعي الدول الاستعمارية للعودة اليها، ووضعها في حالة اسوأ من حالة الوصاية ، وما وجود مبعوثين دوليين في كل من العراق وسوريا(دي ميستورا ومن قبله كوفي عنان في سوريا) وليبيا واليمن (اسماعيل ولد الشيخ في اليمن)، وغيرهم ، الا دليل على ذلك ،وهي ان هذه الدول العربية، منذ قرن قاتلت عشرات السنين لإنهاء الاستعمار الغربي (فرنسا ، ايطاليا وبريطانيا) الذي حل محل الاستعمار العثماني الذي جثم على صدر العالم العربي قرون عديدة ، واليوم تركيا الاتاتوركية والاردوغانية تسعى للقيام بنفس الدور ، من خلال ادوات داخلية وخارجية)، حيث الصراع الروسي التركي على سوريا ، والذي تحركه قوى خارجية ، بحجة قتال التنظيمات الارهابية في سوريا، تلك القوى الاستعمارية تريد من وراء ذلك بإبعاد شبح الارهاب عنها، ولكن على ما يبدو لم تفلح كثيرا تلك الدول ،حيث تم ضرب فرنسا مرتين في العام 2015،من القوى الارهابية ، والمخاوف اخذت تزداد على تلك الدول الاوروبية، وكان لسقوط الطائرة الروسية في 24 نوفمبر 2015، بدء مرحلة من الصراع حول سوريا والمنطقة العربية بشكل عام بين كل من روسيا وتركيا.

---

http://www.ssnp.info/index.php?article=107657

الخاتمة

سعى هذا العمل المتواضع الى تناول العوامل التي قد تتحكم في مسار العلاقات الدولية، والادوات التي قد تلجأ الدول في الوصول الى ما تريد من تحقيقه من اهداف استراتيجية خاصة بها ، وفي كثير من الاحيان لا تأخذ تلك الدول بعين الاعتبار مصالح الدول الاخرى وبخاصة المتجاورة بعين الاعتبار ، وان اخذتها بعين الاعتبار ، يظل ذلك في اطار تحقيق مصالحها بشكل اساسي .

وعليه يمكن ان العلاقات الدولية تتصف بحالة من عدم الثبات والاستقرار بشكل دائم سواء على المستوى الثنائي او الجماعي، وهذ يمكن تفسيره نتيجة لعوامل وتغيرات داخلية لكل دولة، كان يحدث تغيير في النظام السياسي ،وتغير في مواقع القوى السياسية والجماعات ذات النفوذ داخل مجتمع ما والتي تتصدر الواجهة السياسية والادارية في الدولة ، وبخاصة اذ كانت مؤمنة بعقيدة خاصة بها، تريد ترجمة مفردات تلك العقيدة على ارض الواقع بما تمتلكه من قدرات وتسعى الى ايجاده لاستخدامها في تنفيذ اهدافها السياسية والاقتصادية والثقافية على كافة المستويات، او لعوامل خارجية ، تفرض عليها متغيرات ، وبالتالي ليس امامها في كثير من الاحيان الا الاستجابة ، وفي كثير من الاستسلام للقوى الخارجية ، لاسيما بعد هزيمة الدولة عسكريا.

والاهداف الاستراتيجية للدولة تفترض وجود قيادة وطنية تبذل قصارى جهودها للحفاظ على المصالح الوطنية والقومية ،.وعليه ما يجب ان يظل ثابتا هو الحفاظ على المصالح الوطنية والقومية الاساسية والاستراتيجية ، وهذا بالطبع مرتبط بوجود قيادة ذات ولاء وطني خالص، وتغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الفردية او مصلحة الجماعة السياسية التي تنتمي اليها تلك القيادة.

وكما هو ثابت فان العلاقات بين الدول من غير الممكن ان تظل على وتيرة لفترة طويلة دون تغيير، بل من الثابت والمؤكد ان العلاقات عرضة لمعايشة تحولات ناتجة عن التغيرات السياسية الداخلية في كل دولة ، وكذلك التطورات السياسية التي يعيشها المجتمع الدولي، لاسيما اذا كانت هناك قوى تسعى الى فرض رؤيتها على مكونات المجتمع الدولي من خلال مختلف اشكال وأدوات القوة التي تمتلكها.

وبالنسبة للعلاقات الروسية التركية وبخاصة في مرحلة النصف الثاني من القرن العشرين ، وبداية القرن الحادي والعشرين ، فقد شهدت تحولات وتغيرات مرتبطة بالتغيرات السياسية الداخلية لكل دولة ، وكذلك المتغيرات على المستوى الاقليمي، لقد حدت تغيرات في العلاقات الدولية في اواخر القرن العشرين، وصاحب ذلك الكثير من التغيرات في القيادة السياسية لدى كل من روسيا الاتحادية والجمهورية التركية ، وكان من ابرز التغيرات في القيادة السياسية تمكن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس وزرائه ميد فيديف ، حيث تبادل الاثنان مهام رئيس الجمهورية ورئيس وزراء منذ اواخر التسعينات من القرن العشرين الى الوقت الحاضر (اواخر العام 2015)، ومن ناحية الجمهورية التركية فقد تمكن ارد وغان من الوصول الى السلطة من خلال حزب العدالة والتنمية (وهو حزب اسلامي) كرئيس للوزراء ، وعبدالله غول رئيسا للجمهورية ، ومن ثم اصبح ارد وغان رئيسا للجمهورية ، واحمد او غلو رئيسا للوزراء، ومن ثم حدثت تغييرات في اتخاذ القرارات السياسية داخليا ، وخارجيا، وبخاصة فيما يتعلق بكيفية التواصل بين روسيا وتركيا في مختلف المجالات ، حيث شهدت العلاقات في بداية القرن الحادي والعشرين حالة من التفاهم في اطار المصلحة الوطنية لكل من الدولتين ، ولكن مع بداية العقد الثاني للقرن الحادي والعشرين ونتيجة للتطورات الاقليمية، فقد شهدت العلاقات الروسية التركية حالة من الضبابية على الرغم من الانفتاح في المجال الاقتصادي ، ولكن على ما يبدو ان المشكلات الاقليمية اخذت تضغط لمراجعة التوجهات السياسية بين الدولتين ، وكانت الازمة السورية التي انفجرت منذ خمس سنوات محل احتكاك الى حالة من التوتر بين روسيا وتركيا، في اطار السعي للنفوذ في الاقليم العربي، حيث استخدمت كل من الدولتين ادواتها لتكون صاحبة الكلمة الاولى في الازمة السورية، هذه الازمة التي لا يمكن فصلها عما وقع ويقع في العالم العربي من تطورات اتصفت غالبيتها بالصراع الداخلي الذي تمت تغذيته وتغذيه العديد من القوى تحت ذرائع عديدة.

وعليه يمكن التوصل الى ما يلي :

اولا: لقد حدثت تطورات تصعيديا خطيرة على الوضع الدولي، اذ اخذ في التغيير مع بداية القرن لحادي والعشرين، وبشكل اكثر تحديدا في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، حيث دخلت الدول الاقليمية في صراعات مع الدول الكبرى، كما حدث بين تركيا وروسيا نتيجة لإسقاط

الطائرة الروسية في اواخر شهر نوفمبر 2015، حيث تشارك روسيا بقوة في الصراع ضد الإرهاب وبشكل خاص تنظيم داعش في سوريا (وسنتناول ذلك من خلال العلاقات الروسية-التركية).

ثانيا: على ما يبدو ان كلا من الدولتين ترتكز في الصراع فيما بينها، على القوى الداخلية في سوريا ، ومع التدخل المباشر عسكريا ، كما هو الحال التدخل الروسي من خلال القوات الجوية والبحرية ، وتركيا باستخدام قوى المعارضة السورية المناوئة للنظام السوري، وكذلك الدخول في اشتباك جوي مع المقاتلات الروسية واسقاط الدائرة الروسية سخوي 24 في الثلاثين من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2015.

ثالثا: استنفرت الدولتان قواها الداخلية السياسية والاقتصادية والعسكرية تحسبا للتطورات المحتملة والعودة الى القوى الدولية التي تقف ع كل دولة.

رابعا: ان نتائج الصراع الروسي التركي تتحمل تكاليفه اماكن الاحتكاك وبخاصة في كل من سوريا والعراق ، اذ عملت تركيا على اقحام العراق في التطورات التي تحصل في المنطقة العربية، وبخاصة بعد ادخال قوات عسكرية تركية ضخمة الى شمال العراق.

خامسا: وفي الصراع بين القوى الكبرى ان من يدفع الثمن لذلك الصراع هي الدول التابعة لأي دولة تابعة لها ، وبشكل خاص القوى المجتمعية التي استغلت وتستغل كأدوات داخلية لدعم القوات الدولية المتصارعة على ارضها او على حدودها.

سادسا: تسعى الدول المتصارعة وبخاصة عسكريا ، ابعاد اقليمها عن الصراع العسكري ، وابقائه في اماكن قتال بعيدة عنها..

ثامنا: من غير الممكن فصل الجذور التاريخية في اي صراع بين اي دولتين ، اذ ان تركيا وروسيا من الواضح ان كلا منهما لم يهمل حصاد تاريخ العلاقات فيما بينهما منذ عدة قرون، وبخاصة الصراع ايام الدولة العثمانية وروسيا القيصرية، ومن ثم رغبة كل منهما التمدد في مناطق النفوذ على حساب الآخر.